منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/14 Part I

١٩١م ت/١٤ الجزء الأول

باريس، ٢٠١٣/٣/٤
الأصل: إنجليزي

البند **١٤** من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الأول

تقرير عن التكلفة الإجمالية لمعاهد ومراكز الفئة ٢

الملخص

عملاً بالقرارين ٣٥م/١٠٣ و١٩٠م ت/١٨ (أولاً)، تقدّم هذه الوثيقة معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (٣٥م/٢٢ وتصويب)، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن المراجعة والتقييم المشتركين اللذين أجراهما مرفق الإشراف الداخلي لإطار إدارة معاهد ومراكز الفئة ٢ (التقرير السنوي لعام ٢٠١١، الوثيقة ١٨٩م ت/١٦) والتي ترمي إلى الحد من الآثار المالية والإدارية بالنظر إلى الموارد المحدودة للمنظمة.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١١.

الخلفية

١ – وافق المؤتمر العام حتى الآن على إنشاء ٨٢ معهداً ومركزاً من الفئة ٢ تعمل تحت رعاية اليونسكو. وترتكز هذه الكيانات على طريقة تشغيل غير مسبوقة في منظومة الأمم المتحدة وتعمل في مجالات اختصاصها بوصفها مراكز للخبرة والامتياز على الصعيدين الإقليمي والدولي تقدّم المساعدة التقنية وغير ذلك من الخدمات إلى الدول الأعضاء والشركاء في التعاون وكذلك إلى شبكة المكاتب الميدانية التابعة لليونسكو. ويُتوقع من معاهد ومراكز الفئة ٢ في هذا الصدد أن تسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج اليونسكو أو الأولويات البرنامجية والموضوعات التي تُعنى بها المنظمة في إطار تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ التي وافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣ (الوثيقتان ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب).

٢ – وإلى جانب إطار التعاون المحدد المذكور أعلاه فيما يخص شبكة المعاهد والمراكز من الفئة ٢، باتت هذه الشبكة تُعتبر جزءاً من الشراكات الاستراتيجية العالمية لليونسكو تماشياً مع قرار المجلس التنفيذي ١٩٠م ت/٢١ (ثانياً)، وتم تقديمها على هذا النحو في الوثيقة ١٩١م ت/١٩ الجزء الثالث.

٣ – وأُعلِم المجلس التنفيذي في دورته التسعين بعد المائة بأن عدد معاهد ومراكز الفئة ٢ شهد ارتفاعاً كبيراً في الفترة الأخيرة إذ تمت الموافقة على إنشاء أكثر من نصف العدد الحالي لهذه المعاهد والمراكز في السنوات الأربع الماضية. ومع أن هذا التوسع السريع للشبكة يشهد على حماسة الدول الأعضاء إزاء الإسهام في تحقيق أهداف اليونسكو من خلال هذه الآلية وعلى التزامها بهذا الموضوع، فإن إدارة الشبكة تضع ضغوطاً متزايدةً على الموارد المالية والإدارية والبشرية لليونسكو. ويحصل ذلك في وقت تواجه فيه المنظمة عجزاً كبيراً في الميزانية تسعى إلى معالجته عن طريق تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة.

٤ – ومع أن اليونسكو غير ملزمة بتوفير تمويل مباشر لشبكة معاهد ومراكز الفئة ٢، فإن تشاركها مع هذه الشبكة تترتب عليه بعض التكاليف. ومثلما يرد في الفقرة "هاء ١,٢" من الاستراتيجية المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢، ترتبط هذه التكاليف بإعداد دراسات الجدوى المتعلقة بالكيانات المقترحة، ومشاركة موظفين من اليونسكو في مجالس الإدارة والاجتماعات النظامية الخاصة بالكيانات من الفئة ٢، والاتصال بالعدد المتزايد للمعاهد والمراكز والتعاون معها، وإجراء عمليات استعراض وتقييم للمعاهد والمراكز القائمة قبل تجديد اتفاقاتها، وهو أمر قد يستلزم أحياناً الاستعانة بخبراء استشاريين.

٥ – وسلَّم المجلس التنفيذي في قراره ١٩٠م ت/١٨ (أولاً) "بأن الإبقاء على شبكة معاهد ومراكز الفئة ٢ وتنسيقها تترتب عليهما تكاليف تتكبدها المنظمة من حيث وقت عمل الموظفين وموارد البرنامج العادي وبأنه يتعين اتخاذ تدابير لتقليص هذه التكاليف". وفي القرار عينه، طلب المجلس التنفيذي من المديرة العامة "أن توافيه في دورته الحادية والتسعين

بعد المائة بتقرير عن التكلفة الإجمالية لمعاهد ومراكز الفئة ٢، بما في ذلك وقت عمل الموظفين ونتائج عمليات الاستعراض المضطلع بها لتجديد الاتفاق".

التقدم المحرز فيما يتعلق بتوفير المعلومات عن التكلفة الإجمالية

٦ – تم تضمين التقارير النظامية لليونسكو (الوثائق م ت/٤ وم/٣) معلومات عن إسهام معاهد ومراكز الفئة ٢ في تحقيق النتائج المنشودة لليونسكو على مستوى محاور العمل القطاعية التي تغطي المجالات البرنامجية للمنظمة. وبعد الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وتنفيذاً للتوصية رقم ٥ الواردة في تقرير مرفق الإشراف الداخلي، أُتيحت أيضاً معلومات عن تقييم التكاليف التي تتكبدها اليونسكو نتيجةً لتعاونها مع معاهد ومراكز الفئة ٢. وتحقق ذلك عن طريق وضع آلية محددة لتقديم المعلومات في نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج في اليونسكو (نظام سيستر).

٧ – ومع أن هذا الإجراء التقني انطوى على عدد من الصعوبات، فإنه شكل مدخلاً لعملية حساب التكاليف التي شُرع فيها عقب سلسلة مكثفة من الاختبارات ومن الأنشطة التي تمثل هدفها في جمع البيانات، وإنشاء عناصر جديدة لكل معهد ومركز من الفئة ٢ في نظام سيستر، وإدماج السجلات، وإجراء تحليلات عامة. وأُنجز هذا العمل بمساعدة و/أو إسهام مباشر من ١٠٠ موظف تقريباً من موظفي اليونسكو، بمن فيهم أعضاء في مجموعة مستخدمي نظام سيستر، والمجلس الاستشاري المعني بالتعديلات الخاصة بنظام سيستر، وفريق المبرمجين في مكتب إدارة المعارف ونظم المعلومات؛ وموظفون من مكتب الشؤون القانونية ومن أمانة الهيئتين الرئاسيتين، وجهات التنسيق المحددة المعنية بمعاهد ومراكز الفئة ٢ في المقر وفي الميدان؛ وجهات التنسيق القطاعية، ومكتب التخطيط الاستراتيجي، بوصفه الجهة المكلَّفة بتنسيق القضايا المتعلقة بمعاهد ومراكز الفئة ٢ على الصعيد العالمي.

٨ – وأُرفقت بهذا التقرير وثيقة إعلامية (١٩١م ت/إعلام ١٤) تقدّم استناداً إلى التحليلات التي أُجريت حتى الآن ما يتوافر من معلومات عن مختلف تكاليف معاهد ومراكز الفئة ٢ التي أُدرجت في نظام سيستر، بما في ذلك وقت عمل الموظفين.

عملية الاستعراض والتقييم المتعلقة بتجديد منح صفة الفئة ٢

٩ – تطبق اليونسكو في الوقت الراهن مذكرة توجيهية تتعلق بالإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها عند استعراض وتقييم معاهد ومراكز الفئة ٢ لتحديد ما إذا كان ينبغي تجديد الاتفاقات الخاصة بها وبأي شروط. وتأتي هذه المذكرة السارية على نطاق المنظمة تلبيةً للتوصية رقم ٦ في تقرير مرفق الإشراف الداخلي ويرد نصها في الوثيقة ١٩٠م ت/إعلام ١٦. وتحدد المذكرة المعايير التي ينبغي الوفاء بها والمعلومات التي ينبغي للمعاهد والمراكز توفيرها كي يُنظر في تجديد الاتفاقات الخاصة بها. ومثلما تشير إليه الفقرة "ألف ٣,٢" من الاستراتيجية المتكاملة والشاملة، يجب أن يحصل المدير العام

على موافقة المجلس التنفيذي كي يتسنى له تحديد اتفاق ما. وبما أن هذا الإجراء ليس محدداً على نحو واضح في النص الحالي للاستراتيجية المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢، فإن لجنة الاستعراض التابعة لليونسكو ترى أن من الملائم تعديل المادة ١٥ من الاتفاق النموذجي لإلغاء التجديد التلقائي لاتفاقات المعاهد والمراكز من الفئة ٢، الذي يتم فعلاً بصورة دائمة، وإدراج إشارة صريحة إلى المعايير والإجراءات المحددة في الوثيقة ١٩٠م ت/إعلام ١٦. وتقترح لجنة الاستعراض أيضاً تعديل المادة ١٦ من الاتفاق النموذجي والفقرة "ألف ٤" من النص الحالي للاستراتيجية المتكاملة والشاملة كي يؤذَن للمجلس التنفيذي، إذا قضت نتائج عملية الاستعراض والتقييم برفض تجديد اتفاق معهد أو مركز ما، بأن ينهي هذا الاتفاق بنفسه بدلاً من انتظار صدور قرار بهذا الشأن عن المؤتمر العام.

١٠- وإضافة إلى ذلك، أوصى المجلس التنفيذي في قراره ١٩٠م ت/١٨ (أولاً) المؤتمر العام "بأن يقوم، في دورته السابعة والثلاثين، بتعديل النص الحالي للاستراتيجية المتكاملة والشاملة الخاصة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢ بغية تعزيز إجراءات تجديد منح صفة الفئة ٢، وتحسين مواءمة عمليات المعاهد والمراكز من الفئة ٢ مع نهج إدارة اليونسكو القائم على النتائج ومع الاستراتيجيات القطاعية، وتعزيز متطلبات الشبكة في مجالي الرصد والإبلاغ، وتقليص التكاليف التي تتكبدها اليونسكو نتيجة الإبقاء على هذه الشبكة من حيث الموارد المالية والبشرية، مع مراعاة الاقتراحات الواردة في الفقرة ٢٣ من الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ الجزء الأول".

القرار المقترح

١١- بناءً على ما تقدّم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بقراره ١٩٠م ت/١٨ (أولاً)،

٢ - وقد درس الوثيقتين ١٩١م ت/١٤ الجزء الأول و١٩١م ت/إعلام ١٤،

٣ - يحيط علماً بمضمونهما.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/14 Part II

١٩١م ت/١٤ الجزء الثاني

باريس، ٢٠١٣/٣/٤
الأصل: إنجليزي

البند **١٤** من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الثاني

اقتراح إنشاء معهد دولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه، بجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة

الملخص

تتضمن هذه الوثيقة تقرير المديرة العامة الذي تقيّم فيه جدوى الاقتراح الذي قدمته حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة بشأن إنشاء معهد دولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وتوضح الوثيقة خلفية الاقتراح وطبيعته والنتائج المتوقعة من قبول المعهد كمعهد من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وتتماشى دراسة الجدوى ومشروع الاتفاق المقترح، مع المبادئ والخطوط التوجيهية الخاصة بإنشاء معاهد (من الفئة ٢) تعمل تحت رعاية اليونسكو، والواردة في الاستراتيجية المتكاملة والشاملة (الوثيقة ٣٢م/٥ وتصويب) التي وافق عليها المؤتمر العام في القرار ٣٥م/١٠٣ الذي اعتمده في دورته الخامسة والثلاثين. ويرد نص الاتفاق بين اليونسكو وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة بشأن هذا المعهد على العنوان الإلكتروني التالي:
http://www.unesco.org/new/en/natural-sciences/priority-areas/disaster-preparedness-and-mitigation/.

ويعرض الملحق ١ لهذه الوثيقة أهم نتائج دراسة الجدوى التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٢، بينما يعرض الملحق ٢ تاريخ العلاقات بين اليونسكو والمعهد المقترح ومسار تطور هذه العلاقات. أما الملحق ٣، فيتناول المعلومات المالية المقدمة من المعهد المقترح، ويعرض الملحق ٤ أسماء الجامعات ومعاهد البحوث والوكالات الحكومية التي يضطلع المعهد بالفعل وبصورة متواترة واعتيادية بالتعاون معها وبالتفاوض بشأن التعاون معها أو يزمع التعاون معها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتتناول الفقرة ١٩ الآثار المالية والإدارية.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٣١.

أولاً– المقدمة

١ – اقترحت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة إنشاء المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو ويركز على الاستعداد لمواجهة الكوارث والحد من آثارها.

٢ – وقد كرر رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، السيد جورج إيفانوف، أثناء الزيارة التي قام بها إلى اليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الإعراب للمديرة العامة لليونسكو، السيدة إيرينا بوكوفا، عن اهتمام بلاده البالغ بجعل المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" معهداً من معاهد الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وقدم إلى المديرة العامة شرحاً مستفيضاً لتاريخ المعهد وقدراته الكامنة مشيراً إلى أن بإمكان هذا المعهد، إذا ما تم قبوله في هذه الفئة، أن يفيد مجمل المنطقة من خلال العمل تحت رعاية اليونسكو.

٣ – وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدمت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، بصورة رسمية، اقتراحاً مفصَّلاً في هذا الشأن ينسجم مع الاستراتيجية المتكاملة والشاملة الخاصة بإنشاء وتشغيل مراكز من الفئة ٢ تعمل تحت رعاية اليونسكو، والواردة في الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب والتي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (القرار ٣٥م/١٠٣).

٤ – واستناداً إلى العرض التفصيلي، أجرت المديرة العامة دراسة الجدوى اللازمة بغية تأكيد المعلومات المقدمة فيه وتقييم نطاق عمل المعهد على وجه التحديد، وأهدافه واستراتيجياته ومسألة ربطه مع شبكة من المؤسسات الأخرى بما يتماشى مع وجهة نظر اليونسكو.

ثانياً – النظر في جدوى المعهد المقترح

لمحة عامة عن الاقتراح

٥ – لقد تناولت دراسة الجدوى المستلزمات المحددة في الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب.

أهداف ومهام المعهد المقترح من الفئة ٢

٦ – ما فتئ المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة القديسين كيريلس وميثوديوس، منذ أن أنشئ في عام ١٩٦٥، يبذل جهوداً كبيرة للحد من مخاطر الكوارث. وتتمثل الأولوية الاستراتيجية لبرنامجه في حماية أرواح البشر والنظم التكنولوجية وغيرها من الممتلكات، والحد من الأضرار المادية والاقتصادية التي تلحقها الزلازل والكوارث الطبيعة الأخرى بالنظم الاجتماعية – الاقتصادية. وتندرج جميع الأنشطة في إطار الحد من آثار الكوارث والتأهب والاستعداد لمواجهتها وتوفير تشريعات متسقة وإتاحة الموارد البشرية المهنية وغير ذلك من القدرات اللازمة للتنمية المستدامة. ويسهم

تعاون المعهد مع الحكومة ووكالاتها في مجال إدارة الأزمات، ومع الأوساط والمنظمات الأكاديمية والعلمية الدولية ومع وسائل الإعلام إسهاماً كبيراً في بناء ثقافة الصمود.

٧ – وسيعمل المعهد المقترح كهيئة دولية وإقليمية للبحوث والتدريب بشأن الموارد الخاصة بالحد من آثار الكوارث والاستعداد لمواجهتها. وسيركز عمله بصورة رئيسية على إجراء البحوث وتوفير التدريب المهني وتقديم المشورة بشأن السياسات وتيسير نقل التكنولوجيا وتشجيع التعاون وتبادل الخبرات على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتبين الفقرات التالية بإيجاز أهداف المعهد المقترح والنطاق العام للأنشطة المزمع الاضطلاع بها:

(١) أنشطة خاصة بالبحث والتطوير في المجالات الرئيسية لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بغية الإسهام في تكوين فهم أفضل لمخاطر الزلازل؛

(٢) مساعدة الحكومات في رسم سياسات للحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثارها – تنفيذ جملة أنشطة، من بينها أنشطة تتعلق مثلاً بمراقبة النشاط الزلزالي وبالتنبؤ باحتمالات الكوارث، وتقييم احتياجات أوضاع ما بعد الكوارث، وإجراء عمليات حصر للأضرار، وتنظيم بعثات لاستطلاع الوضع في حالات ما بعد الكوارث، وتقييم الخسائر المادية والوظيفية والاقتصادية، وتقييم الآثار الاجتماعية للكوارث والتخطيط لتدابير وأنشطة الاستجابة لأوضاع الكوارث وللإنعاش وإعادة التنمية، وحماية المناطق المنكوبة بالكوارث من أخطار الزلازل.

(٣) التعليم – توفير تعليم عال دولي على المستوى الجامعي وما بعد الجامعي يتيح الحصول على شهادة الماجستير والدكتوراه في مجال هندسة الزلازل؛

(٤) تقديم تدريب من أجل نقل المعارف في مجال هندسة الزلازل، بما في ذلك إلى الأكاديميين والمهنيين الشباب من البلدان النامية؛

(٥) إعداد وتطبيق وتحسين القواعد التنظيمية والمعايير والمدونات التقنية؛

(٦) إجراء اختبارات في المختبرات والميدان من أجل تحديد الأساس التقني للحد من مخاطر الزلازل – إعداد أساليب وتقنيات تجريبية للتحقق من أداء البنى المعرضة للزلازل والانفجارات والرياح، إلخ؛

(٧) ترويج ثقافة درء المخاطر وتوعية المجتمع عن طريق تنظيم حلقات عمل وحلقات تدارس ونقاشات وغير ذلك من الفعاليات، ومن خلال المطبوعات أيضاً. وقد استضاف المعهد عدة مؤتمرات دولية، وكان من الأمثلة البارزة على ذلك تحضير واستضافة وعقد المؤتمر الأوروبي الرابع عشر عن هندسة الزلازل، الذي عُقد في أوهريد في عام ٢٠٠٠. وقد حضر هذا الاجتماع الهام زهاء ١٠٠٠ مشارك من مختلف أنحاء العالم؛

(٨) تقديم خدمات – خبرات استشارية، دراسات خبراء، مشورة تقنية، إلخ؛

(٩) الانخراط في شراكات وشبكات دولية وإقليمية مكرسة لجمع ونشر المعلومات والمعارف المناسبة عن المخاطر، وعن جوانب سرعة التأثر، وقدرات الحد من المخاطر، وتغير المناخ.

٨ – ويضطلع المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة القديسين كيريلس وميثوديوس بتحقيق أهدافه وتنفيذ أعماله بفضل موارده البشرية التي تتمتع بكفاءة عالية وبمستوى تعليمي رفيع، وبفضل بنى أساسية حديثة للبحوث.

اسم المعهد

٩ – سيكون اسم هذا المعهد من معاهد الفئة ٢ هو: المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" – معهد من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو.

الوضع القانوني الحالي

١٠– أنشأ مجلس جامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" المعهد العلمي الحكومي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي في عام ١٩٦٥ (القرار 01-2/1 المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٦٥) بغية تنظيم بحوث وأنشطة تدريبية علمية في مجال هندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن إقامة المعهد ومسار تطوره التاريخي في الملحق ٢ لهذه الوثيقة.

١١– سيكون المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" مستقلاً عن اليونسكو ويتمتع في أراضي جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة بالاستقلال الوظيفي اللازم لأداء أنشطته وبالأهلية القانونية الضرورية للقيام بما يلي: (١) التعاقد؛ (٢) اتخاذ الإجراءات القانونية؛ (٣) اقتناء الممتلكات المنقولة وغير المنقولة والتصرف فيها؛ (٤) تلقّي الإعانات؛ (٥) الحصول على مدفوعات لقاء الخدمات التي يؤديها؛ (٦) اقتناء كل ما يلزمه من وسائل للاضطلاع بمهامه.

مجلس الإدارة

١٢– يتولى توجيه المعهد والإشراف عليه مجلس إدارة يجتمع في دورات عادية تُعقد في آجال منتظمة بواقع مرة واحدة على الأقل في كل سنة. ويُجدَّد مجلس الإدارة كل [٤] سنوات ويتألف من:

(١) ممثل للمديرة العامة لليونسكو؛

(٢) ممثل لكل دولة من الدول الأعضاء التي أرسلت إلى المعهد إخطاراً بالعضوية، وفقاً لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٠ الواردة في الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب، والتي أعربت عن الاهتمام بأن تكون ممثَّلة في المجلس. ومن المتوقع أن يضم مجلس الإدارة أربع دول أعضاء كحد أقصى؛

(٣) ممثلين اثنين للجامعات الحكومية؛

(٤) ممثل لأكاديمية العلوم والفنون؛

(٥) خمسة ممثلين للمعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس".

١٣- وتتمثل المهام الرئيسية لمجلس الإدارة في ما يلي:

(١) إقرار برامج المعهد للأجلين المتوسط والطويل؛

(٢) الموافقة على خطة العمل السنوية للمعهد وميزانيته، بما في ذلك الاعتمادات الخاصة بجدول الموظفين ومستلزمات البنية الأساسية وتكاليف التشغيل؛

(٣) دراسة التقارير السنوية التي يقدمها مدير المعهد، بما في ذلك التقييم الذاتي الذي يُجرى كل عامين بشأن إسهام المعهد في تحقيق أهداف برنامج اليونسكو؛

(٤) اعتماد القواعد واللوائح وتحديد الإجراءات المالية والإدارية والإجراءات المتعلقة بإدارة شؤون موظفي المعهد وفقاً لقوانين البلد؛

(٥) البت في مسألة مشاركة المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية والمنظمات الدولية في أنشطة المعهد، وفي مسألة قبول عضويتها في مجلس الإدارة، على النحو المذكور في الفقرة ٢ (هـ) من المادة ٧ من الاتفاق النموذجي الوارد في الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب؛

(٦) تعيين مدير المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس"؛

(٧) الموافقة على استراتيجية تنمية المعهد وعلى أساليب عمله.

١٤- وتحدَّد الأشكال التنظيمية الأخرى لإدارة شؤون المعهد في إطار عمل مجلس الإدارة، وفقاً للتشريعات الوطنية.

١٥- وقد أكدت حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، لليونسكو بأنها ستتخذ الإجراءات اللازمة لتحويل المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" إلى معهد من الفئة ٢ من معاهد اليونسكو، ومن ذلك مثلاً (١) تطويع الوضع القانوني للمعهد، و (٢) تقديم مساهمة مالية إضافية.

المسائل المالية

١٦- يتمتع المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" حالياً بمرافق (مكاتب ومختبرات) قائمة في أربعة مبان وبتجهيزات لإجراء بحوث وتقديم التعليم والتدريب وإقامة حلقات التدارس وبتسهيلات خاصة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال. ويشتمل موظفو المعهد (٨٠ مستخدماً) على باحثين وتقنيين وإداريين.

١٧- وتجري تغطية تكاليف أنشطة المعهد ومرتبات موظفيه وتكاليف صيانة المباني وتكاليف التشغيل، عن طريق ما يلي:

(١) حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، من خلال برامج وزارة التربية والعلوم؛

(٢) عوائد الخدمات التي يؤديها؛

(٣) مشروعات تمولها مؤسسات وطنية ودولية.

١٨- ومراعاة لإنشاء المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، فإن حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة مستعدة لتغطية التكاليف الإضافية التي تنجم عن تنفيذ أنشطة إضافية (الملحق ٣).

الآثار المالية والإدارية بالنسبة لليونسكو

١٩- لا تقع على عاتق اليونسكو أي التزامات مالية تجاه المعهد كما أنها غير مسؤولة عن تشغيله وإدارته، ولن تقدم دعماً مالياً لأي أغراض إدارية أو مؤسسية. وسوف تُستخدم مساهمة اليونسكو لتأمين حضور ممثل المنظمة في الاجتماعات النظامية لمجلس إدارة المعهد.

٢٠- بيد أن من المفهوم أن بإمكان اليونسكو أن تقدم مساهمات لتنفيذ أنشطة/مشروعات محددة للمعهد إذا اعتبرتها متوافقة مع أولويات برنامج المنظمة وإذا كانت مدرجة في الميزانية التي أقرتها الهيئتان الرئاسيتان لليونسكو.

ثالثاً – علاقة أنشطة المعهد بأهداف اليونسكو وبرامجها

مجالات التعاون مع اليونسكو

٢١- سوف يتعاون المعهد مع اليونسكو لإعداد أنشطة في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ومجال التعليم والبحوث لأغراض الحد من مخاطر الكوارث، وللإسهام في أنشطة اليونسكو الرامية إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية والدولية للحد من مخاطر الكوارث.

علاقة أنشطة المعهد بأهداف اليونسكو وبرامجها

٢٢- سوف يساعد المعهد المقترح اليونسكو في تنفيذ عدة أهداف من أهداف البرنامج، ولا سيما ما يندرج منها في إطار البرنامج الرئيسي الثاني الخاص بالعلوم الطبيعية، والهدف الشامل ٢ المتمثل في تسخير المعارف والسياسات العلمية لأغراض التنمية المستدامة.

٢٣- ويجري التشديد بوجه خاص على تنفيذ الهدفين الاستراتيجيين التاليين لبرنامج اليونسكو:

(١) الإسهام في الاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها (الهدف الاستراتيجي الخامس للبرنامج)؛

(٢) تعزيز السياسات وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار (الهدف الاستراتيجي الرابع للبرنامج).

٢٤- كما سيسهم المعهد المقترح في الجهود التي تبذلها اليونسكو على صعيد العمل المشترك بين القطاعات في مجال تعليم العلوم من أجل الحد من آثار الكوارث الطبيعية، وهي جهود تشجع على إدراج التعليم الخاص بالحد من آثار الكوارث، في مناهج التعليم الثانوي في البلدان المعرضة للمخاطر الطبيعية.

٢٥- وينسجم الهدف الثالث للمعهد المقترح انسجاماً تاماً مع الجهود التي تبذلها اليونسكو في سبيل توفير تعليم جيد للجميع من خلال بناء القدرات والتعليم في مجال العلوم الأساسية والتطبيقية – بهدف سد الفجوة الموجودة في التعليم والتدريب في مضمار هندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي. ويرتبط هذا الهدف ارتباطاً وثيقاً بالبرنامج الرئيسي الأول الخاص بالتربية – في سياق الهدف الشامل ١ (تأمين التعليم الجيد للجميع والتعلم مدى الحياة)، وبالهدف الاستراتيجي الثاني للبرنامج، وهو استحداث السياسات والقدرات والأدوات التي تؤمن التعليم للجميع والتعلم مدى الحياة، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢٦- ويرتبط الهدف الرابع للمعهد المقترح ارتباطاً وثيقاً أيضاً بالبرنامج الرئيسي الرابع الخاص بالثقافة، وذلك من خلال الإسهام في تنفيذ برامج مركز اليونسكو للتراث العالمي وفي الجهود التي تبذلها المنظمة لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي في مجال النهوج المتكاملة لحماية المواقع والمباني التاريخية من آثار الزلازل.

٢٧- وسوف يعمل المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" بوصفه معهداً من معاهد اليونسكو من الفئة ٢، كهيئة تضطلع بأنشطة للبحوث والتعليم والتدريب وتبادل المعارف وأفضل الممارسات بين مختلف المؤسسات الأكاديمية والتعليمية في مجال هندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي. وسيعمل كمعهد رفيع المستوى يعنى بالاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها وذلك على نحو يتجاوب تماماً مع أولويات اليونسكو فيما يخص الإسهام في مقاومة الكوارث بفضل المعارف العلمية والتعليم ونشر المعلومات العلمية وتوعية الجمهور.

٢٨- وسيسهم المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج اليونسكو بالتضافر مع برامج وأطر عمل دولية أخرى تابعة لليونسكو، مثل البرنامج الدولي للحد من كوارث الزلازل، وبرنامج التخفيف من الخسائر الناجمة عن الزلازل في منطقة شرق البحر المتوسط، وبرنامج التخفيف من الخسائر الناجمة عن الزلازل في منطقة شمال آسيا، وبرنامج التخفيف من الخسائر الناجمة عن الزلازل في منطقة آسيا الوسطى، وبرنامج التخفيف من الخسائر الناجمة عن الزلازل في منطقة جنوب آسيا.

تأثير عمل المعهد على المستويين الدولي والإقليمي

٢٩- سوف يعمل المعهد المقترح كهيئة دولية وإقليمية للبحوث والتدريب بشأن الموارد الخاصة بالاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها. وسوف يتعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث والوكالات الحكومية التي تعمل في مجال الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وسيستمر المعهد، في هذا الصدد، في استحداث ترتيبات تعاونية مناسبة مع المعاهد الإقليمية والدولية التي تضطلع بأنشطة للبحث والتطوير في مجال الحد من مخاطر الكوارث. ويعرض الملحق ٤ لهذه الوثيقة معلومات عن الجامعات ومعاهد البحوث والوكالات الحكومية التي يضطلع المعهد بالفعل وبصورة متواترة واعتيادية بالتعاون معها وبالتفاوض بشأن التعاون معها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

النتائج المنشودة من مساهمة اليونسكو

٣٠- ستقوم اليونسكو عند الاقتضاء بتقديم المساعدة التقنية على أيدي خبرائها، وبإسداء المشورة بشأن السياسة العامة في مجالات اختصاص المعهد. وستبذل اليونسكو أيضاً جهوداً حثيثة لترويج أنشطة المعهد ولتيسير إقامة الشراكات والتعاون مع بلدان أخرى في المنطقة، كما ستساعد المعهد في تعبئة موارد خارجة عن الميزانية، وفي تحقيق أهداف المعهد من خلال تعزيز التعاون مع شركائها ومع مراكز اليونسكو من الفئة ٢ على الصعيد العالمي، ومع مراكز ومعاهد الامتياز الأخرى.

مشروع القرار المقترح

٣١- على ضوء ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩٠م ت/١٨ الجزء الرابع وملاحقها من ١ إلى ٤،

٢ - يرحب بالاقتراح الذي قدمته حكومة جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة لإنشاء معهد دولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وذلك وفقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة والمبادئ التوجيهية المتعلقة

بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢)، كما ورد بيانها في ملحق الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب، ووافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣؛

٣ – ويوصي بأن يوافق المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين على إنشاء المعهد الدولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه، بجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض.

ANNEX I

MAIN RESULTS OF THE FEASIBILITY STUDY UNDERTAKEN IN MAY 2012

1. The feasibility study shows that there is sound justification for the establishment of the International Institute of Earthquake Engineering and Engineering Seismology, IZIIS, University “Ss. Cyril and Methodius” as a category 2 institute under the auspices of UNESCO.

2. The risks that UNESCO could incur in the establishment of the proposed institute as a category 2 institute would be low, due primarily to the strong support and commitment of the Former Yugoslav Republic of Macedonia Government – both financially and logistically –, as it has been stated by the Former Yugoslav Republic of Macedonia President, and secondly due to the historical links between UNESCO and the proposed institute.

3. The proposed activities of the institute are of great interest to UNESCO and are consistent with the Organization’s mandate to promote scientific research, education and training as a driver for development. This proposal is also in line with the UNESCO’s Strategic Programme Objectives in the Organization’s Medium-Term Strategy for 2008-2013 which include a distinct objective on “Contributing to Disaster Preparedness and Mitigation”.

4. During the extensive consultative process with IZIIS, it has become clear that such an initiative is timely and will contribute to strengthen the understanding of the risks posed by earthquakes in the region and worldwide, and, would help fill a gap for research and training in engineering sciences, especially in disaster risk reduction.

5. The above viability of the proposed institute under the auspices of UNESCO is therefore strong. The category 2 institute will be associated with UNESCO, but it is legally external to the Organization, enjoying legal and functional autonomy. Hence, UNESCO is not legally responsible for it and it shall bear neither responsibility nor liabilities of any kind, be they managerial, financial or otherwise.

ANNEX II

ESTABLISHMENT AND HISTORICAL DEVELOPMENTS OF THE INSTITUTE OF EARTHQUAKE ENGINEERING AND ENGINEERING SEISMOLOGY

1. In the early hours of 26 July 1963, Skopje was struck by a major earthquake, causing substantial humanitarian and economic losses. More than 1,070 citizens perished and the direct economic losses were estimated in about 1.8 points of the GDPs. On 14 October of the same year, the United Nations General Assembly unanimously resolved to comply with the Yugoslav Government's request and appeal for "technical assistance in meeting the destroyed city's long-term needs".

2. The unifying element of all national and international activities for the repair and reconstruction of Skopje was the establishment of an International Consultative Board, jointly appointed by the United Nations and the Government of Yugoslavia. At its first meeting held in Skopje from 26 to 31 March 1964, the Board highlighted the need for a national institution aiming at education, training and research in the field of earthquake engineering and engineering seismology.

3. The University "Ss. Cyril and Methodius" of Skopje established an Initiative Council in charge of defining the goals and future activities of such a national institution and preparing the installation of a specialized institute in the University. The terms of reference were the following:

(i) to organize scientific research in engineering seismology, earthquake engineering and related fields;

(ii) to organize postgraduate studies for the degree of master of technical sciences in earthquake engineering and engineering seismology;

(iii) to establish an international cooperation oriented towards the exchange of knowledge and experience;

(iv) to provide professional assistance for the repair and reconstruction of Skopje.

4. As at that time the Institute had no staff trained in the appropriate fields, it was also recommended to provide international assistance to the Institute and more precisely:

(i) to engage a number of scientists from leading institutions in the world for giving lectures at the postgraduate level and assisting in organizing scientific research and studies;

(ii) to provide means for training and education of the Institute staff abroad in centres specializing in the appropriate fields;

(iii) to provide the basic equipment for research and educational activities.

5. A working group of Yugoslav and international experts was convened by UNESCO. According to its proposals, the International Consultative Board took the following resolutions:

(i) The Institute of Seismology and Engineering Seismology should be established as an independent scientific institution within the University of Skopje (later the name was changed to "Institute of Earthquake Engineering and Engineering Seismology").

(ii) The Institute should direct its activities, in a first stage, towards research related to the reconstruction of Skopje and towards education and training of engineers in the field of earthquake resistant design and construction.

(iii) The Institute should gradually extend its activities over the whole of Yugoslavia and abroad and thus assume an international character.

(iv) The Institute should commence its activities in the first half of 1965.

6. Based on the recommendations of this Board, the decisions of the Government and the Authorities of the City of Skopje and with the extensive support of UNESCO, the Institute of Earthquake Engineering, Engineering Seismology and Urban Planning, (presently the Institute of Earthquake Engineering and Engineering Seismology, IZIIS, University “Ss. Cyril and Methodius”) was established on 26 August 1965.

7. The creation and the development of the IZIIS was largely helped by an important assistance of UNDP and UNESCO provided from the date of the creation of the Institute to 1982, through four national projects with a total UNDP input of about US $1,100,000. UNESCO acted as Executing Agency for UNDP in these projects.

8. The Institute commenced its work with a staff of 10 and was housed in a small prefabricated building, with no laboratory equipment nor equipment for performing analytical investigations. In 1968, it moved into one wing of the Civil Engineering Faculty building, and the staff increased to about 20. The purchase of a computer created favourable conditions for performing more complex analytical research.

9. The initial mandates of the Institute at the time of its creation were to:

(i) assist and supervise the post-earthquake reconstruction and development of the destructed city of Skopje;

(ii) provide continuous research in the field of seismology and earthquake engineering for qualitative and quantitative understanding of the region seismic environment;

(iii) develop and adopt seismic design code and related standards and procedures indispensable for reconstructing the city of Skopje;

(iv) assure permanent acquisition of seismological and other relevant data and their implementation in the process of design and town planning;

(v) develop, through regular master degree studies, training of professionals to improve planning and design transferring up-to-date methods, procedures and know-how in the field.

10. Later in 1973, the Institute with its own efforts and funds started the construction of a Dynamic Testing Laboratory and a materials testing floor, with the equipment for quasi-static tests and a one-component seismic shaking-table. The staff increased to fifty, including 25 professional engineers or scientists. A strong-motion laboratory was also organized with a network of over 100 instruments for seismic strong-motion recording, covering the whole of Yugoslavia. A laboratory for geophysical and microtremor measurements was also installed.

11. The many earthquakes which occurred in Yugoslavia and neighbouring countries in the period from 1969 to 1979 led to a continuous increase in the Institute staff and equipment, including a new computer system. In November 1980, the Institute moved into new premises and is now housed in buildings with a total area of about 8,000 sq.m. In 1985, the staff reached 130, among which 16 university professors, 25 senior researchers, 40 junior research engineers and 15 technicians. The total value of the installed equipment has been estimated at US $5 million.

12. The organization of a regular two-year postgraduate course commenced in 1965. In the beginning the lectures were given only by international experts engaged by UNESCO and by

professors from the Institute, with periodical engagement of professors from other departments of Skopje University.

13. Following the recommendations and conclusions of the International Consultative Board, the Institute paid special attention to international cooperation and has established a permanent exchange of knowledge and experience with other leading scientific and educational institutions throughout the world.

14. In document 125 EX/INF.7 entitled “Impact of Activities Implemented by UNESCO at National and Regional Level” submitted to the 125th session of the Executive Board of UNESCO, UNESCO assistance during the establishment and development of the Institute was described as being of significant importance for the following reasons:

(i) Earthquake engineering as a scientific discipline was not included in educational or research programmes in Yugoslavia before the establishment of this Institute. This means that, during the first years, the young scientists initiated work in this field, while it was developed at a significantly higher level in other countries in the world. Without the assigned international experts, it would have been difficult to achieve the high level of the postgraduate course in the Institute.

(ii) Through the educational process in which the Institute staff was gradually engaged, their continuous education, training and improvement of experience were also achieved.

(iii) The international experts transferred their knowledge and experience in research methods, so that at the later stage the Institute staff could independently carry out the scientific projects financed by the Former Yugoslav Government or other national or international organizations. The international experts constantly increased the level of education and research in the Institute by transferring the latest scientific achievement in the world.

(iv) The training and specialization of the young Institute scientists was directed towards education and acquainting with the activities and research programmes of leading institutions in the world. The contacts of the Institute’s young staff during their specialization abroad with the experts of the different countries were continued and developed. This resulted in close scientific co-operation on joint research projects.

(v) UNESCO funds allotted to equipment were used to create a basis for further development of the Institute. A great part of the purchased equipment was used in the educational programmes carried out in the Institute.

ANNEX III

FINANCIAL INFORMATION CONCERNING
THE INSTITUTE OF EARTHQUAKE ENGINEERING AND ENGINEERING SEISMOLOGY

Income from account	Average amount for the last five year period		Year									
			2011		2010		2009		2008		2007	
	denars	eur	denars	eur	denars	eur	denars	eur	denars	eur	denars	eur
Own income	61,400,276	998,378	62,433,657	1,015,181	55,664,892	905,120	62,288,025	1,012,813	56,217,767	914,110	70,397,040	1,144,667
Income from government	18,774,932	305,283	19,862,461	322,967	20,697,682	336,548	19,746,124	321,075	18,728,593	304,530	14,839,802	241,298
Total	80,175,209	1,303,662	82,296,118	1,338,148	76,362,574	1,241,668	82,034,149	1,333,889	74,946,360	1,218,640	85,236,842	1,385,965

Note: In the total income, the participation of the Government ranges from 241.298 eur. to 336.548 euros, or 305.283 per annum on the average

Enclosed please find the original documents used for the derivation of the above data (Profit and Loss Account)

Considering the extended functions of the Institute with its establishement as a UNESCO institute of category 2, we have officially applied at the RM Government for increase of its participation in our income by additional 200.000 euros per annum.

ANNEX IV

LIST OF UNIVERSITIES, RESEARCH INSTITUTES AND GOVERNMENT AGENCIES WITH WHOM THE INSTITUTE OF EARTHQUAKE ENGINEERING AND ENGINEERING SEISMOLOGY HAS ALREADY USUAL AND FREQUENT COOPERATION AND WITH WHOM COOPERATION IS BEING NEGOTIATED OR FORESEEN AT REGIONAL AND INTERNATIONAL LEVEL

A. COOPERATION THAT HAS BEEN REALIZED SO FAR:

UNIVERSITIES:

At regional level:

1. University of Ljubljana, Faculty of Civil and Geodetic Engineering, Ljubljana, Slovenia
2. University of Maribor , Slovenia
3. Bulgarian Academy of Science, Sofia, Bulgaria
4. University of Architecture, Civil Engineering and Geodesy, UACEG, Sofia, Bulgaria
5. Polytechnic University of Tirana, Civil Engineering Faculty, Tirana, Albania
6. University of Patras, Greece
7. Aristotelio Panepistimio Thessalonikis, Greece
8. National Technical University of Athens, Greece
9. University of Zagreb, Faculty of Science, Department of Geophysics, Zagreb, Croatia
10. University of Osijek, Croatia
11. University of Novi Sad, Serbia
12. University of Nish, Serbia;
13. University of Belgrade, Serbia
14. University of Montenegro, Podgorica, Montenegro;
15. University of Banja Luka, Serb Republic, Bosnia and Herzegovina
16. University of Tuzla, Bosnia and Herzegovina
17. Technical University “Gheorghe Asachi”, Iasi, Romania

At International level:

1. University of Trieste, Department of Earth Science, Trieste, Italy
2. University La Sapienza, DiSG, Rome, Italy
3. Universita degli Studi di Napoli Federico II, Napoli, Italy
4. Universitá degli Studi di Trento, Italy
5. University of Pavia, Italy
6. University of Padova, Italy
7. University of Ruhr, Bochum, Germany
8. RWTH Aachen University (Rheinisch-Westfälische Technische Hochschule Aachen), Aachen , Germany
9. Universität Kassel, Germany
10. University of Stuttgart, Germany
11. Universitat Bergakademie Freiberg, Germany
12. University of Humboldt, Berlin, Germany
13. University of Geneva, Switzerland
14. Technical University of Istanbul, Turkey
15. Bogazici University, Turkey
16. Middle East Technical University, Turkey
17. Academy of Science-Slovakia
18. Department of Civil Engineering, Imperial College, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
19. University of Bath, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

20. University of Cambridge, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
21. University of Oxford, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
22. University of Utrecht, The Netherlands
23. University of Southern California, United States of America
24. UE Berkeley, California, United States of America
25. University of Ilinois, United States of America
26. University of Stanford, United States of America
27. National Autonomous University of Mexico, Institute of Engineering, Mexico City, Mexico
28. The University of Tokyo, Japan
29. University of Dalian, PR China
30. Université Laval, Quebec City, Quebec, Canada
31. Tsukuba University, Tsukuba, Japan;
32. University of Kyoto, Japan
33. Sendai University, Sendai, Japan
34. International Institute of Earthquake Engineering and Seismology IIEES, Tehran, Iran
35. University of Engineering and Technology, Peshawar, Pakistan
36. Rajasthan Institute of Engineering & Technology, Bhankrota, Jaipur

RESEARCH INSTITUTES:

1. Joint Research Centre – European Laboratory for Structural Assessment – ELSA, Ispra, Italy
2. European Centre for Training and Research in Earthquake Engineerin EUCENTRE Pavia, Italy
3. Eartquake Planning and Protection Organization, EPPO, Agiou Georgiou 5, Patriarchika Pylaias, 5535 Thessaloniki, Greece
4. Commission of the European Communities. Directorate General Joint Research Centre. JRC, Belgium
5. International Research Institute of Stavanger, Norway
6. Earthquake Engineering Research Centre – EERC, Department of Civil Engineering, University of Bristol, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
7. The Laboratorio Nacional de Engenharia Civil (LNEC), Lisbon, Portugal
8. Centro Europeo di Formazione e Ricerca in Ingegneria Sismica, Italy
9. Institut Francais des Sciences et Technologies des Transports, de L'Amenagement et des Reseaux, France
10. The Getty Conservation Institute, GCI, United States of America
11. Institute of Engineering Mechanics, CEA, Harbin, China
12. National Research Institute of Astronomy and Geophysics, (NRIAG), Helwan, Egypt
13. National Earthquake Engineering Center, Algeria

GOVERNMENT AGENCIES:

1. Institute of Engineering Mechanics, China Earthquake Administration, China (MoU)
2. Abu Dhabi Municipality, Town Planning Sector, Spatial Data Division, UAE
3. Deutsche Akademische Austauschdienst (DAAD), Germany, (under DYNET SEEFORM Stability Pact Project)
4. Ministry of Foreign Affairs, The Hague; Cultural, Education and Research Department, The Netherlands
5. Commissariat à l'Energie Atomique et aux Energies Alternatives, France
6. Council of Europe Development Bank, CEB, Paris, France
7. Royal Observatory of Belgium, Bruxelles, Belgium
8. National Earthquake Engineering Center, Algeria
9. National Institute of Meteorology, Tunis, Tunisia
10. Scientific Research Council, Building Research Center, Baghdad, Iraq

11. Ministry of the Environment, Spatial Planning and Energy Environmental Agency of the Republic of Slovenia, Department of Seismology and Geology, Slovenia
12. Ministère de l'énergie et de l'exploitation minière, Pristina, territoire du Kosovo administré par les Nations Unies
13. Agence de protection de l'environnement du Kosovo, territoire du Kosovo administré par les Nations Unies

INTERNATIONAL AGENCIES AND OTHER ORGANIZATIONS

1. International Committee for Monuments and Sites (ICOMOS)
2. International Strategy for Disaster Reduction (ISDR)
3. European and Mediterranean Major Hazards Agreement

POSSIBLE FUTURE COOPERATİON:

1. Resonance Ingenieurs-Conseils SA, 21 rue Jacques Grosselin, CH-1227 Carouge (Geneva), Switzerland
2. University of Basilicata – DiSGG, Campus Macchia Romana, 85100 - Potenza, Italy
3. Arsenal Research, Giefinggasse 2, 1210 Wien, Austria
4. Universidad de Castilla-La Mancha, Avda. Camillo Jose Cela s/n, 13071 Ciudad Real, Spain
5. CEA, Centre de Cadarache, DTAP/SCP, 13107 Saint-Paul-Lez-Durance, FRANCE
6. Instituto Superior Tecnico, Engenharia Civil, Av.Rovisco Pais, 1096 Lisboa Codex, Portugal
7. Politecnico di Milano, Dipartimento di Ingegneria Strutturale, Piazza Leonarda da Vinci 32, 20133 Milano, Italy
8. Earthquake and Forensic Seismology and Geomagnetism Programme, British Geological Survey, Murchison House, West Mains Road, Edinburgh EH9 3LA, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
9. National Research Institute for Earth Science and Disaster Prevention, Japan
10. Indian Institute of Technology, India
11. National Center for Research on Earthquake Engineering, Taiwan
12. Nanyang Technological University, Singapore
13. Russian National Committee for Earthquake Engineering, Russia

ANNEXE I

PRINCIPAUX RÉSULTATS DE L'ÉTUDE DE FAISABILITÉ ENTREPRISE EN MAI 2012

1. Il ressort de l'étude de faisabilité que la création de l'Institut international de génie sismique et de sismologie appliquée au sein de l'Université Saints-Cyrille-et-Méthode en tant qu'institut de catégorie 2 placé sous l'égide de l'UNESCO se justifie pleinement.

2. Les risques auxquels la création de l'institut en tant qu'institut de catégorie 2 pourrait exposer l'UNESCO sont faibles en raison, principalement, de l'appui et de l'engagement solides de l'ex-République yougoslave de Macédoine, tant sur le plan financier que logistique, qui a été décidé par le Président macédonien et, deuxièmement, des liens historiques unissant l'UNESCO et l'institut proposé.

3. Les activités envisagées pour l'institut présentent un grand intérêt pour l'UNESCO et sont conformes au mandat de l'Organisation visant à promouvoir la recherche scientifique, l'éducation et la formation comme facteur de développement. Cette proposition répond également aux objectifs stratégiques de programme de l'UNESCO énoncés dans la Stratégie à moyen terme de l'Organisation pour 2008-2013, dont l'un s'intitule « Contribuer à la préparation et à la mitigation en cas de catastrophe ».

4. La consultation approfondie menée avec l'IZIIS a fait clairement apparaître l'opportunité de cette initiative qui contribuera à améliorer la compréhension des risques que représentent les tremblements de terre dans la région et dans le monde entier et à combler les lacunes de la recherche et de la formation dans le domaine des sciences de l'ingénieur, notamment en matière de réduction des risques de catastrophe.

5. La viabilité de l'institut qu'il est proposé de créer sous l'égide de l'UNESCO est donc assurée. Bien qu'associé à l'Organisation, cet institut de catégorie 2 sera juridiquement distinct, jouissant d'une autonomie juridique et fonctionnelle. L'UNESCO n'assumera donc, à son égard, aucune responsabilité, qu'elle soit managériale, financière ou autre.

ANNEXE II

CRÉATION ET ÉVOLUTION HISTORIQUE DE L'INSTITUT DE GÉNIE SISMIQUE ET DE SISMOLOGIE APPLIQUÉE

1. Le 26 juillet 1963, au petit matin, Skopje était frappé par un terrible tremblement de terre, qui causa d'immenses pertes humaines et économiques. Plus de 1070 personnes périrent et on estime les pertes économiques directes à près de 1,8 point du PIB. Le 14 octobre de la même année, l'Assemblée générale des Nations Unies décida à l'unanimité d'accéder à la demande du Gouvernement yougoslave qui sollicitait une aide technique pour répondre aux besoins à long terme de la cité détruite.

2. L'élément fédérateur de l'ensemble des activités nationales et internationales relatives à la remise en état et à la reconstruction de Skopje a été la création d'un Conseil consultatif international, désigné conjointement par les Nations Unies et le Gouvernement yougoslave. Lors de sa première réunion, tenue à Skopje du 26 au 31 mars 1964, le Conseil soulignait la nécessité de fonder une institution nationale œuvrant pour l'enseignement, la formation et la recherche dans le domaine du génie sismique et de la sismologie appliquée.

3. L'Université Saints-Cyrille-et-Méthode de Skopje a mis en place un conseil d'initiative chargé de définir les objectifs et les futures activités de ladite institution et de préparer l'installation d'un institut spécialisé au sein de l'Université, avec le mandat suivant :

(i) organiser la recherche scientifique en sismologie appliquée, génie sismique et dans d'autres domaines connexes ;

(ii) organiser un troisième cycle d'études universitaires délivrant un master en sciences techniques, avec spécialisation en génie sismique et sismologie appliquée ;

(iii) instaurer une coopération internationale axée sur l'échange de connaissances et d'expériences ;

(iv) apporter une assistance technique pour la remise en état et la reconstruction de Skopje.

4. Comme l'institut ne disposait pas à l'époque de personnel formé dans les domaines concernés, il a également été recommandé de lui fournir une aide internationale consistant à :

(i) inviter un certain nombre de scientifiques appartenant à des institutions renommées du monde entier à donner des conférences de troisième cycle et à aider à organiser des travaux de recherche et des études scientifiques ;

(ii) offrir au personnel de l'institut les moyens de suivre des formations et des études à l'étranger, dans des centres spécialisés des domaines concernés ;

(iii) fournir l'équipement indispensable aux activités de recherche et d'enseignement.

5. Un groupe de travail constitué d'experts yougoslaves et internationaux a été réuni par l'UNESCO. À partir de ses propositions, le Conseil consultatif international a pris les décisions suivantes :

(i) l'institut de sismologie et de sismologie appliquée doit être établi en tant qu'institution scientifique indépendante au sein de l'Université de Skopje (son nom a été ultérieurement changé en « Institut de génie sismique et de sismologie appliquée ») ;

(ii) l'institut doit axer ses activités, dans un premier temps, sur les recherches concernant la reconstruction de Skopje et sur l'enseignement et la formation destinés aux ingénieurs dans le domaine de la conception et la construction parasismiques ;

(iii) l'institut doit progressivement étendre ses activités à l'ensemble de la Yougoslavie et à l'étranger, pour atteindre une envergure internationale ;

(iv) l'institut doit débuter ses activités au premier semestre de 1965.

6. Suite aux recommandations du Conseil consultatif et aux décisions du gouvernement ainsi que des autorités municipales de Skopje, et grâce au considérable soutien de l'UNESCO, l'Institut de génie sismique, de sismologie appliquée et d'urbanisme (aujourd'hui Institut de génie sismique et de sismologie appliquée, IZIIS, Université Saints-Cyrille-et-Méthode) a été créé le 26 août 1965.

7. La création et le développement de l'IZIIS ont été considérablement favorisés par l'aide importante fournie par le PNUD et l'UNESCO, depuis la création de l'institut jusqu'en 1982, dans le cadre de quatre projets nationaux bénéficiant d'une contribution totale du PNUD d'environ 1 100 000 dollars. L'UNESCO a exercé la fonction d'agence d'exécution pour le PNUD dans le cadre de ces projets.

8. L'institut a commencé son activité avec un effectif de 10 personnes dans un petit bâtiment préfabriqué, sans équipement de laboratoire ni matériel permettant de mener des recherches analytiques. En 1968, il a déménagé dans une aile du bâtiment de la faculté de génie civil, et son effectif a atteint une vingtaine de personnes. L'acquisition d'un ordinateur a créé les conditions favorables à la conduite de recherches analytiques plus complexes.

9. Les attributions initiales de l'institut au moment de sa création étaient les suivantes :

(i) assister et superviser la reconstruction et le développement de la ville détruite de Skopje après le tremblement de terre ;

(ii) effectuer des recherches continues dans le domaine de la sismologie et du génie sismique en vue d'acquérir une compréhension qualitative et quantitative du milieu sismique régional ;

(iii) élaborer et adopter un code de conception sismique ainsi que des normes et procédures en la matière indispensables pour reconstruire la ville de Skopje ;

(iv) veiller à collecter en permanence des données sismologiques et d'autres données pertinentes et à les exploiter au cours du processus de conception et d'aménagement urbain ;

(v) développer, dans le cadre régulier d'un master universitaire, la formation destinée aux professionnels en vue d'améliorer la planification et la conception en transmettant les méthodes, les procédures et les savoir-faire les plus récents dans le domaine.

10. Plus tard, en 1973, l'institut a entamé avec ses propres moyens et ses propres fonds la construction d'un laboratoire d'essais dynamiques et d'un local d'essai des matériaux, équipé d'instruments destiné aux essais quasi-statiques et d'une table vibrante sismique monoaxiale. Les effectifs ont été portés à 50, dont 25 ingénieurs ou scientifiques professionnels. Un laboratoire pour forte secousse a également été créé et doté d'un réseau de plus de 100 instruments d'enregistrement des fortes secousses sismiques, couvrant l'ensemble de la Yougoslavie. Un laboratoire de mesures géophysiques et des microsecousses a également été installé.

11. Les nombreux tremblements de terre survenus en Yougoslavie et dans les pays voisins entre 1969 et 1979 ont entraîné une augmentation constante des effectifs et de l'équipement, conduisant notamment à la mise en place d'un nouveau système informatique. En novembre 1980, l'institut a déménagé dans de nouveaux bâtiments et il occupe actuellement une surface totale d'environ 8 000 m^2. En 1985, l'effectif a atteint 130 personnes, dont 16 professeurs d'université, 25 chercheurs confirmés, 40 ingénieurs assistants de recherche et 15 techniciens. La valeur totale de l'équipement installé est estimée à 5 millions de dollars.

12. Un troisième cycle universitaire régulier sur deux ans a été mis en place en 1965. Au début, les premiers cours étaient dispensés uniquement par des experts internationaux engagés par l'UNESCO et des professeurs de l'institut, auxquels s'associaient périodiquement des professeurs d'autres départements de l'Université de Skopje.

13. Conformément aux recommandations et aux conclusions du Conseil consultatif international, l'institut a accordé une attention particulière à la coopération internationale et a instauré un échange permanent de connaissances et d'expériences avec d'autres institutions scientifiques et éducatives de renom dans le monde entier.

14. Selon le document 125 EX/INF.7 concernant l'impact des activités mises en œuvre par l'UNESCO aux niveaux national et régional, qui a été soumis au Conseil exécutif de l'UNESCO à sa 125^{e} session, l'assistance fournie par l'Organisation au cours de la création et de la mise en place de l'institut a revêtu une très grande importance, pour les raisons suivantes :

(i) avant la création de l'institut, le génie sismique en tant que discipline scientifique ne figurait pas dans les programmes de recherche ou d'enseignement en Yougoslavie, ce qui signifie que, les premières années, les jeunes scientifiques ont entamé des travaux dans ce domaine, alors que ceux-ci en étaient à un stade bien plus avancé dans d'autres pays. Sans la présence d'experts internationaux, le troisième cycle spécialisé mis en place à l'institut aurait difficilement atteint ce niveau élevé ;

(ii) grâce au processus éducatif qu'il a progressivement suivi, le personnel de l'institut a bénéficié d'une éducation et d'une formation continue et a constamment enrichi son expérience ;

(iii) les experts internationaux ont transmis leur connaissance et leur expérience des méthodes de recherche, de façon à ce qu'à terme le personnel de l'institut puisse mener de manière indépendante des projets scientifiques financés par le gouvernement de l'ex-République yougoslave ou d'autres organisations nationales ou internationales. Les experts internationaux ont constamment fait progresser le niveau d'éducation et de recherche à l'institut en y apportant les dernières découvertes scientifiques du monde entier ;

(iv) la formation et la spécialisation des jeunes scientifiques de l'institut se sont orientées vers l'enseignement et la connaissance des activités et des programmes de recherche des plus grandes institutions mondiales. Les contacts des jeunes membres du personnel de l'institut avec les experts de différents pays lors de leur spécialisation à l'étranger ont été entretenus et renforcés, donnant lieu à une étroite coopération scientifique sur des projets de recherche conjoints ;

(v) les fonds de l'UNESCO alloués à l'équipement ont servi à créer une base pour le développement ultérieur de l'institut. Une grande part de l'équipement acheté a été utilisée dans le cadre des programmes éducatifs menés à l'institut.

ANNEXE III

INFORMATIONS FINANCIÈRES CONCERNANT L'INSTITUT DE GÉNIE SISMIQUE ET DE SISMOLOGIE APPLIQUÉE

Compte du revenu	Montant moyen sur les cinq dernières années		Année									
			2011		2010		2009		2008		2007	
	denars	euros	denars	euros	denars	euros	denars	euros	denars	euros	denars	euros
Revenus propres	61 400 276	998 378	62 433 657	1 015 181	55 664 892	905 120	62 288 025	1 012 813	56 217 767	914 110	70 397 040	1 144 667
Revenus provenant du gouvernement	18 774 932	305 283	19 862 461	322 967	20 697 682	336 548	19 746 124	321 075	18 728 593	304 530	14 839 802	241 298
Total	80 175 209	1 303 662	82 296 118	1 338 148	76 362 574	1 241 668	82 034 149	1 333 889	74 946 360	1 218 640	85 236 842	1 385 965

Note : Dans le revenu total, la part du gouvernement se situe entre 241 298 euros et 336 548 euros, ou 305 283 euros par an en moyenne.

Veuillez trouver ci-joint les documents originaux utilisés pour établir les données ci-dessus (compte de pertes et profits).

Compte tenu des fonctions étendues que confère à l'institut sa création en tant qu'institut de catégorie 2 de l'UNESCO, nous avons officiellement demandé au gouvernement de Macédoine une augmentation de sa participation à nos revenus de 200 000 euros supplémentaires par an.

ANNEXE IV

LISTES DES UNIVERSITÉS, CENTRES DE RECHERCHES ET ORGANISMES GOUVERNEMENTAUX AVEC LESQUELS L'INSTITUT DE GÉNIE SISMIQUE ET DE SISMOLOGIE APPLIQUÉE ENTRETIENT DÉJÀ UNE COOPÉRATION HABITUELLE ET FRÉQUENTE ET AVEC LESQUELS UNE COOPÉRATION EST EN NÉGOCIATION OU PRÉVUE AU NIVEAU RÉGIONAL ET INTERNATIONAL

A. COOPÉRATION DÉJÀ EN PLACE :

UNIVERSITÉS :

Au niveau régional :

1. Université de Ljubljana, Faculté de génie civil et géodésique, Ljubljana, Slovénie
2. Université de Maribor, Slovénie
3. Académie des sciences de Bulgarie, Sofia, Bulgarie
4. Université d'architecture, de génie civil et de géodésie (UACEG), Sofia, Bulgarie
5. Université polytechnique de Tirana, Faculté de génie civil, Tirana, Albanie
6. Université de Patras, Grèce
7. Université Aristotelio Panepistimio Thessalonikis, Grèce
8. Université technique nationale d'Athènes, Grèce
9. Université de Zagreb, Faculté des sciences, Département de géophysique, Zagreb, Croatie
10. Université d'Osijek, Croatie
11. Université de Novi Sad, Serbie
12. Université de Nich, Serbie
13. Université de Belgrade, Serbie
14. Université du Monténégro, Podgorica, Monténégro
15. Université de Banja Luka, République serbe, Bosnie-Herzégovine
16. Université de Tuzla, Bosnie-Herzégovine
17. Université technique Gheorghe Asachi, Iasi, Roumanie.

Au niveau international :

1. Université de Trieste, Département de géologie, Trieste, Italie
2. Université La Sapienza, DiSG, Rome, Italie
3. Université de Naples – Frédéric II, Naples, Italie
4. Université de Trente, Italie
5. Université de Pavie, Italie
6. Université de Padoue, Italie
7. Université de la Ruhr, Bochum, Allemagne
8. Université technique de Rhénanie-Westphalie (Rheinisch-Westfälische Technische Hochschule Aachen), Aix-la-Chapelle, Allemagne

9. Universität Kassel, Allemagne
10. Université de Stuttgart, Allemagne
11. Universitat Bergakademie, Freiberg, Allemagne
12. Université d'Humbolt, Berlin, Allemagne
13. Université de Genève, Suisse
14. Université technique d'Istanbul, Turquie
15. Université du Bosphore (Boğaziçi Üniversitesi), Turquie
16. Université technique du Moyen-Orient, Turquie
17. Académie des sciences, Slovaquie
18. Département de génie civil, Imperial College, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
19. Université de Bath, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
20. Université de Cambridge, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
21. Université d'Oxford, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
22. Université d'Utrecht, Pays-Bas
23. Université de Californie du Sud, États-Unis d'Amérique
24. Université de Berkeley, Californie, États-Unis d'Amérique
25. Université de l'Illinois, États-Unis d'Amérique
26. Université de Stanford, États-Unis d'Amérique
27. Université nationale autonome du Mexique, Faculté d'ingénierie, Mexico, Mexique
28. Université de Tokyo, Japon
29. Université de Dalian, République populaire de Chine
30. Université Laval, Québec, Canada
31. Université de Tsukuba, Tsukuba, Japon
32. Université de Kyoto, Japon
33. Université de Sendai, Sendai, Japon
34. Institut international de génie sismique et de sismologie (IIEES), Téhéran, Iran
35. Université d'ingénierie et de technologie, Peshawar, Pakistan
36. Institut d'ingénierie et de technologie du Rajasthan, Bhankrota, Jaipur.

INSTITUTS DE RECHERCHE :

1. Centre commun de recherche - Laboratoire européen pour l'évaluation des structures – ELSA, Ispra, Italie
2. Centre européen de recherche et de formation en génie sismique (EUCENTRE), Pavie, Italie
3. Organisation de protection et de planification en cas de séisme (EPPO), Agiou Georgiou 5, Patriarchika Pylaias, 5535 Thessalonike, Grèce
4. Commission des communautés européennes, Direction générale du Centre commun de recherche (CCR), Belgique
5. Institut international de recherche de Stavanger, Norvège

6. Centre de recherche en génie sismique – EERC, Département du génie civil, Université de Bristol, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
7. Laboratorio Nacional de Engenharia Civil (LNEC), Lisbonne, Portugal
8. Centro Europeo di Formazione e Ricerca in Ingegneria Sismica, Italie
9. Institut français des sciences et technologies des transports, de l'aménagement et des réseaux, France
10. Getty Conservation Institute (GCI), États-Unis d'Amérique
11. Institut du génie mécanique, CEA, Harbin, Chine
12. Institut national de recherche en astronomie et géophysique (NRIAG), Helwan, Égypte
13. Centre national de génie parasismique, Algérie.

ORGANISMES PUBLICS :

1. Institut du génie mécanique, Administration chinoise chargée des séismes, Chine (MoU)
2. Ville d'Abou Dhabi, Secteur de l'urbanisme, Division des données géographiques, Émirats Arabes Unis
3. Deutsche Akademische Austauschdienst (DAAD), Allemagne, (projet DYNET SEEFORM dans le cadre du pacte de stabilité)
4. Ministère des affaires étrangères, La Haye, Département de la culture, de l'éducation et de la recherche, Pays-Bas
5. Commissariat à l'Énergie atomique et aux énergies alternatives, France
6. Banque de développement du Conseil de l'Europe, CEB, Paris, France
7. Observatoire royal de Belgique, Bruxelles, Belgique
8. Centre national de génie sismique, Algérie
9. Institut national de météorologie, Tunis, Tunisie
10. Conseil pour la recherche scientifique, Centre de recherche pour la construction, Bagdad, Iraq
11. Ministère de l'environnement et de l'aménagement du territoire et Agence de l'environnement et de l'énergie de la République de Slovénie, Département de la sismologie et de la géologie, Slovénie
12. Ministère de l'énergie et de l'exploitation minière, Pristina, territoire du Kosovo administré par les Nations Unies
13. Agence de protection de l'environnement du Kosovo, territoire du Kosovo administré par les Nations Unies.

INSTITUTIONS INTERNATIONALES ET AUTRES ORGANISATIONS

1. Conseil international des monuments et des sites (ICOMOS)
2. Stratégie internationale de prévention des catastrophes (SIPC)
3. Accord européen et méditerranéen sur les risques majeurs (EUR-OPA).

B. FUTURE COOPÉRATION POSSIBLE :

1. Resonance Ingenieurs-Conseils SA, 21 rue Jacques Grosselin, CH-1227 Carouge (Genève), Suisse

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/14
Part II Corr.

١٩١م ت/١٤
الجزء الثاني تصويب

باريس، ٢٠١٣/٣/١١
الأصل: إنجليزي

البند **١٤** من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الثاني

اقتراح إنشاء معهد دولي لهندسة الزلازل وعلم الزلازل الهندسي
بجامعة "القديسين كيريلس وميثوديوس" في سكوبيه،
بجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة

تصويب

يعدّل الملحق الرابع من الوثيقة ١٩١م ت/١٤ الجزء الثاني على النحو التالي:

B. POSSIBLE FUTURE COOPERATİON:

1. Resonance Ingenieurs-Conseils SA, 21 rue Jacques Grosselin, CH-1227 Carouge (Geneva), Switzerland
2. University of Basilicata – DiSGG, Campus Macchia Romana, 85100 - Potenza, Italy
3. Arsenal Research, Giefinggasse 2, 1210 Wien, Austria
4. Universidad de Castilla-La Mancha, Avda. Camillo Jose Cela s/n, 13071 Ciudad Real, Spain
5. CEA, Centre de Cadarache, DTAP/SCP, 13107 Saint-Paul-Lez-Durance, FRANCE
6. Instituto Superior Tecnico, Engenharia Civil, Av.Rovisco Pais, 1096 Lisboa Codex, Portugal
7. Politecnico di Milano, Dipartimento di Ingegneria Strutturale, Piazza Leonarda da Vinci 32, 20133 Milano, Italy
8. Earthquake and Forensic Seismology and Geomagnetism Programme, British Geological Survey, Murchison House, West Mains Road, Edinburgh EH9 3LA, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
9. National Research Institute for Earth Science and Disaster Prevention, Japan
10. Indian Institute of Technology, India
11. Nanyang Technological University, Singapore
12. Russian National Committee for Earthquake Engineering, Russia

B. <u>FUTURE COOPÉRATION POSSIBLE</u> :

1. Resonance Ingenieurs-Conseils SA, 21 rue Jacques Grosselin, CH-1227 Carouge (Genève), Suisse
2. Université de Basilicata – DiSGG, Campus Macchia Romana, 85100 - Potenza, Italie
3. Arsenal Research, Giefinggasse 2, 1210 Vienne, Autriche
4. Université de Castille-La Manche, Avda. Camillo Jose Cela s/n, 13071 Ciudad Real, Espagne
5. CEA, Centre de Cadarache, DTAP/SCP, 13107 Saint-Paul-Lez-Durance, FRANCE
6. Instituto Superior Tecnico, Engenharia Civil, Av.Rovisco Pais, 1096 Lisboa Codex, Portugal
7. Politecnico di Milano, Dipartimento di Ingegneria Strutturale, Piazza Leonarda da Vinci 32, 20133 Milan, Italie
8. Programme sur les séismes, la sismologie de contrôle et le géomagnétisme, Commission géologique britannique, Murchison House, West Mains Road, Edinburgh EH9 3LA, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
9. Institut national de recherche pour les sciences de la terre et la prévention des catastrophes, Japon
10. Institut indien de technologie, Inde
11. Université technologique de Nanyang, Singapour
12. Comité national russe pour le génie sismique, Russie.

طبعت هذه الوثيقة على ورق معاد تصنيعه

2. Université de Basilicata – DiSGG, Campus Macchia Romana, 85100 - Potenza, Italie
3. Arsenal Research, Giefinggasse 2, 1210 Vienne, Autriche
4. Université de Castille-La Manche, Avda. Camillo Jose Cela s/n, 13071 Ciudad Real, Espagne
5. CEA, Centre de Cadarache, DTAP/SCP, 13107 Saint-Paul-Lez-Durance, FRANCE
6. Instituto Superior Tecnico, Engenharia Civil, Av.Rovisco Pais, 1096 Lisboa Codex, Portugal
7. Politecnico di Milano, Dipartimento di Ingegneria Strutturale, Piazza Leonarda da Vinci 32, 20133 Milan, Italie
8. Programme sur les séismes, la sismologie de contrôle et le géomagnétisme, Commission géologique britannique, Murchison House, West Mains Road, Edinburgh EH9 3LA, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord
9. Institut national de recherche pour les sciences de la terre et la prévention des catastrophes, Japon
10. Institut indien de technologie, Inde
11. Centre national de recherche en génie sismique, Taiwan
12. Université technologique de Nanyang, Singapour
13. Comité national russe pour le génie sismique, Russie.

طبعت هذه الوثيقة على ورق معاد تصنيعه

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/14 Part III

١٩١م ت/١٤ الجزء الثالث

باريس، ٢٠١٣/٣/٤
الأصل: إنجليزي

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الثالث

اقتراح إنشاء مركز دولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي في لانغفانغ بالصين

الملخص

استجابة لاقتراح تقدمت به حكومة الصين بشأن إنشاء "مركز دولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي" يعمل تحت رعاية اليونسكو في لانغفانغ بالصين، نُفذت بعثة لليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في إطار تقييم جدوى إنشاء المركز المقترح، الذي سيختص في التعاون الدولي في مجال الدراسات الجيوكيميائية العالمية وسيقدم الدعم في هذا الصدد.

وقرر المجلس العلمي للبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية (IGCP) بالإجماع في دورته الثامنة والثلاثين في شباط/فبراير ٢٠١٠ دعم هذه المبادرة وفقاً للقرار IGCP.R.38.1. وبعد أن استلم المجلس اقتراحاً أكثر تفصيلاً في دورته التاسعة والثلاثين في شباط/فبراير ٢٠١١، اعتمد القرار IGCP.R.39.1 الذي يرحب فيه بإنشاء المركز وطلب مساعدة اليونسكو في إعداد الوثائق اللازمة لتقديمها إلى الهيئتين الرئاسيتين لليونسكو.

وتحتوي هذه الوثيقة على النتائج الرئيسية التي توصلت إليها دراسة الجدوى الخاصة بالمركز المقترح. وقد تم إعداد مشروع اتفاق وفقاً للاتفاق النموذجي الموحد الوارد في الوثيقة ٣٥م/٢٢. وأجري تقييم المركز طبقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة التي وردت في الوثيقة ٣٥م/٢٢ والتي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين في القرار ٣٥م/١٠٣. وتتناول الفقرات ٦ و٩ و١٠ الآثار المالية والإدارية المترتبة على هذا الاقتراح.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٧.

المقدمة

١ – تقدمت حكومة جمهورية الصين الشعبية باقتراح بشأن إنشاء مركز دولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي في لانغفانغ بالصين، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، طلبت وزارة شؤون الأراضي والموارد رسمياً من المديرة العامة من خلال الوفد الدائم لجمهورية الصين الشعبية أن تقوم اليونسكو بإجراء دراسة جدوى لإنشاء مركز من الفئة ٢ في معهد الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي. وسيتمثل الهدف الرئيسي للمعهد في توثيق غزارة العناصر الكيميائية وتوزيعها على الصعيد العالمي. وسيضطلع المعهد بدور منصة للتدريب ونقل المعارف والتكنولوجيا المتقدمة في مجال الكيمياء الأرضية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وتعزيز الانتفاع المنصف بالبيانات الجيوكيميائية.

٢ – تتكون الأرض – بكل مواردها الحية وغير الحية – من عناصر كيميائية مدرجة في الجدول الدوري للعناصر. لذلك، فإن إعداد قاعدة بيانات جيوكيميائية عالمية أمر يتسم بالأهمية بالنسبة لكثير من العلوم وله آثار واسعة النطاق تطال التغير المناخي والتنمية المستدامة من قبيل فهم غزارة العناصر الكيميائية وتوزيعها في التربة والمياه باعتبارها مواضيع ترتبط باستخدام الأراضي والزراعة والصحة البشرية التي تتعلق بالتنمية الاقتصادية وحماية البيئة والفوائد الاجتماعية، والتي هي قضايا ذات أهمية بالنسبة لليونسكو.

٣ – واستناداً إلى أعمال سلسلة من المشاريع المنفذة في إطار البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية وبالتعاون مع فريق العمل المشترك بين الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية الرابطة الدولية للكيمياء الأرضية والكيمياء الكونية والمعني بالمعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية، قُدِّم اقتراح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ يرمي إلى إنشاء مركز دولي للبحوث في مجال المسح الجيوكيميائي العالمي (تم تغيير الاسم منذ ذلك الحين إلى المركز الدولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي) تحت رعاية اليونسكو. وراجع المجلس العلمي للبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية الاقتراح – المقدّم على نحو مشترك من اللجنة الوطنية الصينية للبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية، والأكاديمية الصينية للعلوم الجيولوجية ومعهد الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي – مراجعة إيجابية. وقام أمين البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية ورئيس شعبة المراقبة العالمية للأرض بقسم العلوم الإيكولوجية وعلوم الأرض في اليونسكو ببعثة إلى جمهورية الصين الشعبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لتقييم جدوى إنشاء هذا المركز.

النظر في جدوى إنشاء المركز المقترح

لمحة عامة عن الاقتراح

٤ – إن من شأن قاعدة بيانات جيوكيميائية متناسقة ومنهجية وعالمية النطاق أن تساعد على تلبية متطلبات مجتمع مستدام لتحقيق التوازن في إدارة الموارد البيئية والطبيعية. وسيقوم المركز المقترح بدور منصة دولية للبحوث والتدريب في

مجال الكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي وسيعمل على إنشاء "كاميكال إيرث" (الأرض الكيميائية)، وهو عالم افتراضي من المعلومات الجيوكيميائية ثلاثي الأبعاد منتج بواسطة الحاسوب سيسمح للناس في كل مكان بالاطلاع على كميات هائلة من البيانات الجيوكيميائية والخرائط من خلال برمجية قائمة على الإنترنت. وسيخدم "كاميكال إيرث" المجتمع العالمي لعلوم الأرض وسيعزز الأساس الجيوكيميائي للتنمية المستدامة.

٥ – البنية والوضع القانوني: سيُنشأ المركز وفقاً للقوانين واللوائح السارية في الصين. وسيكون للمركز في أراضي الصين الوضع القانوني والأهلية القانونية الضروريان له لممارسة مهامه، ولا سيّما الأهلية القانونية اللازمة لما يلي: التعاقد، واتخاذ الإجراءات القانونية، واقتناء الممتلكات المنقولة والممتلكات العقارية والتصرف فيها.

٦ – المسائل المالية: وافقت حكومة جمهورية الصين الشعبية على توفير مبلغ يقارب مليون دولار أمريكي سنوياً لتغطية تكاليف المرافق والرواتب، بما في ذلك المعدات والمنافع العامة والاتصالات وصيانة البنية الأساسية ورواتب موظفي الأمانة. وستُموّل أنشطة المركز، من قبيل دورة مجلس الإدارة ومشاريع البحوث العلمية، من المصادر التالية: ميزانية وزارة شؤون الأراضي والموارد؛ ومبالغ تدفعها وزارة العلم والتكنولوجيا وهيئة المسح الجيولوجي الصينية لقاء تنفيذ المشاريع البحثية؛ ومبالغ تدفعها المؤسسات الأخرى المشاركة في نشاطات المركز. وستتعاون الحكومة والأكاديمية الصينية للعلوم الجيولوجية والمركز بغية تعبئة موارد إضافية خارجة عن الميزانية من أجل أنشطة المركز. ولن تقدم اليونسكو أي دعم مالي للأغراض الإدارية أو المؤسسية، أو للأنشطة أو المشاريع.

٧ – الأهداف والمهام:

(أ) الأهداف

(١) تعزيز المعارف والتكنولوجيا المتعلقة بالكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي من أجل تحقيق التنمية العالمية المستدامة في إدارة الموارد الطبيعية والبيئات.

(٢) توثيق تركيز وتوزيع العناصر الكيميائية ومعطياتها الأساسية وتغيراتها على الصعيد العالمي في سطح الأرض بغية رصد البيئات، واكتشاف الموارد المعدنية، وتحسين نجاعة الزراعة، ودراسة سلوك العناصر في السلسلة الغذائية وتأثيراتها الصحية على البشر والكائنات الحية الأخرى.

(٣) تعليم وتدريب طلاب الدراسات العليا والعلميين والمهندسين استناداً إلى أحدث المعارف وعمليات المسح الجيوكيميائية على الصعيد العالمي، وتوفير المساعدة التقنية إلى البلدان النامية.

(٤) تعزيز الانتفاع المنصف بالخدمات الأساسية وتبادل المعارف، وإيجاد جسر بين المجتمع العلمي وصانعي القرار والجمهور العام في مجال الكيمياء الأرضية.

(ب) المهام

(١) توحيد الأساليب الجيوكيميائية على الصعيد العالمي لتوثيق تركيز العناصر الكيميائية وتوزيعها المكاني في شتى الوحدات البيئية من سطح الأرض وتحديد المعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية من أجل رصد التغيرات الجيوكيميائية المستقبلية؛

(٢) تعزيز تنفيذ برامج المعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية من أجل تأمين الأموال وإدارة وتنسيق هذه الأنشطة وفق مبادئ توجيهية علمية تحددها لجنة استشارية خارجية تتعاون مع فريق العمل المشترك بين الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية الرابطة الدولية للكيمياء الأرضية والكيمياء الكونية والمعني بالمعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية.

(٣) نقل الأساليب الجيوكيميائية على الصعيد العالمي إلى البلدان النامية وتيسير بناء القدرات في هذه البلدان في مجالات تطبيق قواعد البيانات والخرائط الجيوكيميائية على الموارد المعدنية، وإجراء التحريات، ودراسات التغير المناخي العالمي، والبحوث في مجال التأثيرات البيئية للممارسات الزراعية، الخ.

٨ – مجالات التعاون مع اليونسكو: سيدعم المركز تنفيذ الأنشطة الإقليمية والدولية ذات الصلة المتوقعة في برامج ووثائق ميزانية اليونسكو وسييسّر الربط مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، ومع المنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء في اليونسكو.

٩ – وسيتّخذ المركز معهد الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي الكائن في المبنى رقم ٨٤ على طريق جينغوانغ، لانغفانغ، ٠٦٥٠٠٠، بالصين مقراً له. ويملك معهد الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي – بصفته أحد معاهد الأكاديمية الصينية للعلوم الجيولوجية – مرافق جيدة، ومختبراً على مستوى عالمي، ومركزاً لتطوير المواد المعيارية الجيوكيميائية، ويحظى بدعم مادي أساسي من الحكومة الصينية.

١٠– ويتناول مشروع الاتفاق جميع الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية للمركز المقترح. وقد أُعد مشروع الاتفاق المتعلق بالمركز الدولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي المقترح إنشاؤه تحت رعاية اليونسكو، من خلال عملية تشاور بين السلطات الحكومية الصينية وأمانة اليونسكو.

العلاقة بين أنشطة المركز وأهداف اليونسكو وبرامجها

١١– يمثل دور اليونسكو الطليعي في علم الكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي وفي التعليم والتدريب المتعلقين به لصالح الدول الأعضاء التزاماً طويل الأجل. إذ دعمت اليونسكو البحوث في هذا المجال من خلال برنامجين تابعين للبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية، هما المشروع IGCP 259 والمشروع IGCP 360، لتعزيز الكيمياء الأرضية العالمية وتطبيقها في

القضايا المتعلقة بالبيئة والموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وكانت سنة ٢٠١١ مكرسة للاحتفال بالسنة الدولية للكيمياء، وستُبرز علاقة اليونسكو مع المركز مساهمات الكيمياء في رفاه الإنسانية وستشدد على أهمية الكيمياء في استدامة الموارد الطبيعية في سياق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥-٢٠١٤.

١٢- وتتوافق قدرات ومهام المركز المقترح إنشاؤه توافقاً تاماً مع الهدف الاستراتيجي الثالث للاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو (٣٤م/٤) للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، والذي يتمثل في "تسخير المعارف العلمية من أجل التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية". وسيساعد المركز المقترح إنشاؤه اليونسكو على تعزيز الانتفاع المنصف بالمعارف العلمية والتكنولوجية والخدمات الأساسية في مجال الكيمياء الأرضية. ولن تقتصر فائدة البيانات والخرائط الجيوكيميائية التي سينتجها المركز على الزبائن التقليديين المتمثلين في أوساط استكشاف المعادن والإدارة البيئية، إذ ستكون هذه البيانات أيضاً مفيدة لرصد حالة المياه العذبة والمحيطات على الصعيد العالمي عن طريق توفير بيانات واسعة النطاق عن الأحمال الكيميائية من الأنهر الرئيسية إلى المحيطات وعن طريق ربط بيانات نظم المياه العذبة مع مستجمعات مياه الأنهار.

١٣- وسيتم ربط أنشطة المركز المقترح إنشاؤه مع برنامج التغير العالمي والتنمية المستدامة، والمعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية الخاصة بالاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية، وهيئة إعداد الخريطة الجيولوجية العالمية، ومشروع "وان جيولوجي" (One Geology)، وبرامج العلوم الجيولوجية العالمية الأخرى التي تتعاون مع اليونسكو. ويتواءم تركيز برنامج الإنسان والمحيط الحيوي على العلاقات بين البشر وبيئتهم مع رسالة المركز لتعزيز الأساس الجيوكيميائي للتنمية المستدامة. ويستطيع أعضاء شبكة الحدائق الجيولوجية العالمية القيام بدور بوابات إلكترونية تعليمية لنشر المعلومات عن أهمية الكيمياء الأرضية لرفاه البشر.

١٤- أما النتائج المتوقعة من مساهمة اليونسكو فهي كما يلي:

(أ) دور المركز في تنفيذ برامج المنظمة: يتوافق إنشاء المركز تماماً مع أهداف اليونسكو بوجه عام ومع أهداف برامج البرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية وفريق العمل المشترك بين الاتحاد الدولي للعلوم الجيولوجية الرابطة الدولية للكيمياء الأرضية والكيمياء الكونية والمعني بالمعطيات الأساسية الجيوكيميائية العالمية، بوجه خاص. وتوفر الخبرة الجيوكيميائية التي تملكها جمهورية الصين الشعبية حالياً، والالتزام الذي أبداه معهد الاستكشاف الجيوفيزيائي والجيوكيميائي والأكاديمية الصينية للعلوم الجيولوجية قاعدة متينة لإطلاق مركز في جمهورية الصين الشعبية.

(ب) الأثر المحتمل لمساهمة اليونسكو على أنشطة المركز: ستمثل مساعدة اليونسكو تقديم الخبرة التنظيمية لتحفيز إنشاء المركز وتنشيط التشغيل الأولي له. كذلك، ستضمن اليونسكو الجسر الممدود الذي يربط المركز بالبلدان والمنظمات الدولية والمعاهد العلمية الأخرى ذات الصلة، وهو عنصر أساسي من أجل نجاح المركز.

الاستنتاجات

١٥- المخاطر: إن المخاطر التي قد تواجهها اليونسكو من جراء إنشاء المركز ستكون ضئيلة، ويرجع ذلك أساساً إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة الصينية للمركز من خلال تزويده ببنية أساسية ملائمة ومرافق مناسبة وموظفين على درجة عالية من التخصص.

١٦- وترحب المديرة العامة باقتراح إنشاء المركز الدولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي في جمهورية الصين الشعبية. وتُقر بأن السلطات الحكومية قادرة على تزويد المركز المقترح بالمرافق اللازمة للبحوث والتدريب وبأن إنشاء المركز سيعود بفوائد هامة على الدول الأعضاء والمؤسسات والمهنيين العاملين في مجال العلوم الجيوكيميائية العالمية. ويتمتع المركز الدولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي المقترح إنشاؤه في لانغفانغ بالصين بجدوى عالية وعليه ينبغي للهيئتين الرئاسيتين لليونسكو إيلاء موضوع إنشاء المركز العناية اللازمة.

مشروع القرار المقترح

١٧- على ضوء ما ورد أعلاه، قد يود المجلس التنفيذي أن يعتمد قراراً يجري نصه كالآتي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - وقد درس الوثيقة ١٩١م ت/١٤ الجزء الثالث،

٢ - يرحب باقتراح إنشاء مركز دولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي في لانغفانغ بالصين، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وذلك وفقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢) كما ورد بيانها في ملحق الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب ووافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣؛

٣ - ويوصي بأن يوافق المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين على إنشاء المركز الدولي للكيمياء الأرضية على الصعيد العالمي في لانغفانغ بالصين بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/14 Part IV

١٩١م ت/١٤ الجزء الرابع

باريس، ٢٠١٣/٣/١٥
الأصل: إنجليزي

البند **١٤** من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الرابع

اقتراح إنشاء مركز أفريقي للبحوث المتعلقة بالتغيّر العالمي والموارد المائية في جنوب أفريقيا

الملخص

استجابة لاقتراح تقدمت به حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بشأن إنشاء مركز أفريقي للبحوث المتعلقة بالتغيّر العالمي والموارد المائية يعمل تحت رعاية اليونسكو، في بيترماريتزبرغ بجنوب أفريقيا، اعتمد المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في الفترة الممتدة من ٥ إلى ٩ تموز/يوليو ٢٠١٠، القرار XIX-6 الذي رحّب فيه بإنشاء المركز. وأوفدت اليونسكو بعثة إلى جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بغية تقييم جدوى إنشاء المركز المقترح.

وتتضمن هذه الوثيقة أهم النتائج والعناصر المكتملة لدراسة الجدوى الخاصة بالمركز المقترح. وأُعِد مشروع الاتفاق المقترح إبرامه بين اليونسكو وحكومة جنوب أفريقيا وفقاً للاتفاق النموذجي الوارد في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب. وأجري تقييم للمركز طبقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة التي وردت في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب والتي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين في القرار ٣٥م/١٠٣.

وتتناول الفقرتان الفرعيتان ٥ (ب) و(ج) الآثار المالية والإدارية لهذا الاقتراح.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٤.

المقدمة

١ – اقترحت حكومة جنوب أفريقيا إنشاء مركز أفريقي للبحوث المتعلقة بالتغيّر العالمي والموارد المائية، يقع مقره في جامعة كوازولو – ناتال، http://www.ukzn.ac.za/aboutus/StatuteEnglish.pdf/ وتحديداً في مدرسة الزراعة وعلوم الأرض والبيئة، في بيترماريتزبرغ بجنوب أفريقيا، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وتوضح هذه الوثيقة خلفية الاقتراح وطبيعته، وجدوى إنشاء المركز المقترح والنتائج المتوقعة منه، ولا سيما الفوائد الناجمة عنه بالنسبة إلى الدول الأعضاء في المنطقة، وأهميته بالنسبة إلى برامج اليونسكو.

٢ – وتكتسي مسألة التغيّر العالمي وتأثيره في الموارد المائية في أفريقيا أهمية حاسمة. فقد أكدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ بوضوح في تقريريها الثالث والرابع أن أفريقيا هي القارة الأكثر تعرضاً لتغيّر المناخ. وتعرضت هذه القارة كذلك لتغيّرات سريعة من حيث استخدام الأراضي وتدهور التربة والموارد المائية، وهما نتيجتان لاحتياجاتها الخاصة إلى التنمية الاقتصادية. وتحقيقاً للتنمية المستدامة، تحتاج أفريقيا إلى تنمية مواردها الطبيعية من تربة وأراضٍ وموارد مائية بطريقة مستدامة تستند إلى المعرفة العلمية السليمة في رسم السياسات لكي تقيم، في نهاية المطاف، نظم حوكمة قوية تضمن اتخاذ القرارات السليمة.

٣ – وسلطت العديد من المبادرات الضوء على ضرورة تعزيز القدرات وبناء الخبرات في مجال التغيّر العالمي والموارد المائية في أفريقيا، من بينها الرؤية الأفريقية للمياه لعام ٢٠٢٥، وخطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا، وشبكة نيباد لمراكز الامتياز في مجال المياه. واعتمدت إدارة العلوم والتكنولوجيا، في جنوب أفريقيا، برنامج "استخدام العلوم والتكنولوجيا من أجل مواجهة التغيّر العالمي مع التركيز على تغيّر المناخ" بوصفه أحد "التحديات الكبرى" الخمسة التي تشكل خطة التحديث العشرية الرامية إلى مساعدة جنوب أفريقيا على التحول إلى اقتصاد يقوم على المعرفة.

٤ – واستجابة لهذه الاحتياجات وطبقاً "لاستراتيجية البرنامج الهيدرولوجي الدولي الخاصة بمراكز اليونسكو من الفئتين ١ و٢ المعنية بالمياه" (الوثيقة ١٧٧م ت/إعلام ٩)، اعتمد المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي، في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في تموز/يوليو ٢٠١٠، القرار XIX-6 وأيد إنشاء المركز المقترح. وأُوفدت بعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ بغية تقييم جدوى إنشاء المركز المقترح.

النظر في جدوى المركز المقترح

لمحة عامة عن الاقتراح

٥ – يتناول الاقتراح الذي قدمته حكومة جمهورية جنوب أفريقيا بالتفصيل الشروط المحددة في الوثيقة ٣٥م/٢٢ والواردة في الوثيقة ١٧٧م ت/إعلام ٩.

(أ) **الأهداف والمهام:** يتمثل الهدف الرئيسي للمركز المقترح في تعزيز التعاون وتحسين الفهم العلمي للتغيّرات الراهنة والمتوقعة في الموارد الأرضية المائية وفي المنطقة. وسيعمل المركز على النهوض بالبحوث والتعليم وتنمية القدرات على المستوى الإقليمي في مجال تقييم تأثير تغيّر المناخ في استخدام الأراضي وتدهور التربة والموارد المائية الملازم لهذا الاستخدام. ويمكن الاستناد إلى نتائج الأنشطة العلمية والبحثية للمركز لإسداء المشورة في مجال السياسات العامة إلى البلدان من أجل تحسين إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة. وسوف تساهم أنشطة المركز أيضاً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو.

وتبيّن الفقرات التالية بإيجاز النطاق العام للأنشطة التي سيضطلع بها المركز المقترح:

(١) تعزيز التنسيق العلمي وتبادل المعلومات بين مختلف المنظمات المعنية بتغيّر المناخ واستخدام الأراضي وما يلازمه من تدهور في التربة والموارد المائية، والهيدرولوجيا وعلم المناخ؛

(٢) تشجيع تطوير برامج البحوث الإقليمية وإقامة الصلة بينها وبين المبادرات الإقليمية والعالمية في إطار المرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي؛

(٣) إجراء دراسات بحثية لتعزيز الفهم العلمي لآثار تغيّر المناخ على الموارد الأرضية والمائية، وتحديد الاحتياجات الإضافية في مجال البحوث في المنطقة؛[1]

(٤) بذل وتنسيق الجهود في مجال التعليم لبناء القدرات البشرية والمؤسسية وتعزيزها في مجال تقييم تأثير تغيّر المناخ في الأراضي والموارد المائية؛

(٥) تنظيم برامج لإذكاء الوعي لدى صانعي القرار على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(٦) نشر نتائج البحوث التي يتم الاضطلاع بها في إطار البرامج البحثية على مستويي الماجستير والدكتوراه بالاشتراك مع جامعة كوازولو – ناتال، ونتائج حلقات التدارس وحلقات العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات والمطبوعات الدورية على الأوساط العلمية الأوسع نطاقاً وعلى الشبكات التابعة للبرنامج الهيدرولوجي الدولي.

(ب) **البنية والوضع القانوني:** سيكون المركز كياناً قانونياً مستقلاً، تستضيفه جامعة كوازولو – ناتال بوصفه معهد بحوث وفقاً لنظامها الداخلي [انظر الفقرة ٢,١ من الملف المرفق المعنون "Research Policy IV. Institutes, Centres and Unit"]،

[1] دعماً لتحقيق هذا الهدف، يُعفى الطلاب المتفرغين لدراسات الماجستير والدكتوراه من أي رسوم دراسية خاصة ببحوثهم. بيد أن هذا الإعفاء من الرسوم الدراسية يتوقف على إتمام الطلاب دراساتهم خلال المهلة الدنيا المقررة لها (وهي ثلاث سنوات للدكتوراه، وسنة واحدة للماجستير).

مما يتيح له إضفاء الطابع الرسمي على الدعم المالي والإداري والتقني الذي تقدمه المؤسسات الوطنية والدولية. ويحدد مشروع الاتفاق بنية المركز التي تشتمل على ما يلي:

(١) مجلس الإدارة: وهو هيئة تتولى الإشراف على أنشطة المركز. وتحدد المادة ٧ من مشروع الاتفاق تشكيل هذه الهيئة؛

(٢) لجنة استشارية توجيهية معنية بالشؤون الأكاديمية: وهي هيئة تتولى تنفيذ أنشطة المركز تحت إشراف مدير يعينه مجلس الإدارة؛

- وسيتمتع المركز في أراضي جمهورية جنوب أفريقيا بالوضع القانوني والأهلية القانونية اللازمين لممارسة مهامه المتمثلة في: التعاقد، واتخاذ الإجراءات القانونية، واقتناء الممتلكات المنقولة والممتلكات العقارية والتصرف فيها.

(ج) **الشؤون المالية:** تتخذ الحكومة، من خلال إدارة جنوب أفريقيا المعنية بشؤون المياه وجامعة كوازولو – ناتال، التدابير اللازمة لضمان تلقي المركز المقترح الموارد المالية اللازمة لتسيير شؤونه. وتسعى وزارة الشؤون المائية والبيئية لجمهورية جنوب أفريقيا كذلك، من خلال الاتصال بالمنشآت الوطنية شبه الحكومية ومن منظومات القطاع الخاص، إلى إيجاد فرص تمويلية جديدة من أجل تزويد المركز بما يناسبه من بنية تحتية، ومساحات مكتبية، ومعدات، ومرافق. وعلاوة على ذلك، قد تحتاج حكومة جنوب أفريقيا إلى دعم اليونسكو لتأمين موارد إضافية من الدول الأعضاء في اليونسكو والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. بيد أن اليونسكو لن تقدم أي دعم مالي لأغراض إدارية أو مؤسسية.

(د) **مجالات التعاون مع اليونسكو:** سيسهم المركز أيضاً، من خلال العنصر الخاص بتنمية القدرات، إسهاماً كبيراً في المواضيع ١ إلى ٦ من الخطة الاستراتيجية للمرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي (٢٠١٤-٢٠٢١) التي تتطابق مع العديد من أنشطة المركز المقترح. وسيسهم المركز كذلك في ضمان الأمن الغذائي باستخدام الأراضي والمياه على النحو الأمثل وبتحسين الحوكمة البيئية. ويزمع المركز فضلاً عن ذلك تنمية الصلات وإعداد مشروعات تعاونية مع مراكز اليونسكو الأخرى ذات الصلة بالمياه من الفئتين ١ و٢ ومع شبكة نيباد لمراكز الامتياز في مجال المياه. ويمكن للمركز أيضاً أن يتعاون مع برامج اليونسكو الأخرى المعنية.

٦ – العلاقة بين أنشطة المركز وأهداف اليونسكو وبرامجها:

(أ) الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسكو (٢٠١٤-٢٠٢١) المحددة في الوثيقة ٣٧م/٤.

(ب) إن الدور الطليعي الذي تؤديه اليونسكو في المجالات العلمية والتعليمية والتدريبية المتعلقة بالمياه العذبة لصالح الدول الأعضاء يمثل التزاماً طويل الأجل بالبرنامج الهيدرولوجي الدولي. وتتوافق أنشطة المركز التي تركز على

التغيّر العالمي والموارد المائية مع الأهداف المحددة لليونسكو في برامجها المعنية بالمياه العذبة خلال فترة العامين المقبلة وفي الفترة المشمولة بالوثيقة ٣٧م/٤ وستسهم في تحقيق هذه الأهداف، وفضلاً عن ذلك، ستسهم هذه الأنشطة إلى حد ما في إدارة الأراضي والموارد المائية في أفريقيا إدارة مستدامة يسودها السلام.

٧ – الأثر الإقليمي أو الدولي للمركز المقترح:

(أ) تخص أنشطة المركز، من الناحية الجغرافية، جميع البلدان الأفريقية. ولقد طلبت وزارة الشؤون المائية والبيئية لجمهورية جنوب أفريقيا من أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي[٢]، والمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه[٣]، ومجلس الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا[٤]، الإعراب عن دعمهم الرسمي للمركز خلال المجالس الوزارية المقبلة.

(ب) لأثر المحتمل: سيعطي المركز زخماً جديداً للمساعي الرامية إلى تعزيز التعاون العلمي الإقليمي، ولا سيما في مجال رصد استخدام الأراضي وتدهور التربة والموارد المائية، وتقييم آثار تغيّر المناخ على الموارد المائية.

(ج) التعاون التقني: يمكن أن يؤدي التعاون التقني مع المراكز والشبكات الأخرى القائمة المرتبطة باليونسكو، إلى تعزيز المعارف المفيدة وبناء القدرات. وأعرب بعض الشركاء، الذين حُددوا في بداية الأمر، بالفعل عن رغبتهم في التعاون في مشروعات تنفّذ في إطار المركز وحرصهم على هذا التعاون. وفي العديد من الحالات، تتعاون هذه المؤسسات بالفعل في مشروعات بحثية جارية وفي شبكات بناء القدرات (مثل شبكة WaterNet، ومركز ACCESS (المركز التطبيقي لعلوم البيئة والأرض)، و شبكة مراكز الامتياز في مجال المياه في جنوب أفريقيا (SANWATCE). وسيستخدم المركز مرافق مركز المياه التابع للجامعة والمؤلف حالياً من ٢٠ عضواً وخمسة أعضاء من الحاصلين على شهادة الدكتوراه، و٢٥ طالباً ملتحقاً بالدكتوراه، و٣٠ طالباً في الماجستير، و١١ طالباً حاصلاً على مرتبة الشرف في مجال الهيدرولوجيا، وموظف إداري واحد.

٨ – النتائج المنشودة من مساهمة اليونسكو:

(أ) دور المركز فيما يتعلق بتنفيذ برنامج المنظمة: يتوافق المركز المقترح توافقاً جيداً مع أهداف اليونسكو بوجه عام ومع أهداف البرنامج الهيدرولوجي الدولي بوجه خاص. ويمكن أن يكون المركز وسيلة فعالة للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالمياه والمقرر تنفيذها في إطار الخطة الخاصة بالمرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي، ولا سيما الأنشطة التي تتصل بإدارة الموارد المائية وتغيّر المناخ.

---

[٢] SADC: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

[٣] AMCOW: المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه

[٤] AMCOST: مجلس الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن العلم والتكنولوجيا

(ب) التأثير المحتمل لمساهمة اليونسكو في أنشطة المركز: تُعد مساعدة اليونسكو ضرورية للمركز للسببين التاليين:

- سيساهم اضطلاع اليونسكو بدورها الحافز خلال مرحلة إنشاء المركز واستهلال أعماله، عن طريق تزويده بالخبرات التقنية والتنظيمية، في بلوغ الامتياز العلمي والتسيير الجيد للمركز؛
- ويُعد اضطلاع اليونسكو بدور حلقة الوصل بين المركز والبلدان والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية الأخرى، التي يجمعها الاهتمام بالموارد المائية والتغيّر العالمي، عنصراً أساسياً في إنجاح عملية التعريف بالمركز، وسيساهم ذلك في تعزيز أهمية المركز على الصعيدين الأقاليمي والإقليمي. وبوجه خاص، تمتلك اليونسكو من خلال برنامجها الهيدرولوجي الدولي، شبكة واسعة من المراكز والكراسي الجامعية التي قد تعود بالفائدة على المركز.

٩- الآثار المالية والإدارية بالنسبة إلى اليونسكو: لا يُتوقع أن تنجم أي آثار مالية أو إدارية عن هذا المشروع بالنسبة إلى اليونسكو. ويمكن لليونسكو أن تساهم مالياً *على أساس خاص محدد* في تنظيم دورات ومؤتمرات دولية يعقدها المركز عندما تسهم هذه الدورات والمؤتمرات على نحو واضح في تحقيق أهداف وغايات المنظمة. وستشمل التكاليف الإدارية المستقبلية المتوقعة، والمرتبطة ارتباطاً مباشراً بتشغيل المركز الذي يرتقب أن يبدأ العمل في فترة عامي ٢٠١٤-٢٠١٥، الأنشطة الرئيسية التالية: (١) الاتصال بالمركز وفقاً لما جاء في الوثيقة ٣٥م/٢٢، و(٢) حضور ممثل اليونسكو اجتماعات مجلس إدارة المركز. وستكون هذه التكاليف طفيفة نسبياً مقارنة بالمساهمات الكبيرة التي ستقدمها حكومة جنوب أفريقيا (انظر الفقرة الفرعية ٥ (ج)) ومشاركة المركز الفعالة في تنفيذ البرامج ذات الصلة بالبرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو في هذه المنطقة.

١٠- المخاطر: ستكون المخاطر التي قد تواجهها اليونسكو من جراء إنشاء المركز ضئيلة نظراً للدعم الرسمي الذي يتلقاه المركز من حكومة جنوب أفريقيا، والصلة المباشرة بين أنشطة المركز وأهداف اليونسكو.

١١- تقييم موجز للاقتراح المقدم:

(أ) يتواءم إنشاء المركز تماماً مع أهداف اليونسكو وبرامجها وسيسهم المركز في تنفيذ البرنامج الخاص بموارد المياه العذبة في إطار البرنامج الهيدرولوجي الدولي لليونسكو، بينما تعدّ رعاية اليونسكو للمركز ضرورية لتعزيز مكانته على الصعيد الدولي ولتأمين تنميته.

(ب) يعد الدعم القوي الذي أبدته حكومة جنوب أفريقيا لإنشاء المركز شرطاً لازماً مؤاتياً، شأنه شأن التزام الحكومة بتلبية احتياجات المركز من حيث التشغيل والموظفين ومنحه الشخصية القانونية اللازمة لممارسة مهامه.

(ج) تتفق وتتماشى البنية المؤسسية المقترحة للمركز مع المبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ وتصويب. كما أن طابع المركز كهيئة استشارية وتنسيقية سيمكنه من استغلال الموارد العلمية والتقنية المتاحة في جنوب أفريقيا وفي أماكن أخرى.

وستكون المخاطر التي قد تواجهها اليونسكو من جراء إنشاء المركز ضئيلة.

١٢- ويتناول مشروع الاتفاق جميع الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية للمركز المقترح.

١٣- ترحب المديرة العامة بإنشاء المركز الأفريقي المقترح للبحوث المتعلقة بالتغيّر العالمي والموارد المائية. وتعترف بقدرة إدارة شؤون المياه لجمهورية جنوب أفريقيا على تزويد المركز المقترح بالمرافق اللازمة من خلال جامعة كوازولو – ناتال الواقعة في بيترماريتزبرغ، وبأن المركز سيعود بفوائد كبيرة على الدول الأعضاء وعلى المؤسسات والمهنيين العاملين في مجال الموارد المائية والتغيّر العالمي.

القرار المقترح

١٤- بناءً على ما تقدم، قد يود المجلس التنفيذي النظر في مشروع القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بالقرار ٣٥م/١٠٣ والقرار XIX-6 الذي اعتمده المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته التاسعة عشرة التي عقدها في تموز/يوليو ٢٠١٠،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٩١م ت/١٤ الجزء الرابع،

٣ - يرحب باقتراح حكومة جمهورية جنوب أفريقيا إنشاء مركز أفريقي للبحوث المتعلقة بالتغيّر العالمي والموارد المائية في بيترماريتزبرغ بجنوب أفريقيا، يعمل تحت رعاية اليونسكو، ويتفق مع الاستراتيجية المتكاملة والشاملة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢) والواردة في ملحق الوثيقة ٣٥م/٢٢ والتي وافق عليها المؤتمر العام في القرار ٣٥م/١٠٣؛

٤ - ويوصي بأن يوافق المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين على إنشاء مركز أفريقي للبحوث المتعلقة بالتغيّر العالمي والموارد المائية، يعمل تحت رعاية اليونسكو، في بيترماريتزبرغ بجنوب أفريقيا، وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض (والمتاح على موقع قطاع العلوم الطبيعية على الإنترنت).

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/14 Part V

١٩١م ت/١٤ الجزء الخامس

باريس، ٢٠١٣/٣/٤
الأصل: إنجليزي

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الخامس

اقتراح إنشاء مركز دولي لمعارف العلوم الهندسية والتكنولوجيا، في بيجين بالصين

الملخص

تحتوي هذه الوثيقة على تقرير للمديرة العامة تقيم فيه جدوى الاقتراح الذي قدمته جمهورية الصين الشعبية بشأن إنشاء مركز دولي لمعارف العلوم الهندسية والتكنولوجيا، في بيجين بالصين.

وتستعرض هذه الوثيقة الشروط الأساسية التي لا بد من توافرها لإنشاء المركز، كما تبين الأسس العلمية والمؤسسية التي يستند إليها هذا الاقتراح. وأجريت دراسة الجدوى وفقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة لمعاهد ومراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو والتي وافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣.

وقد أعد الاتفاق بين اليونسكو وجمهورية الصين الشعبية وفقاً للاتفاق النموذجي الوارد في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب والمتاح في القسم المخصص لقطاع العلوم الطبيعية على موقع الإنترنت التابع لليونسكو على العنوان التالي: http://www.unesco.org/new/en/natural-sciences/

وتبين الفقرة ١٠ الآثار المالية والإدارية المترتبة على هذا الاقتراح.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٧.

المقدمة

١ – تمثل العلوم الهندسية محركاً رئيسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وركيزة تقوم عليها مجتمعات المعرفة وبناها الأساسية، وأحد العوامل الرئيسية في مجال الابتكار والتجديد وعنصراً محورياً في معالجة القضايا والتحديات العالمية التي نواجهها. وللعلوم الهندسية أيضاً قضاياها وتحدياتها الخاصة بها لا سيما وأنها تمثل حقلاً معرفياً معقداً ومجالا للنشاط تتنوع وجوهه على نحو متزايد.

٢ – وتتعلق أوجه التركيز في إطار تعزيز العلوم الهندسية في اليونسكو بالتحديات الرئيسية في مجال تعليم العلوم الهندسية، وبناء القدرات والتنمية، ومعرفة الأسباب الداعية إلى ابتعاد الشباب عن العلوم الهندسية في شتى أرجاء العالم وكيفية معالجة هذا الأمر، وتعزيز فهم الجمهور للعلوم الهندسية وتسخير هذه العلوم والابتكار على نحو فعال لخدمة الحد من الفقر، والتنمية المستدامة، وتغير المناخ، والحاجة إلى التكنولوجيا الخضراء.

٣ – ولا شك في أن الابتكار في مجال الحوسبة والاتصالات يغير القيود المادية والتكاليف في عملية جمع المعلومات ونشرها. كما أنه لا جدال في أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً كبيراً في قدرتنا على التعامل مع البيانات والمعلومات. بناء على ذلك، وبالنظر إلى الكم الهائل من البيانات في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجيا، لا بد من وجود آلية أو مركز يقوم بعملية التنسيق بين معاهد وجامعات العلوم الهندسية والتكنولوجيا في الصين من أجل جمع كل الموارد والمصادر الرقمية للعلوم الهندسية والتكنولوجية وتعزيز التقنيات المتطورة بغية إنجاز التحول من البيانات الكبيرة إلى المعارف الجديدة وبالتالي توفير خدمات معرفية معمقة للمنتفعين داخل الصين وخارجها. ويتطلب هذا الأمر إيجاد علم جديد يقوم على نظم معقدة متعددة المستويات، ويجمع بين أفضل ما لدى الخبراء من معارف في مجال نظم المعلومات والاتصالات، وبين النظم المعقدة والعلوم الاجتماعية.

٤ – واستناداً إلى هذه الخلفية، اقترحت جمهورية الصين الشعبية إنشاء مركز دولي لمعارف العلوم الهندسية والتكنولوجيا، في بيجين، تحت رعاية اليونسكو. وأخذت المديرة العامة بعين الاعتبار ما ينطوي عليه المركز من أهمية محتملة في مجال تعزيز العلوم الهندسية والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية، فاستجابت لطلب حكومة جمهورية الصين الشعبية وطلبت من قطاع العلوم الطبيعية إجراء دراسة جدوى في هذا الصدد بالتعاون الوثيق مع الخبراء الصينيين.

النظر في جدوى المركز المقترح

٥ – انطوت دراسة الجدوى على سعي إلى تلبية المتطلبات المنصوص عليها في الاستراتيجية المتكاملة والشاملة لمعاهد ومراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو والتي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (الوثيقتان ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب) بالقرار ٣٥م/١٠٣. وأخذت الدراسة بعين الاعتبار جوانب أخرى اعتُبرت مفيدة لتقييم مدى إمكانية استدامة المركز المقترح. وقام فريق اليونسكو المكلف بإجراء دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء المركز المقترح بزيارة

ميدانية في الفترة الممتدة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وجرت اجتماعات مع الأكاديميين والخبراء من الأكاديمية الصينية للعلوم الهندسية وجامعة جيجيانغ، وعدد من المعاهد/الشركات الشريكة للمعهد المقترح، مثل جامعة تسينغهوا ومجموعة المعهد الصيني للبحوث في مجال الحديد والصلب، وشركة Insigma للتكنولوجيا ذات المسؤولية المحدودة، والمركز الوطني للبيانات الزراعية العلمية التابع للأكاديمية الصينية للعلوم الزراعية، والبرنامج الوطني لتبادل البيانات العلمية الخاصة بالسكان والصحة.

٦ – **أهداف المركز المقترح وطرائق عمله.** سيعمل المركز المقترح كمركز دولي لمعارف العلوم الهندسية والتكنولوجيا. وسيركز عمله في المقام الأول على الخبرات والمهارات في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجية من أجل تعزيز التنمية المستدامة وتيسير عملية بناء القدرات كأولوية لتعزيز عملية بناء مجتمع قائم على المعرفة.

وتبين الفقرات التالية بإيجاز النطاق العام للأنشطة التي سيضطلع بها المركز الدولي:

(أ) **إنشاء مركز للمعارف الشاملة في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجيا**: سيعمل المركز بالتعاون مع المنظمات التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الهندسية والجامعات وشبكتها الدولية من أجل جمع المعلومات والبيانات ذات الصلة بهذا المجال من المكتبات الرقمية وتقارير البحوث والدراسات التقنية والمحفوظات بهدف إنشاء مكتبة رقمية شاملة للموارد الخاصة بالعلوم الهندسية والتكنولوجيا. وسيقوم المركز بإنشاء قاعدة للمعارف من أجل تبادل الخبرات والتجارب في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجيا على الصعيد الدولي، والإسهام في مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة من خلال تعزيز نشر واستخدام المعارف الهندسية من أجل تيسير بناء المجتمع القائم على المعرفة، والإسهام من ثم في تحقيق أحد الأهداف الأساسية لليونسكو. وسوف تتاح هذه المكتبة الرقمية لعموم المنتفعين، الأمر الذي سيمكن البلدان النامية من الحصول على المعلومات المبتغاة واستخدامها وتطويرها، ويعزز التعليم الهندسي في هذه البلدان، ويدعم أهداف عقد الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. واستناداً إلى المعارف الشاملة في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجيا، سيقوم المركز باستكشاف واستحداث أدوات جديدة للتعليم والتعلم، وإصلاح أساليب التعليم والتعلم، وتوسيع نطاق الانتفاع بالمواد التعليمية، وتعزيز قدرات المهنيين الشباب وتوفير المزيد من الفرص للابتكار والتجديد. كما أنه بإمكان المركز تزويد الجمهور بموارد غزيرة في مجال التعليم الهندسي من أجل تمكين المنتفعين من اختيار المواد الملائمة لاحتياجاتهم الخاصة.

(ب) **توفير التدريب ومعالجة المعلومات وتحليلها**: وسيقوم المركز بتنظيم حلقات تدارس ودورات تدريبية من أجل مساعدة البلدان النامية على تنمية المواهب وبناء القدرات في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجيا مستفيداً في ذلك من خبرة وتجربة الأكاديمية الصينية للعلوم الهندسية في توفير الدعم والمشورة لعملية صنع القرار على المستوى الكلي. علاوة على ذلك، سيسعى المركز إلى تحسين قدرات المهنيين في البلدان النامية،

ولا سيما في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادي، فيما يخص معالجة البيانات من أجل تمكينهم من استخدام موارد المعلومات المتاحة لهم استخداماً فعالاً لمواجهة تغير المناخ والحد من المخاطر الطبيعية وصون البيئة.

(ج) **حماية أهم عناصر التراث الثقافي والنهوض بها**: إن إنشاء وتطوير المكتبة الرقمية أمر من شأنه تزويد المركز بالوسائل اللازمة لجمع مواد التراث الثقافي المتعلقة بالعلوم الهندسية والتكنولوجيا وتنظيمها وحمايتها.

٧ – **الوضع القانوني**: يُقترح إنشاء المركز باعتباره مركزاً من الفئة ٢. وستتولى الأكاديمية الصينية للعلوم الهندسية تنسيق علاقات المركز مع الوزارات/الإدارات الأخرى في حكومة جمهورية الصين الشعبية. وستكون الأكاديمية أيضاً مسؤولة عن الجوانب **المالية واللوجستية** في المركز. وتتلقى الأكاديمية تمويلها من حكومة جمهورية الصين الشعبية، وستخصص في إطار هذا التمويل ميزانية للمركز تتيح له أن يحدد بصورة مستقلة أولوياته وخطة عمله. أي بكلمة أخرى، ستقوم الحكومة بتمويل المركز عن طريق الأكاديمية. وتضمن حكومة جمهورية الصين الشعبية أن يكون المركز الدولي مؤسسة عامة تنشأ بموجب التشريعات الوطنية الصينية. وسيتولى المركز إعداد وتنفيذ برامجه وأنشطته وسيكون له مقر خاص به. ويُعتزم في المرحلة الأولية من عملية الإنشاء أن يباشر المركز أعماله داخل مرافق موجودة في مقر الأكاديمية الصينية للعلوم الهندسية في بيجين وأن يستعين إلى حد كبير بالمرافق والخبرات الموجودة في هذه المؤسسة. وسيقوم نائب الرئيس التنفيذي لأكاديمية العلوم الهندسية بدور جهة التنسيق لهذا المركز الدولي المقترح إلى حين تعيين مدير دائم له.

٨ – **الإدارة**: سيكون للمركز مجلس إدارة وأمانة.

(أ) **مجلس الإدارة**: سيتولى مجلس الإدارة مسؤولية إقرار الخطة الاستراتيجية والسنوية للمركز، وتوجيه أنشطة المركز والإشراف عليها. ويخضع أعضاء المجلس للتغيير كل ستة أشهر، ويتألف هؤلاء من: ممثل للأكاديمية الصينية للعلوم الهندسية؛ وممثل للحكومة الصينية أو من يعين لتمثيله، ويتولى رئاسة المركز ورئاسة مجلس إدارته؛ وممثل للمديرة العامة لليونسكو؛ وممثل للجنة الوطنية الصينية لليونسكو؛ وثلاثة ممثلين (كحد أقصى) للجامعات ومعاهد البحوث الصينية المشاركة في قاعدة المعارف الخاصة بالعلوم الهندسية والتكنولوجيا؛ وخمسة ممثلين (كحد أقصى) للدول الأعضاء في اليونسكو.

وتجري عملية إنشاء مجلس الإدارة وتحديد صلاحياته وفقاً للمبادئ التوجيهية التي حددها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (الوثيقتان ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢تصويب) عملا بالقرار ٣٥م/١٠٣.

(ب) **الأمانة**: ستتولى أمانة المركز مسؤولية تنفيذ الخطة الاستراتيجية والسنوية التي يقرها مجلس الإدارة، كما تتولى إعداد التقارير السنوية. ويتم كل ذلك تحت إشراف مدير مسؤول عن عمل المركز يعينه رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع المديرة العامة لليونسكو.

٩ - **المسائل المالية:** ستتولى الحكومة الصينية في البداية تغطية التكاليف التشغيلية للمركز، مع مساهمات/هبات من المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى. ويُعتزم أيضاً التماس تمويل من القطاع الخاص عن طريق ترتيبات مشتركة في مجال البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وعن طريق إنشاء "صندوق أساسي" يجوز للبلدان المتقدمة المشاركة أن تساهم فيه.

١٠- **الآثار المالية والإدارية بالنسبة إلى اليونسكو:** لن يُطلب من اليونسكو تقديم مبالغ مالية لتشغيل المركز أو تقديم دعم مالي لإنشاء وإدارة المركز. وإنما سيتمثل جُل المساهمة المالية لليونسكو في تكاليف حضور ممثل المنظمة لاجتماعات المركز الرسمية.

١١- **مجال التعاون مع اليونسكو:** يتمثل التعاون المتوقع من اليونسكو حالما يتم إنشاء المركز المقترح في ما يلي:

(أ) توفر اليونسكو الخبرة التقنية المتعلقة بالبحث وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لإنشاء قاعدة معارف للعلوم الهندسية والتكنولوجيا في إطار مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة؛

(ب) وتشجع اليونسكو الكيانات المالية الدولية الحكومية وغير الحكومية، وكذلك الدول الأعضاء في المنظمة، على تقديم المساعدة المالية والتقنية للمركز وعلى اقتراح المشاريع المناسبة عليه. وتيسّر اليونسكو الاتصالات مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بمهام المركز المقترح؛

(ج) وتشارك اليونسكو عند الاقتضاء في الاجتماعات العلمية والتقنية والتدريبية التي ينظمها المركز المقترح إذا توافرت الأموال اللازمة للمشاركة.

١٢- علاقة المركز بأهداف اليونسكو وبرامجها: سيحقق المركز الدولي المقترح أحد الأهداف الرئيسية لليونسكو المتمثل في مبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة لمواجهة التحديات الكبرى في مجال العلوم الهندسية التي تشكل محركاً رئيسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. وقد تم في إطار مبادرة اليونسكو هذه، التي أقرها المؤتمر العام في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١١، استهلال عدة مشاريع بالشراكة مع العديد من المنظمات الدولية.

١٣- تأثير المركز على الصعيدين الإقليمي والدولي: أخذ التقرير بعين الاعتبار أن "المركز الصيني للمعارف في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجيا" القائم أصلاً، قد نجح بالفعل في تنمية علاقات تعاون إيجابية مع عدد من البلدان المتقدمة والنامية، وتعزيز مفهوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب والشمال. ويتوقع أن يتعاون المركز المقترح مع الشبكات الدولية والإقليمية والوطنية القائمة الوارد بيانها في ما يلي:

(أ) سيقوم المركز بتعزيز وتعميق التعاون مع المؤسسات والمراكز الأخرى من أجل بناء قاعدة عريضة للتعاون الدولي تيسر تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) سيسعى المركز إلى التعاون مع مراكز اليونسكو من الفئتين الأولى والثانية في إطار برامج اليونسكو الرئيسية الأول والثاني والرابع والخامس، لا سيما فيما يتعلق بتكنولوجيات العلوم الهندسية، وإدارة الموارد المائية، وعلوم البحار، وتغير المناخ، ومخاطر الكوارث وغيرها من المجالات ذات الصلة، وتعزيز تعليم العلوم الهندسية وتيسير التطور المهني للمهندسين.

(ج) وسيتفاعل المركز مع الشبكة الحالية المرتبطة بالأكاديمية الصينية للعلوم الهندسية، مثل المجلس الدولي لأكاديميات العلوم الهندسية والتكنولوجية، والأمانة التنفيذية لشبكة أكاديميات الطب الدولية ، ومركز الأمم المتحدة للهندسة والآليات الزراعية في آسيا والمحيط الهادي، واجتماع المائدة المستديرة لأكاديميات العلوم الهندسية في شرق آسيا.

(د) ما سيقيم المركز علاقات عمل قوية مع أكاديميات وطنية أخرى للهندسة في مختلف البلدان من أجل تعزيز التعاون التقني وتيسير عملية التنمية والنهوض بالعلوم الهندسية والتكنولوجيا في شتى أنحاء العالم وتوسيع نطاق تأثيرها والاهتمام بها.

ومن المتوقع أن يؤثر المركز المقترح تأثيراً كبيراً في التعاون العلمي والتقني والتجاري على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأن يساعد بالتالي على بلوغ غايات الأمم المتحدة الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤- **المخاطر**: ستكون المخاطر التي قد تواجهها اليونسكو من جرّاء إنشاء المركز ضئيلة نظراً إلى الدعم الرسمي الذي سيتلقاه المركز من الحكومة الصينية وإلى ارتباط أنشطة المركز ارتباطاً مباشراً بأهداف اليونسكو.

تقييم موجز للاقتراح المقدم:

١٥- لقد أظهرت دراسة الجدوى وجود مبررات وجيهة لإنشاء هذا المركز الدولي في جمهورية الصين الشعبية. فالاقتراح يتضمن مجموعة واضحة من الأهداف، كما يحدد بعناية سُبل تحقيق هذه الأهداف. وقد تبيّن بوضوح أثناء عملية التشاور الوجيزة مع الشبكات الدولية والإقليمية أن هذه المبادرة ضرورية. ويتوافق المركز المقترح مع الاستراتيجية المتكاملة والشاملة لمعاهد ومراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو والتي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (الوثيقتان ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب) عملاً بالقرار ٣٥م/١٠٣.

١٦- وسوف يسهم المركز في تحقيق العديد من أهداف اليونسكو المتعلقة بمبادرة اليونسكو الخاصة بالهندسة.

١٧- وسيدعم المركز المقترح عملية إنشاء وتطوير قاعدة معارف لتبادل الخبرات والتجارب على الصعيد الدولي في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجيا من خلال تعزيز نشر واستخدام المعارف الهندسية من أجل تيسير بناء المجتمع القائم على المعرفة.

١٨- وقد أبدت حكومة جمهورية الصين الشعبية التزاماً قوياً بإنشاء المركز المقترح. وتعهّدت بتوفير دعم مالي كبير لتمويل بناء المركز وتغطية تكاليف تشغيله لأجل طويل على الرغم من أن المركز سيكون مستقلاً بذاته.

القرار المقترح

١٩- لعلّ المجلس التنفيذي يرغب، بناءً على ما تقدم، في اعتماد قرار ينص على ما يلي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكّر بالاستراتيجية المتكاملة والشاملة لمعاهد ومراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو، التي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (الوثيقتان ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب) في قراره ٣٥م/١٠٣،

٢ - ويرحب بالاقتراح الذي قدمته جمهورية الصين الشعبية لإنشاء مركز دولي لمعارف العلوم الهندسية والتكنولوجيا في أراضيها بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو،

٣ - ويرى أن الاعتبارات والاقتراحات الواردة في الوثيقة ١٩١م ت/١٤ الجزء الخامس تفي بالمتطلبات اللازمة لكي تمنح اليونسكو رعايتها للمركز الدولي،

٤ - ويحيط علماً بالملاحظات والاستنتاجات الواردة في دراسة الجدوى هذه،

٥ - يوصي بأن يوافق المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين على إنشاء المركز الدولي للمعارف في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجيا، في بيجين بجمهورية الصين الشعبية، بوصفه مركزاً يعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢) ، وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/14 Part VI

١٩١م ت/١٤ الجزء السادس

باريس، ٢٠١٣/٣/٤
الأصل: إنجليزي

البند **١٤** من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء السادس

اقتراح بشأن إنشاء المركز الدولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم، في شونجيو بجمهورية كوريا

الملخص

عملاً بالقرار ٣٥م/١٠٣، تعرض هذه الوثيقة الاستنتاجات والتوصيات التي أفضت إليها دراسة الجدوى التي اضطلعت بها المديرة العامة بناء على طلب حكومة كوريا بشأن إنشاء مركز دولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم، في شونجيو بجمهورية كوريا، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. ويقوم مشروع الاتفاق على الاتفاق النموذجي المعتمد في هذا الصدد.

وتتناول الفقرة ١٨ الآثار المالية والإدارية المترتبة على هذا الاقتراح.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٣.

المقدمة

١ – تقدمت حكومة كوريا في أيار/مايو ٢٠١٢ باقتراح مفصل بشأن إنشاء مركز دولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم، في شونجيو بجمهورية كوريا، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. ووفقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة الخاصة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (الوثيقتان ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب)، التي أقرها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣، أوفدت بعثة من أجل تقييم جدوى إنشاء المركز المقترح. وتوضح هذه الوثيقة خلفية الاقتراح وطبيعته، وجدوى إنشاء المركز المقترح والنتائج المتوقعة منه، ولا سيما الفوائد التي سيعود بها على الدول الأعضاء وأهميته بالنسبة إلى برامج اليونسكو.

النظر في جدوى إنشاء المركز المقترح

الأهداف والمهام:

٢ – يتمثل الهدف الرئيسي للمركز في الإسهام في تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم باستخدام فلسفة فنون القتال وما ينبثق عنها من قيم، وسلوك إيجابي، وخصائص لتنمية الذات باعتبارها السبل الكفيلة بإتمام هذه المهمة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سيسعى المركز إلى تحسين فهم كيفية إسهام مختلف أنواع الفنون القتالية الممارسة في شتى أنحاء العالم في تحقيق الإثراء والنمو الجسديين والنفسيين على المستوى الفردي ومن خلال الأنشطة الجماعية على حد سواء. وانطلاقاً من هذه المعارف المكتسبة، سيجري إعداد البرامج الملائمة لتعزيز قدرات الشبان والشابات على النهوض بتبادل المعارف والتعاون الدولي.

٣ – ويتمثل الهدف الثاني للمركز المقترح – وهو هدف لا يقل أهمية عن الأول – في تعزيز المشاركة العادلة للشابات في فنون القتال بوصفهن جهات ميسرة ومستفيدة وموضوعاً للبحث. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة نظراً إلى أن فنون القتال يهيمن عليها الذكور وأن ثمة حاجة واضحة إلى زيادة حضور الإناث في فنون القتال على جميع المستويات.

مهام المركز ونطاقه:

٤ – تتمثل مهام المركز المقترح في النهوض بالبحوث وتبادل المعارف، وبناء قدرات الشباب، وتوفير الوثائق، والاضطلاع بدور مركز لتبادل المعلومات، وتعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب.

٥ – وستركز مهمة إجراء البحوث وتبادل المعارف بوجه خاص على ما يلي:

(أ) دور فنون القتال في توطيد ثقافة السلام والمصالحة؛

(ب) إسهام فنون القتال في نمو الشابات والشبان نمواً صحياً، وفي تطورهم الشخصي والاجتماعي؛

(جـ) إسهام فنون القتال في درء العنف الذي يتعرض له الشباب بوجه خاص؛

(د) إجراء دراسة تحليلية مقارنة لصورة الفنون القتالية ومدى تقبلها وآثارها الصحية والاجتماعية، في صفوف الشابات والشبان في المنطقة وفي أنحاء أخرى من العالم؛

(هـ) دور الشابات في فنون القتال؛

(و) تشجيع الباحثين الشباب على إجراء البحوث في مجال فنون القتال؛

(ز) إصدار خلاصة جامعة ومسرد مصطلحات عن فنون القتال التقليدية في العالم موجهين إلى الشباب.

٦ – وستركز مهمة بناء القدرات على ما يلي:

(أ) الإسهام في تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم القيادية ومشاركتهم في المجتمعات المحلية من خلال تضمين التعليم والتدريب المبادئ الفلسفية والقيم الثقافية والتقنيات الخاصة بفنون القتال التي تسهم في تهذيب العقل والجسد والروح. وقد يتضمن ذلك القيام بما يلي:

(١) تنظيم حلقات تدارس ودورات تدريبية ومدارس صيفية للشابات والشبان من مختلف أنحاء العالم كوسيلة لزرع الحس الجماعي وتشجيع العمل التطوعي؛

(٢) المساعدة على إنشاء "مدارس مفتوحة" ومراكز ثقافية على مستوى المجتمعات المحلية معنية بفنون القتال؛

(٣) تنظيم حلقات تدارس واجتماعات أكاديمية دولية في مجال فنون القتال؛

(٤) تنظيم تجمعات عالمية للشباب عن فنون القتال.

٧ – وستنطوي مهمة المركز المتمثلة في إعداد الوثائق وتبادل المعلومات على عنصر افتراضي وستركز على ما يلي:

(أ) إنشاء وإدارة مركز للتوثيق يتولى جمع السجلات والمواد الخاصة بفنون القتال من جميع بلدان العالم وصونها ونشرها دعماً للأنشطة التعليمية والجامعية المضطلع بها في هذا المجال بالتعاون مع الشباب ومن أجلهم. وسيتضمن ذلك ما يلي:

(١) جمع كل المواد ذات الصلة؛

(٢) إنشاء وإدارة موقع إلكتروني يتضمن قاعدة بيانات على الإنترنت، واستخدام الشبكات الاجتماعية للتواصل مع الشباب ولإقامة شبكة مع منظمات الشباب المعنية بفنون القتال في شتى أنحاء العالم؛

(٣) نشر المعلومات بصفة دورية، بما في ذلك إصدار نشرات إلكترونية؛

(٤) المشاركة في تشغيل مكتبة ومتحف لفنون القتال العالمية.

(٥) المساعدة على تنظيم المهرجانات والمعارض الدولية الخاصة بفنون القتال.

(ب) إصدار خلاصة جامعة ومسرد مصطلحات عن فنون القتال التقليدية في العالم موجهين إلى الشباب.

٨ – وسيسهم المركز أيضاً في تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب من خلال القيام بما يلي:

(أ) إشراك الشابات والشبان من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الأنشطة المتعلقة بفنون القتال من أجل دعم ثقافة السلام والمصالحة في المنطقة الفرعية؛

(ب) إعداد مشاريع تقوم على عنصر البحث المذكور أعلاه من أجل توطيد ثقافة السلام، والحوار، والمصالحة، بالاعتماد أيضاً على خبرات اليونسكو وكفاءاتها.

البنية والوضع القانوني:

٩ – سيكون المركز كياناً قانونياً مستقلاً، مما يتيح له إضفاء الطابع الرسمي على الدعم المالي والإداري والتقني الذي تقدمه المؤسسات الوطنية والإقليمية. وحددت بنية المركز في مشروع الاتفاق وستتضمن ما يلي:

(١) مجلس إدارة: وهو هيئة تتولى الإشراف على أنشطة المركز. وتحدد المادة ٧ من مشروع الاتفاق تشكيل هذه الهيئة؛

(٢) لجنة استشارية للبرنامج، تكون مسؤولة عن مساعدة مدير المركز على تصميم البرنامج الذي سيقدم إلى مجلس الإدارة للموافقة عليه، وعن تقديم الإرشاد المهني بشأن تنفيذ البرنامج. ويتولى مدير المركز تشكيل هذه اللجنة بما يتفق مع المبادئ التوجيهية التي يحددها مجلس الإدارة.

(٣) أمانة: وهي هيئة تتولى تنفيذ أنشطة المركز تحت إشراف مدير يعينه مجلس الإدارة؛

(٤) يتمتع المركز في أراضي جمهورية كوريا بالاستقلال الذاتي والأهلية القانونية اللازمين لممارسة وظائفه.

المسائل المالية:

١٠- ستتحمل وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، وإقليم تشونغتشيونغ الشمالي، ومدينة شونجيو (المعروفة أيضاً باسم "الحكومة") تكلفة تشغيل المركز السنوية البالغة نحو ٠٠٠ ٨٠٠ دولار أمريكي. وستكون وزارة الثقافة والرياضة والسياحة الوكالة المسؤولة عن إنشاء المركز، وعن الجوانب المالية والإدارية واللوجيستية للمركز. وستتولى تنسيق الروابط القائمة مع سائر الوزارات/الإدارات المعنية التابعة لحكومة جمهورية كوريا وستساعد بفعالية على إنشاء المركز الدولي وتشغيله بوصفه كياناً مستقلاً لا يستهدف الربح ويخضع للقانون الوطني الكوري.

١١- وأي أموال إضافية لازمة للمشاريع الرئيسية المقترحة التابعة للمركز، ومن ضمنها إصدار موسوعة عن فنون القتال التقليدية في العالم واستحداث محفوظات عالمية خاصة بها، وإنشاء مدارس مفتوحة لفنون القتال، وتنظيم دورات تدريبية لمدربي فنون القتال التقليدية في البلدان النامية، وتنظيم حلقات تدارس جامعية دولية بشأن فنون القتال، فسوف تجمَّع من الحكومة الوطنية وإقليم تشونغتشيونغ الشمالي ومدينة شونجيو، وذلك على أساس كل مشروع على حدة. وإضافة إلى ذلك، يمكن تمويل مشاريع المركز من خلال إقامة وتنفيذ اتفاقات شراكة مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي.

١٢- وستتولى الحكومة الأمور التالية:

(أ) إتاحة مبان مؤقتة لاستضافة المركز في بلدية شونجيو؛

(ب) تخصيص مبلغ إجمالي قدره مليار وون كوري (يعادل نحو ٠٠٠ ٨٠٠ دولار أمريكي) سنوياً لتغطية تكاليف تشغيل المركز؛

(ج) تزويد المركز بما يلزمه لأداء مهامه من موظفين إداريين يتمتعون بالخبرات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية والمالية وشؤون الميزانية؛

(د) إنشاء أو توفير المرافق الدائمة، بما فيها مكاتب المركز.

مجالات التعاون مع اليونسكو:

١٣- سيسهم المركز المقترح بصورة مباشرة في إنجاز عمل اليونسكو مع الشباب في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية من أجل الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الرياضة في مجال تحقيق التحول الاجتماعي، والاندماج والتنمية الاجتماعيين، والسلام، على النحو المشار إليه في الأولوية القطاعية الثانية لفترة العامين، المحددة في البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (الوثيقة ٣٦م/٥). كما سيسهم إسهاماً مباشراً في تحقيق أهداف برنامج عمل اليونسكو المشترك بين القطاعات والجامع للتخصصات من أجل النهوض بثقافة السلام واللاعنف، المحددة أيضاً في الوثيقة ٣٦م/٥، من خلال تمكين الشباب من أن يصبحوا عوامل تغير اجتماعي إيجابي في مجتمعاتهم المحلية. وسيتم التشديد على استخدام فنون القتال

باعتبارها وسيطاً قوياً لتلقين القيم الإيجابية وتعزيز التماسك الاجتماعي وتطوير المهارات الحياتية اللازمة للتنمية الشاملة للشبان والشابات ولمشاركتهم في الحياة العامة والحياة السياسية. كما يتوقع من "خريجي" المركز الشباب أن يؤدوا دورهم كمثال يحتذى من خلال تعزيز السلوك الإيجابي والنهوض بفنون القتال في مجتمعاتهم المحلية. وستبذل الجهود لمواءمة وتكييف أنشطة المركز بصورة مستمرة مع الأهداف الاستراتيجية لبرنامج اليونسكو، بما فيها الأهداف التي ستحدد في الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة للمنظمة (الوثيقة ٣٧م/٤) وفي البرنامج والميزانية المقبلين (الوثيقة ٣٧م/٥).

١٤- وستسهم أنشطة المركز بصورة مباشرة في تحقيق أولويتين عامتين من أولويات اليونسكو وهما: تعزيز المساواة بين الجنسين والأولوية لأفريقيا. وستبذل جميع الجهود لضمان إدماج المساواة بين الجنسين في تصميم البرنامج وتنفيذه. كما سيسهم المركز في أنشطة الأولوية لأفريقيا من خلال عمله الرامي إلى إشراك الشباب في الأنشطة المتعلقة بفنون القتال في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وذلك بعدة وسائل منها بناء مدارس مفتوحة لفنون القتال وتدريب القادة في فنون القتال، مما سيسهم إسهاماً مباشراً في تنفيذ استراتيجية اليونسكو بشأن الشباب الأفريقي.

الآثار المتوقعة من المركز وأهميته بالنسبة إلى اليونسكو

١٥- يُتوقع أن يكون للمركز المقترح أثر ملحوظ في أنشطة اليونسكو الرامية إلى إعداد وتنفيذ برامج للشباب تدعم تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم في المجتمع، ودرء العنف الذي يتعرض له الشباب والنهوض بالاندماج الاجتماعي. كما يكتسي المركز وبرامجه المقترحة أهمية كبرى بالنسبة إلى أنشطة اليونسكو الرامية إلى إيلاء الشباب الأولوية في كل من استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ (الوثيقة ٣٤م/٤) وبرنامجها وميزانيتها لعامي ٢٠١٢-٢٠١٣ (الوثيقة ٣٦م/٥). كما ستسهم بصورة مباشرة في مهام المنظمة المتمثلة في بناء القدرات وتبادل المعلومات وتعزيز التعاون الدولي.

الأثر الإقليمي أو الدولي للمركز:

١٦- تتعلق أنشطة المركز بجميع البلدان، وسيتم النظر في التعاون مع معاهد ومراكز اليونسكو الأخرى من الفئتين ١ و٢، التي تركز على الشباب. كما سيقوم المركز بتوسيع نطاق عمله على الصعيد الدولي من خلال التعاون مع الاتحاد العالمي للفنون القتالية المؤلف حالياً من ٤٤ منظمة في ٣٨ دولة، جميعها من الدول الأعضاء في اليونسكو؛ والاتحاد العالمي لرياضة التايكوندو؛ واللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة (سيجبس)؛ومكتب الأمم المتحدة المعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام. وترد قائمة كاملة بالتحالفات والشبكات الاستراتيجية التي سيتعاون معها المركز على الموقع الإلكتروني التالي:

http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002176/217613E.pdf

مجالات التعاون مع اليونسكو:

١٧- سيعمل المركز المقترح تحت رعاية اليونسكو ولكنه لن يكون جزءاً من المنظمة. بيد أن اليونسكو ستعمل على نحو وثيق مع المركز المقترح وقد تقدم إليه ما يلي على سبيل المثال:

(أ) المشورة والدعم التقني لتحديد رؤية المركز واستراتيجيته على المدى القصير والمتوسط والطويل؛

(ب) المساعدة على تعزيز التعاون مع الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية والهيئات التابعة للقطاع الخاص، فضلاً عن التعاون مع الدول الأعضاء في اليونسكو، من أجل تعبئة المساعدة المالية والتقنية وتنفيذ المشاريع الملائمة للشباب من خلال المركز، وتيسير الاتصال مع المنظمات الدولية الأخرى، وبخاصة مع منظمات الشباب التي تعنى بمهام المركز نفسها؛

(ج) إصدار مطبوعات لليونسكو وأي مواد أخرى ذات صلة بالمركز فضلاً عن نشر المعلومات بشأن أنشطة المركز من خلال موقع اليونسكو على الإنترنت والنشرات الإعلامية والآليات الأخرى المتاحة للمنظمة.

(د) المشاركة، عند الاقتضاء وبحسب التمويل المتاح، في عمليات البحث والمعرفة وفي تبادل الأنشطة الرامية إلى بناء القدرات، وفي اجتماعات المركز.

الآثار المالية والإدارية بالنسبة إلى اليونسكو:

١٨- لا يُتوقع أن تنجم أي آثار مالية أو إدارية عن هذا المشروع بالنسبة إلى اليونسكو. ويجوز لليونسكو أن تسهم في أنشطة برنامج المركز من خلال اتفاق تعاقدي يبرم مع المركز لغرض خاص في حدود البرنامج والميزانية المعتمدين ودون أن يتعرض تنفيذ البرنامج العادي الذي اعتمده المؤتمر العام للخطر. وستشمل التكاليف الإدارية المتوقعة في المستقبل، والمرتبطة ارتباطاً مباشراً بتشغيل المركز الذي يرتقب أن يبدأ عمله في عام ٢٠١٤، الاتصال بالمركز والتنسيق مع شبكة مراكز اليونسكو المعنية بالشباب وفقاً لاستراتيجية قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية فيما يخص المعاهد والمراكز من الفئة ٢. وسيجري التعويض عن التكاليف الطفيفة نسبياً المترتبة على هذه المساهمة، بأكثر من قيمتها عن طريق مشاركة المركز الفعالة في تنفيذ برامج اليونسكو الخاصة بالشباب بفضل مساهمة كبيرة تقدمها حكومة كوريا. وسيعزز المركز قدرات اليونسكو التنفيذية في المنطقة وفي سائر أنحاء العالم على حد سواء.

المخاطر

١٩- ستكون المخاطر التي قد تواجهها اليونسكو من جراء إنشاء المركز ضئيلة نظراً إلى الدعم الرسمي الذي سيتلقاه المركز من حكومة كوريا، والصلة المباشرة القائمة بين أنشطة المركز ومساعي اليونسكو وأهدافها.

الخاتمة:

٢٠- بوجه عام، قدمت جمهورية كوريا حججاً قوية للموافقة على طلب منح "المركز الدولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم"، المقترح إنشاؤه، صفة مركز من الفئة ٢. فإن أهداف المركز المقترح تتفق على نحو وثيق مع أهداف برنامج اليونسكو الاستراتيجية وأولويتيها العامتين وأولويات برامجها المتعلقة بالشباب، وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف، والاندماج الاجتماعي، وأفريقيا والمساواة بين الجنسين. وسيتحقق الجانب "الدولي" للمركز وستبرز صورة اليونسكو بمزيد من الوضوح من خلال أنشطة المركز الرامية إلى توليد المعارف وتعزيز التفاهم بشأن مختلف أشكال فنون القتال الممارسة في كل أنحاء العالم، وكيفية إسهام هذه الممارسات في تنمية الشباب ومشاركتهم وتمكينهم؛ ومشاركة الشابات والشبان من بلدان الشمال والجنوب في برامج صُممت بوجه خاص لبناء القدرات؛ ومن خلال تشكيل متوازن جغرافياً لمجلس الإدارة.

٢١- ويقدم مشروع الاتفاق تفاصيل أكثر تحديداً بشأن جميع الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية للمركز المقترح.

٢٢- وترحب المديرة العامة باقتراح إنشاء المركز الدولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم في جمهورية كوريا. وتقر بقدرة وزارة الثقافة والرياضة والسياحة على تزويد المركز المقترح بالمرافق اللازمة كي يتسنى له تعزيز البحوث وتبادل المعلومات وبناء القدرات والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، وأداء مهامه المتمثلة في إعداد الوثائق والقيام بدور مركز لتبادل المعلومات. كما تحيط علماً بأن المركز سيعود بفوائد كبيرة على الدول الأعضاء وعلى المؤسسات وعلى المنظمات غير الحكومية وعلى المهنيين العاملين من أجل تعزيز تنمية الشباب والمشاركة المدنية في الحياة السياسية والعامة كوسيلة لدعم التنمية المستدامة وثقافة السلام واللاعنف. وفضلاً عن ذلك، يتماشى إنشاء هذا المركز مع الاستراتيجية الخاصة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو التي ورد بيانها في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب، والتي وافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣، ومع الاستراتيجية الخاصة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية فيما يتعلق بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢.

مشروع القرار المقترح:

٢٣- بناءً على ما تقدم، قد يود المجلس التنفيذي النظر في قرار يصاغ نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكر بالقرار ٣٥م/١٠٣ الذي أقر فيه المؤتمر العام استراتيجية متكاملة وشاملة للمعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢) على النحو الوارد في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٩١م ت/١٤ الجزء السادس،

٣ – وإذ يدرك أن أنشطة مركز دولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم ستسهم إسهاماً بالغاً في تحقيق أهداف البرنامج الرئيسي الثالث – العلوم الاجتماعية والإنسانية، بغية الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها الرياضة لتحقيق التحول الاجتماعي، والاندماج والتنمية الاجتماعيين، والسلام، ولتحقيق أهداف البرنامج المشترك بين القطاعات بشأن تعزيز ثقافة السلام واللاعنف في إطار البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣ (الوثيقة ٣٦م/٥)، ولا سيما في المجالات المتعلقة بمشاركة الشباب في بناء ثقافة السلام واللاعنف ومن خلال التعليم غير النظامي والنظامي،

٤ – يرحب بالاقتراح الذي قدمته حكومة جمهورية كوريا لإنشاء مركز دولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم في شونجيو بجمهورية كوريا، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وذلك وفقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو (الفئة ٢) كما ورد بيانها في ملحق الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب ووافق عليها المؤتمر العام في القرار ٣٥م/١٠٣؛

٥ – ويشكر المديرة العامة على إجراء دراسة الجدوى لتقييم مدى ملاءمة إنشاء مركز دولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو؛

٦ – ويوصي المؤتمر العام بأن يوافق في دورته السابعة والثلاثين على إنشاء المركز الدولي لفنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض؛

٧ – ويدعو جميع المراكز والمعاهد الوطنية أو الإقليمية المعنية الأخرى التي تركز اهتمامها على فنون القتال من أجل تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم، إلى التعاون مع المركز.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/14 Part VIII

١٩١م ت/١٤ الجزء الثامن

باريس، ٢٠١٣/٣/٤
الأصل: إنجليزي

البند ١٤ من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء الثامن

اقتراح إنشاء مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة، في آلبورغ بالدنمارك

الملخص

عملاً بالقرار ٣٥م/١٠٣، تعرض هذه الوثيقة استنتاجات وتوصيات دراسة الجدوى التي قامت بها المديرة العامة بناء على طلب مملكة الدنمارك المتعلق بإنشاء مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. ويرد في ملحقي هذه الوثيقة مشروع الاتفاق المقترح إبرامه بين اليونسكو ومملكة الدنمارك (الملحق ١)، وبيان النوايا المشترك المقترح أن توقّعه جامعة آلبورغ واليونسكو (الملحق ٢).

ويرد بيان الآثار المالية والإدارية في الفقرة ٩.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٦.

الخلفية

١ – اقترحت مملكة الدنمارك على المديرة العامة إنشاء مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وتعرض هذه الوثيقة خلفية هذا الاقتراح وأساسه المنطقي، وأهداف المركز المقترح وبرامجه، وأهميته بالنسبة لبرامج اليونسكو، ودراسة الجدوى التي قامت بها المديرة العامة. ويُطلب من المجلس التنفيذي اتخاذ قرار بهذا الشأن لكي يتسنى الاستمرار في عملية إنشاء المركز تحت رعاية اليونسكو. وتقدمت مملكة الدنمارك بهذا الطلب بمبادرة من كرسي اليونسكو للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في العلوم الهندسية في جامعة آلبورغ. وقد أسهم هذا الكرسي الجامعي، من خلال أنشطته، في تطوير ومواصلة الأعمال السابقة التي أُنجزت في مجال التعلّم القائم على معالجة المشكلات في جامعة آلبورغ بالدنمارك التي مارست هذا النوع من التعلّم على مدى السنوات الـ ٣٥ الماضية، والتي تضطلع بدور ريادي في هذا المجال على الصعيد العالمي. وقد حقق كرسي اليونسكو للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية نجاحاً بارزاً، وأدى دوراً هاماً في تطوير هذا المجال.

٢ – وثَبُتَ أن التعلّم القائم على معالجة المشكلات وعلى المشاريع يشكل إطاراً فعالاً لدمج النظريات والممارسات، والمعارف والكفاءات المشتركة بين التخصصات، والتعاون مع الشركات وتحقيق التنمية على الصعيد الإقليمي. ويتمثّل نهج التعلّم القائم على معالجة المشكلات في التركيز على عملية تعلّم الطلاب وعلى الكفاءات المتصلة بتعلّم كيفية التعلّم. ويشمل نموذجاً تعليمياً موجهاً نحو المشاريع مع تفاعل منطقي بين المواد المدرَّسة في إطار المحاضرات والمشكلات المعالجة في إطار المشاريع. وتُنفَّذ المشاريع ضمن فرق وتُعالَج المشكلات كما تظهر في العالم الحقيقي. ومن خلال العمل على المشاريع، يتفاعل الطلاب مع القطاع الصناعي والمؤسسات المعنية الأخرى، ويسهمون بالتالي في تنمية المجتمع بشكل عام. وقد ثَبُت أن المناهج التربوية التي تعتمد التعلّم القائم على معالجة المشكلات تفضي إلى تكوين مهندسين يمتلكون المهارات المطلوبة، وأن الجامعات التي تستند إلى هذا التعلّم تؤدي دوراً هاماً في عملية التنمية.

٣ – يتسم الوضع الراهن في مجال الاستدامة والتعليم الهندسي وتعليم العلوم بتشتت النهوج المتبعة سواء من حيث الحدود الوطنية أو الإقليمية أو التخصصات أو القطاعات. ففي بعض البلدان، يُعاد تنظيم برامج تعليم الهندسة، ويزداد الطلب على المعارف والخبرات وعلى النظريات والبحوث المتصلة بربط البحوث في مجال التنمية المستدامة بالبحوث في مجال التعلّم المرتكز على الطلاب. وتفرض الاستدامة اعتماد طريقة جديدة للتعلّم، إذ يتعين تحليل معظم المشكلات المتصلة بالاستدامة وإيجاد حلول لها في سياق مشترك بين التخصصات وابتكاري. ويسعى المركز المقترح من الفئة ٢ إلى الإسهام في تحقيق هذا الهدف.

٤ – وانطلاقاً من هذه الخلفية، اقترحت مملكة الدنمارك إنشاء مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة تحت رعاية اليونسكو. وإذ أخذت المديرة العامة في الاعتبار أهمية المركز بالنسبة لتعزيز تعليم

العلوم الهندسية والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية، استجابت للطلب الذي تقدمت به حكومة الدنمارك والتمست من قطاع العلوم الطبيعية إجراء دراسة جدوى بالتعاون الوثيق مع السلطات الدنماركية.

٥ – وأُجريت دراسة الجدوى بما يتماشى مع القرار ٣٥م/١٠٣ الصادر عن المؤتمر العام. وقد أيد هذا القرار بشكل خاص الوثيقة ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب، التي تتضمن المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بإنشاء مثل هذه المراكز ومشروع اتفاق نموذجي بين اليونسكو والحكومة التي تقترح إنشاء مثل هذه المؤسسة. إضافة إلى ذلك، أشار المؤتمر العام إلى أنه ينبغي عند تطبيق الاتفاق النموذجي الذي يحكم إنشاء مثل هذه المعاهد والمراكز، أن يُتاح قدر كاف من المرونة بغية مراعاة القيود القانونية السارية في الدول الأعضاء لدى اقتراح إنشاء مثل هذه المعاهد والمراكز.

النظر في جدوى المركز المقترح

أهداف المركز ووظائفه

٦ – يتمثل الهدف العام للمركز في مساعدة الجامعات على تأدية دور فاعل في إطار التعليم المشترك بين التخصصات في مجال الهندسة والعلوم والاستدامة والابتكار التكنولوجي. وسيسهم المركز في مبادرة اليونسكو الخاصة بتعليم الهندسة من خلال تعزيز نشر واستخدام المعارف المتصلة بالهندسة لتسهيل إنشاء مجتمع قائم على المعرفة. وسيضطلع مركز آلبورغ المقترح للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة بتنفيذ المهام وتحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء منتدى عالمي ومركز تميّز وشبكة من الأخصائيين والباحثين والخبراء والمؤسسات والجمعيات المهنية وهيئات المصادَقة المعنية بالتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية وتعليم العلوم والاستدامة، من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛
- ترسيخ وتطوير البحوث على الصعيد الدولي وتوفير التدريب على مستوى الدكتوراه في مجال التعلّم القائم على معالجة المشكلات والاستدامة في العلوم الهندسية وتعليم العلوم، وبناء القدرات ووضع التطبيقات التي يتعيّن اعتمادها، وتعزيز استراتيجية وأهداف اليونسكو وجامعة آلبورغ في مجال العلوم الهندسية وتعليم العلوم والاستدامة، ومواجهة التحديات ذات الصلة على الصعيد العالمي؛
- توفير التعليم والتدريب النظاميين للأكاديميين والطلاب على الصعيد العالمي، ونشر وتبادل المعارف وتقديم الدعم في مجال تحويل العلوم الهندسية وتعليم العلوم، وتعزيز التعاون في ما بين بلدان الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب في مجال التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛
- تمكين مؤسسات التعليم العالي والحكومات من الوصول بحرية إلى مجموعة من المعارف وإلى التعليم والتدريب وغيرها من الموارد لتسهيل التعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية وتعليم العلوم من أجل الاستدامة.

الوضع القانوني

٧ – تنص الاستراتيجية المتكاملة والشاملة لمراكز ومعاهد الفئة ٢ التي تتضمنها الوثيقة ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب، والتي أقرها المؤتمر العام بموجب القرار ٣٥م/١٠٣، على أنه يجوز منح صفة معهد ومركز من الفئة ٢ لكيان قائم فعلاً أو لمؤسسة قيد الإنشاء. وسيشكل مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة جزءاً من جامعة آلبورغ. وبالتالي، تحكم القوانين والأنظمة والسياسات السارية في الدنمارك الوضعَ القانوني والأهلية القانونية اللذين سيتمتع بهما المركز. وبموجب القانون الدنماركي المتصل بالجامعات، تتمتع الجامعة باستقلالية ذاتية تامة وبقدر كبير من المرونة في ما يتصل بإنشاء المراكز التابعة لها بدعم من الحكومة. إلا أن المركز، بوصفه جزءاً من جامعة آلبورغ، لن يتمتع بشخصية قانونية خاصة به. إضافة إلى ذلك، ينص المؤتمر العام على أن معاهد ومراكز الفئة ٢ ترتبط بعلاقات مشاركة مع اليونسكو، ولكنها تقع قانوناً خارج إطار المنظمة. وعليه، فإن اليونسكو غير مسؤولة عن المركز من الناحية القانونية ولا تتحمل أي أعباء أو مسؤوليات إدارية أو مالية أو غيرها، أياً كان نوعها.

٨ – **الحوكمة:** سيكون للمركز مجلس استشاري يُنشأ المجلس الاستشاري بموجب المادة ٥ من بيان النوايا المشترك بين اليونسكو وجامعة آلبورغ المتصل بإنشاء مركز آلبورغ بوصفه مركزاً من الفئة ٢. ويقوم المجلس الاستشاري بتوجيه عمل مركز آلبورغ والإشراف عليه، ويعتمد نظامه الداخلي الخاص به. إلا أن تشكيل هذا المجلس ووظائفه المحددة تختلف عما هو منصوص عليه فيما يخص مجالس الإدارة في الوثيقة ٣٥م/٢٢.

٩ – **الآثار المالية والإدارية بالنسبة إلى اليونسكو:** لن يُطلب من اليونسكو تقديم أي مساهمات مالية لتشغيل المركز أو تقديم الدعم المالي لإنشاء المركز وإدارته. وسيتمثل جلّ المساهمة المالية لليونسكو في تكاليف حضور ممثل المنظمة لاجتماعات المركز الرسمية. وأما التكاليف الإضافية الطفيفة نسبياً المترتبة على هذه المشاركة، فسوف يعوض عنها بأكثر من قيمتها الدورُ الفاعل الذي سيضطلع به المركز في تنفيذ برامج اليونسكو المتصلة بالمبادرة الخاصة بالتعليم الهندسي، وفي بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية من خلال إجراء بحوث مشتركة بين التخصصات وتطوير معارف وأدوات جديدة وتعزيز المناهج التربوية التي تطبق التعلّم القائم على معالجة المشكلات والاستدامة كجزء لا يتجزأ من نُهُج التعلّم.

١٠– **مجال التعاون مع اليونسكو:** يتمثل التعاون المتوقع من اليونسكو حالما يتم إنشاء المركز المقترح في ما يلي:

(أ) توفر اليونسكو الخبرات التقنية ذات الصلة بالبحث وببناء القدرات، وتقدم المساعدة التقنية لإنشاء قاعدة معارف تُعنى بالبحوث المشتركة بين التخصصات في مجال العلوم الهندسية والتكنولوجيا في إطار مبادرة اليونسكو الخاصة بالتعليم الهندسي التي تطبّق نهج التعلّم القائم على معالجة المشكلات والاستدامة؛

(ب) وتشجع اليونسكو الكيانات المالية الدولية الحكومية وغير الحكومية، وكذلك الدول الأعضاء في المنظمة، على تقديم المساعدة المالية والتقنية للمركز وعلى اقتراح المشاريع المناسبة عليه. وتُيسر اليونسكو الاتصالات مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بمهام المركز المقترح؛

(ج) وتزود اليونسكو المركز المقترح بالمطبوعات وغيرها من المواد المرتبطة بعمله، كما تنشر معلومات عن أنشطة المركز عبر موقعها على شبكة الإنترنت وعبر الآليات الأخرى المتاحة لها؛

(د) وتشارك اليونسكو عند الاقتضاء في الاجتماعات العملية والتقنية والتدريبية التي ينظمها المركز المقترح، إذا توفرت الأموال اللازمة للمشاركة؛

(هـ) وتقدم اليونسكو العون، عند الاقتضاء وبالاتفاق مع المركز المقترح، في شكل مساعدة تقنية لبرنامج أنشطة مركز آلبورغ، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لليونسكو.

١١- **علاقة المركز بأهداف اليونسكو وبرامجها:** سيحقق المركز المقترح أحد الأهداف الرئيسية لليونسكو، ولا سيما في إطار مبادرة اليونسكو الخاصة بالتعليم الهندسي لمواجهة التحديات الكبرى في مجال الهندسة التي تشكل محفزاً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية. وقد أطلقت مبادرة اليونسكو الخاصة بالتعليم الهندسي التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عدداً من المشاريع بالشراكة مع عدد كبير من المنظمات الدولية. وسيتم وضع برامج تعليمية دولية جديدة تجمع بين التعليم المستمر، والتعليم الهندسي، والتعلّم الابتكاري والاستدامة. وبالتالي، سيساعد المركز المقترح الجامعات في تأدية دور فاعل في إطار التعليم المشترك بين التخصصات في مجال الهندسة والعلوم والاستدامة والابتكار التكنولوجي وإنشاء مجتمع قائم على المعرفة.

١٢- **تأثير المركز على الصعيدين الإقليمي والدولي:** تُمارس جامعة آلبورغ التعلّم القائم على معالجة المشكلات والموجه نحو المشاريع منذ حوالى ٤٠ عاماً. فقد أصبحت هذه المبادئ التربوية راسخة في ثقافة آلبورغ. وسيتمثل الغرض من هذا المركز المشترك بين التخصصات في ضم الجهات التالية في إطار شبكة واحدة: الباحثون والأخصائيون المعنيون بالبحوث حول التعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة، والباحثون والأخصائيون الذين يتبعون نهجاً تقنياً وعلمياً وتخطيطياً معيّناً، وأخيراً الباحثون والأخصائيون الذين يركزون صراحةً على التفاعل بين العلوم والتكنولوجيا والمجتمع. وستوضع استراتيجيات متنوعة لبناء القدرات في مجال التعلّم القائم على معالجة المشكلات والاستدامة، تتماشى مع الظروف الثقافية والمؤسسية والاقتصادية. وسيجري التركيز على تعزيز الأنشطة الاستشارية وتلك المعنية ببناء القدرات، فضلاً عن تبادل التجارب التي اكتُسبت من المشاريع الحالية المتصلة بتطبيق نهج التعلّم القائم على معالجة المشكلات في بلدان أخرى. وستُعقد حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي والدولي تركز على التنمية في إطار منطقة محددة، بما في ذلك أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا، وأوروبا الوسطى والشرقية، وعلى سلسلة المحاور المذكورة أعلاه. ويُتوقّع أن يوفر المركز المقترح التعليم والتدريب النظاميين للأكاديميين والطلاب على الصعيد العالمي، وأن يعمل

على نشر وتبادل المعارف وتقديم الدعم في مجال تحويل التعليم الهندسي وتعليم العلوم، وأن يعزز التعاون في ما بين بلدان الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب في مجال التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وسوف يُعزز المركز ويوثق تعاونه مع مؤسسات ومراكز أخرى لوضع برنامج واسع النطاق للتعاون الدولي بهدف تسهيل تحقيق الأهداف الإنمائية لألفية الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة.

١٣- **المخاطر**: إن المخاطر التي قد تواجهها اليونسكو من جراء إنشاء المركز ضئيلة، بالنظر إلى الدعم الرسمي الذي يتلقاه المركز من الحكومة الدنماركية والصلة المباشرة بين أنشطة المركز وأهداف اليونسكو.

١٤- ويتناول كل من مشروع القرار (الملحق ١) وبيان النوايا المشترك (الملحق ٢) المرفقين طيه الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية لمركز آلبورغ المقترح، مع أخذ مشروع الاتفاق النموذجي الوارد في الوثيقة ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب والقوانين والأنظمة السارية في الدنمارك في الاعتبار. وبالنظر إلى السياق المؤسسي الذي سيُنشأ في إطاره المركز، فإن مشروع الاتفاق المقترح (الملحق ١) وبيان النوايا المشترك (الملحق ٢) يختلفان عن الاتفاق النموذجي للمراكز والمعاهد من الفئة ٢. وتُقترح التعديلات التالية على ضوء المادة ألف ٧,١ من الاستراتيجية المتكاملة والشاملة المقترحة لمراكز ومعاهد الفئة ٢ التي تنص على "أن يتاح قدر كاف من المرونة بغية مراعاة القيود القانونية السارية في الدول الأعضاء لدى اقتراح إنشاء مثل هذه المراكز".

(أ) وفقاً للوثيقة ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب، يتعين أن تتمتع معاهد الفئة ٢ بالاستقلالية الوظيفية اللازمة لتمكينها من تنفيذ أنشطتها وبالأهلية القانونية للتعاقد، واتخاذ إجراءات قانونية، واقتناء الممتلكات المنقولة والممتلكات العقارية والتصرف فيها. ويشير بيان النوايا المقترح (الملحق ٢) في المادة ١ إلى أن مركز آلبورغ كيان تابع لجامعة آلبورغ التابعة بدورها لمملكة الدنمارك. وعليه، فلن يتمتع المركز بشخصية قانونية خاصة به، وسيمارس أنشطته بما يتماشى مع القوانين والأنظمة والسياسات السارية في الدنمارك، وسيمارس بشكل خاص الأهلية القانونية للتعاقد واقتناء الممتلكات المنقولة والممتلكات العقارية عبر جامعة آلبورغ. وهذا الترتيب لا يوفر درجة الاستقلالية ولا يمنح الوضع القانوني اللذين تفرض توفرهما الاستراتيجية المتكاملة والشاملة، إلا أنه يمنح المركز القدرات التشغيلية اللازمة للاضطلاع بمهامه في إطار السياق القانوني والمؤسسي القائم في المنظمة المضيفة.

(ب) إضافة إلى ذلك، تشير الاستراتيجية المتكاملة والشاملة إلى ضرورة إنشاء مجلس إدارة ضمن كل مركز. وأما في ما يتعلق بمركز آلبورغ، فيُقترح إنشاء مجلس استشاري مؤلف من تسعة أعضاء على أن يكون من بينهم ممثل عن المديرة العامة لليونسكو. وتتمثل مهمة المجلس الاستشاري في توجيه عمل مركز آلبورغ والإشراف عليه، وتقديم التوصيات بشأن إقرار برامج مركز آلبورغ للأجلين المتوسط والطويل، والنظر في التقارير السنوية التي يقدمها إليه مدير مركز آلبورغ، واعتماد القواعد واللوائح واستعراض الإجراءات المالية والإدارية

والإجراءات المتعلقة بإدارة شؤون موظفي المركز وفقاً للقوانين السارية في دولة الدنمارك والسياسات والإجراءات المعمول بها في جامعة آلبورغ. ولن يقوم المجلس الاستشاري بإقرار برامج مركز آلبورغ للأجلين المتوسط والطويل ولا خطة عمله السنوية، إلا أنه سيقدم توصياته بهذا الشأن لجامعة آلبورغ.

(ج) وسوف يتخذ مركز آلبورغ مبنى كلية الهندسة والعلوم في جامعة آلبورغ مقراً له. وسوف توفر له الجامعة الدعم المستمر على صعيد أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين، كما ستوفر له المكاتب والتجهيزات، بالإضافة إلى التمويل اللازم لتسيير المركز. ولما كانت الوثيقة ٣٥م/٢٢ تفرض أن توفر الحكومة التي تقترح إنشاء المركز جميع الموارد الضرورية لإدارة المركز وتشغيله، فإن المادة ٦ من الاتفاق (الملحق ١) المقترَح إبرامه بين اليونسكو ومملكة الدنمارك ينص على أن حكومة الدنمارك "ستسعى إلى ضمان حصول مركز آلبورغ على الموارد المالية و/أو العينية الضرورية لإدارته وتشغيله على نحو سليم".

١٥- واستناداً إلى نتائج دراسة الجدوى، فإن اقتراح تحديد مركز آلبورغ كمعهد من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو يمتثل لعدد من المبادئ التوجيهية والمعايير المتصلة بإنشاء علاقات بين اليونسكو والمعاهد والمراكز التي يُقترح أن تعمل تحت رعايتها، التي ينص عليها القرار ٣٥م/٢٢ الصادر عن المؤتمر العام. إلا أنه يحيد عنها في ما يتصل بالوضع القانوني للمركز، وبمجلس الإدارة وبالالتزام المالي للحكومة. وعلى الرغم من الفروقات المبينة في الفقرة السابقة، ترى المديرة العامة أن مركز آلبورغ سيسهم مساهمة هامة في الأنشطة المستقبلية لمبادرة اليونسكو الخاصة بتعليم الهندسة وفي عدد كبير من المجالات ذات الصلة الأخرى.

القرار المقترح

١٦- على ضوء ما تقدم، قد يود المجلس التنفيذي النظر في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – **إذ يذكّر** بالقرار ٣٥م/١٠٣ الذي اعتمد بموجبه المؤتمر العام الاستراتيجية المتكاملة والشاملة لمعاهد ومراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو، كما هي واردة في الوثيقة ٣٥م/٢٢ وتصويب،

٢ – **وقد درس** الوثيقة ١٩١ م ت/١٤ الجزء الثامن،

٣ – **يرحب** باقتراح مملكة الدنمارك بإنشاء مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو؛

٤ – **ويشكر** المديرة العامة على إجراء دراسة الجدوى لتقييم مدى ملاءمة إنشاء مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو؛

٥ – **ويحيط علماً** بالفروقات بين الاقتراح المقدم والاستراتيجية المتكاملة والشاملة ويوافق على أن هذه الفروقات تمنح المركز من الفئة ٢ القدرات التشغيلية اللازمة للاضطلاع بمهامه في إطار السياق القانوني والمؤسسي القائم في المنظمة المضيفة؛

٦ – **ويوصي** المؤتمر العام بأن يوافق في دورته السابعة والثلاثين على إنشاء مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة في جامعة آلبورغ بالدنمارك، بوصفه معهداً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الترتيبات المعدة لهذه الغاية والمنصوص عليها في ملحقي الوثيقة ١٩١ م ت/١٤ الجزء الثامن.

الملحق ١

اتفاق بين اليونسكو ومملكة الدنمارك
بشأن مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة،
بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو

لما كانت حكومة الدنمارك تدعم بشكل كامل تحديد اليونسكو لمركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة ("مركز آلبورغ") كمركز من الفئة ٢،

وبناء على القرار الذي يسعى المؤتمر العام لليونسكو بموجبه إلى تشجيع التعاون الدولي من خلال إنشاء مركز آلبورغ الذي يعمل تحت رعاية اليونسكو،

ولما كان المؤتمر العام قد أذن للمديرة العامة بأن تبرم مع مملكة الدنمارك اتفاقاً يطابق مشروع الاتفاق الذي عُرض على المؤتمر العام،

ورغبةً في تحديد الشروط التي تحكم إطار التعاون مع اليونسكو في ما يتصل بمركز آلبورغ ضمن هذا الاتفاق،

اتفقت اليونسكو ومملكة الدنمارك (المشار إليهما في ما يلي باسم "الطرفان" أو "الطرفين") **على ما يلي:**

المادة ١ – التعاريف

١ – تشير كلمة "اليونسكو" في هذا الاتفاق إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٢ – تشير كلمة "الدنمارك" إلى مملكة الدنمارك.

٣ – "مركز آلبورغ" هو مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة، وهو مركز مُنشأ ضمن جامعة آلبورغ بالدنمارك.

المادة ٢ – إنشاء المركز

تتولى الدنمارك مساعدة جامعة آلبورغ ومركز آلبورغ، بما يتماشى مع قوانينها وأنظمتها وسياساتها الوطنية وحسب الاقتضاء، في اتخاذ التدابير الضرورية لإنشاء وتشغيل مركز آلبورغ، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو على النحو الذي استخدم به هذا المصطلح في الاستراتيجية المتكاملة والشاملة (الوثيقة ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب) التي أقرها المؤتمر العام في القرار ٣٥م/١٠٣، ووفقاً لأحكام هذا الاتفاق.

المادة ٣ – الغرض من الاتفاق

الغرض من هذا الاتفاق هو تحديد الشروط التي تحكم التعاون بين اليونسكو والدنمارك في ما يتصل بإنشاء مركز آلبورغ، بوصفه مركزاً من الفئة ٢، وكذلك الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بالنسبة إلى الطرفين.

المادة ٤ – الوضع القانوني

٤,١ يدرك الطرفان أن على مركز آلبورغ أن يكون مستقلاً عن اليونسكو وأن جامعة آلبورغ مستقلة عن اليونسكو.

٤,٢ يُقرّ الطرفان بأن مركز آلبورغ، بوصفه جزءاً من جامعة آلبورغ، كيان تابع لمملكة الدنمارك. وعليه، تحكم القوانين والأنظمة والسياسات السارية في الدنمارك الوضعَ القانوني والأهلية القانونية لمركز آلبورغ.

المادة ٥ – المجلس الاستشاري

يتعاون الطرفان لتسهيل إنشاء مركز آلبورغ مجلسَه الاستشاري بما يتماشى مع أحكام المادة ٤ من بيان النوايا المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة آلبورغ في ما يتصل بإنشاء مركز آلبورغ بوصفه مركزاً من الفئة ٢، الذي وُقع في عام ٢٠١٤.

المادة ٦ – مساهمة الدنمارك

تسعى الدنمارك إلى ضمان حصول مركز آلبورغ على جميع الموارد الضرورية، المالية وغير المالية، لإدارة المركز وتشغيله على نحو سليم.

المادة ٧ – بدء نفاذ الاتفاق

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ، بعد أن يوقعه الطرفان وأن يخطر أحدهما الآخر كتابة باستكمال جميع الإجراءات الرسمية المطلوبة لهذا الغرض بموجب القانون الداخلي للدنمارك والنظم الداخلية لليونسكو. ويُعتبر تاريخ تسلم آخر إشعار هو تاريخ دخول الاتفاق حيز النفاذ.

المادة ٨ – مدة الاتفاق

يُبرم هذا الاتفاق لفترة ست سنوات ابتداءً من تاريخ دخوله حيز النفاذ، ويُعتبر مجدداً تلقائياً ما لم ينهه أحد الطرفين وفقاً لأحكام المادة ٩.

المادة ٩ – إنهاء الاتفاق

١ – يحق لأي من الطرفين إنهاء الاتفاق من جانب واحد.

٢ – يصبح الإنهاء ساري المفعول بعد مُضي ٩٠ يوما على تاريخ تسلم أحد الطرفين الإخطار الذي أرسله إليه الطرف الآخر بهذا الشأن.

المادة ١٠ – تعديل الاتفاق

يجوز تعديل هذا الاتفاق بالتوافق بين الدنمارك واليونسكو.

المادة ١١ – تسوية الخلافات

١ – يُعرض أي خلاف ينشأ بين اليونسكو والدنمارك بشأن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق، في حال تعذر حله عن طريق التفاوض أو أي وسيلة ملائمة أخرى يتفق عليها الطرفان، على هيئة تحكيم مؤلفة من ٣ أعضاء.

تقوم حكومة الدنمارك بتعيين أحدهم، وتقوم المديرة العامة لليونسكو بتعيين الثاني، ويتولى هذان المحكمان اختيار المحكم الثالث، الذي يترأس هيئة التحكيم. وإذا تعذر على المحكمين الأولين الاتفاق على المحكم الثالث، يتولى رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المحكم الثالث.

٢ – ويكون قرار هيئة التحكيم نهائياً.

وإثباتاً لما تقدم، وقع ممثلا الطرفين هذا الاتفاق.

حُرر في [ ] نسخة باللغة [.....]، بتاريخ [.....]

....

عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن مملكة الدنمارك

الملحق ٢

بيان نوايا مشترك بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة آلبورغ في ما يتعلق بإنشاء مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو

لما كانت جامعة آلبورغ تدعم بشكل كامل تحديد مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة ("مركز آلبورغ") المنشَأ في حرم جامعة آلبورغ بالدنمارك كمركز من الفئة ٢،

ولما كان المؤتمر العام لليونسكو قد اعتمد قراراً يسعى بموجبه إلى تشجيع التعاون الدولي في ما يتصل بإنشاء مركز آلبورغ بدعم من اليونسكو،

ولما كان المؤتمر العام قد أذِن للمديرة العامة لليونسكو بإبرام اتفاق مع جامعة آلبورغ بما يتماشى مع مشروع الاتفاق الذي قُدِّم إلى المؤتمر العام،

بناء عليه، وعلى ضوء البنود المتفق عليها والمبينة في ما يلي، وبالإشارة إلى الاتفاق المبرَم بين اليونسكو ومملكة الدنمارك والمتعلق بمركز آلبورغ للتعلم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة تحت رعاية اليونسكو والملزِم للطرفين من الناحية القانونية، اتفقت اليونسكو وجامعة آلبورغ (المشار إلى كل منهما في ما يلي باسم "الطرف" والمشار إليهما معاً باسم "الطرفان" أو "الطرفين") على اتخاذ التدابير التالية لإنشاء مركز آلبورغ بوصفه مركزاً من الفئة ٢:

المادة ١ – الوضع القانوني

يُدرك الطرفان أن مركز آلبورغ، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من جامعة آلبورغ التي تشكل بدورها كياناً تابعاً لمملكة الدنمارك، يتمتع بالوضع القانوني والأهلية القانونية اللازمة لتمكينه من أداء وظائفه بما يتماشى مع القوانين والأنظمة والسياسات السارية في الدنمارك، ويتمتع بشكل خاص بالأهلية القانونية للتعاقد واقتناء الممتلكات المنقولة والممتلكات العقارية والتصرف بها عبر جامعة آلبورغ.

المادة ٢ – الميثاق التأسيسي لمركز آلبورغ

يتولى المركز وضع اللوائح أو الوثائق التنظيمية الأخرى ("الوثائق الحاكمة") التي تتضمن أحكاماً تؤكد ما يلي:

(أ) أن مركز آلبورغ يتمتع بالوضع القانوني والأهلية القانونية اللذين تحكمهما التشريعات السارية في دولة الدنمارك واللذين يمكنانه من تأدية مهامه وتلقي الأموال (بما في ذلك المساهمات والمدفوعات مقابل الخدمات التي يقدمها) واقتناء ما يلزمه من أدوات لتسيير شؤونه، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من جامعة آلبورغ؛

(ب) وأن مركز آلبورغ سيكون له مجلس استشاري تشارك فيه اليونسكو.

المادة ٣ – إنشاء المركز

توافق جامعة آلبورغ، بموجب هذا الاتفاق، على أن تتخذ خلال عام ٢٠١٤ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية لإنشاء مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو ويُشار إليه في ما يلي باسم "المركز".

المادة ٤ – أهداف مركز آلبورغ ووظائفه

يتمثل الهدف العام للمركز في مساعدة الجامعات على تأدية دور فاعل في التعليم المشترك بين التخصصات في مجال الهندسة والعلوم والاستدامة والابتكار التكنولوجي. وسيضطلع مركز آلبورغ المقترح للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة بتنفيذ المهام وتحقيق الأهداف التالية:

(١) إنشاء منتدى عالمي، ومركز تميز، وشبكة من الأخصائيين والباحثين والخبراء والمؤسسات والجمعيات المهنية وهيئات المصادَقة المعنية بالتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية وتعليم العلوم والاستدامة، من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة؛

(٢) ترسيخ وتطوير البحوث على الصعيد الدولي وتوفير التدريب على مستوى الدكتوراه في مجال التعلّم القائم على معالجة المشكلات والاستدامة في العلوم الهندسية وتعليم العلوم، وبناء القدرات ووضع التطبيقات التي يتعيّن اعتمادها، وتعزيز استراتيجية وأهداف اليونسكو وجامعة آلبورغ في مجال العلوم الهندسية والعلوم والاستدامة، ومواجهة التحديات ذات الصلة على الصعيد العالمي؛

(٣) توفير التعليم والتدريب النظاميين للأكاديميين والطلاب على الصعيد العالمي، ونشر وتبادل المعارف وتقديم الدعم في مجال تحويل العلوم الهندسية وتعليم العلوم، وتعزيز التعاون في ما بين بلدان الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب في مجال التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(٤) تمكين مؤسسات التعليم العالي والحكومات من الوصول بحرية إلى مجموعة من المعارف والمواد التعليمية والتدريبية وغيرها من الموارد لتسهيل التعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية وتعليم العلوم من أجل الاستدامة.

المادة ٥ – المجلس الاستشاري

١ – ينشئ مركز آلبورغ مجلساً استشارياً يوجه عمل المركز ويشرف عليه ضمن جامعة آلبورغ.

٢ – وسيكون المجلس الاستشاري تابعاً لعميد كلية الهندسة والعلوم في جامعة آلبورغ الذي سيتولى أيضاً منصب رئيس المجلس الاستشاري.

٣ – وسيتألف المجلس الاستشاري من تسعة أعضاء، وهم:

(أ) عميد كلية الهندسة والعلوم في جامعة آلبورغ (رئيساً)؛

(ب) أستاذ من أساتذة مادة التعلّم القائم على معالجة المشكلات في التعليم الهندسي في جامعة آلبورغ؛

(ج) ثلاثة ممثلين عن جامعة آلبورغ؛

(د) ممثل عن المديرة العامة لليونسكو؛

(هـ) ثلاثة ممثلين كحد أقصى عن الدول الأعضاء في اليونسكو التي أخطرت مركز آلبورغ برغبتها في المشاركة في أنشطته بما يتماشى مع أحكام المادة ٦ أدناه وأعربت عن اهتمامها بالحصول على تمثيل في المجلس.

٤ – وسيضطلع المجلس الاستشاري بما يلي:

(أ) يقدّم التوصيات بشأن إقرار برامج مركز آلبورغ للأجلين المتوسط والطويل في مجالي البحث والتدريب، كما هو مبين في المادة ٢,٤ أعلاه؛

(ب) يقدم التوصيات بشأن خطة العمل السنوية لمركز آلبورغ، بما في ذلك جدول الموظفين، إلى جامعة آلبورغ، كما هو مبين في المادة ٢,٤ أعلاه؛

(ج) يدرس التقارير السنوية التي يقدمها إليه مدير مركز آلبورغ، ولا سيما تقرير التقييم الذاتي لفترة العامين بشأن إسهام المركز في تحقيق أهداف برنامج اليونسكو؛

(د) يعتمد القواعد واللوائح ويستعرض الإجراءات المالية والإدارية والإجراءات المتعلقة بإدارة شؤون موظفي المركز وفقاً للقوانين السارية في دولة الدنمارك والسياسات والإجراءات المعمول بها في جامعة آلبورغ؛

(هـ) يبت في مسألة مشاركة المنظمات الدولية الحكومية والهيئات الدولية في أنشطة مركز آلبورغ؛

(و) يجتمع في دورة عادية تُعقد في آجال منتظمة، بواقع مرة واحدة على الأقل في كل سنة؛

(ز) يجتمع في دورة استثنائية إذا دعاه رئيسه إلى الانعقاد، بناء على مبادرة منه أو بناء على طلب من المديرة العامة لليونسكو أو من خمسة من أعضائه؛

(ح) يعتمد نظامه الداخلي.

المادة ٦ – المشاركة

١ – يشجع مركز آلبورغ مشاركة الدول الأعضاء في اليونسكو والأعضاء المنتسبين إليها ممن يرغبون في التعاون معه من منطلق اهتمامهم المشترك بأهداف مركز آلبورغ.

٢ – يرُسل كل من الدول الأعضاء في اليونسكو والأعضاء المنتسبين إليها ممن يرغبون في المشاركة في أنشطة مركز آلبورغ، وفقاً لأحكام هذا البيان، إخطاراً بهذا المعنى إلى المركز ويُعلم المركز اليونسكو والدول الأعضاء الأخرى بتسلم هذه الإخطارات.

المادة ٧ – مساهمة اليونسكو

١ – يمكن أن تقدم اليونسكو، عند الاقتضاء وبالاتفاق مع جامعة آلبورغ، عوناً في شكل مساعدة تقنية لبرنامج أنشطة مركز آلبورغ، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لليونسكو، وذلك من خلال:

(أ) تقديم مساعدة خبرائها في مجالات تخصص المركز؛ [و/أو]

(ب) الانخراط عند الاقتضاء في عمليات تبادل مؤقت للموظفين، على أن يبقى الموظفون المعنيون مدرجين في كشوف مرتبات المنظمات التي أوفدتهم؛ [و/أو]

(ج) إعارة بعض موظفيها بصورة مؤقتة وفقاً لما تقرره المديرة العامة بصفة استثنائية، إذا سَوغ تلك الإعارة تنفيذُ نشاط/مشروع مشترك يتعلق بأحد المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية في البرامج.

٢ – وفي جميع الحالات المذكورة أعلاه، لا تُقدَّم هذه المساعدة إلا في إطار ما ينص عليه برنامج وميزانية اليونسكو، وتوفر اليونسكو للدول الأعضاء كشفاً عن الحسابات المتعلقة باستخدام موظفيها والتكاليف ذات الصلة.

المادة ٨ – المسؤولية

لما كان مركز آلبورغ مستقلاً من الناحية القانونية عن اليونسكو، فإن المنظمة غير مسؤولة من الناحية القانونية عن أفعال المركز أو عن امتناعه عن الفعل، كما أنها لا تخضع لأي إجراء قانوني ولا تتحمل إزاءه أي التزامات من أي نوع، مالية كانت أو غير مالية، باستثناء ما نُص عليه صراحة في أحكام هذا البيان.

المادة ٩ – التقييم

١ – يجوز لليونسكو أن تُجري في أي وقت تقييماً لأنشطة مركز آلبورغ بغية التحقق مما يلي:

(أ) إذا كان مركز آلبورغ يُسهم إسهاماً ملموساً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليونسكو؛

(ب) إذا كانت الأنشطة التي يضطلع بها مركز آلبورغ بالفعل تتفق مع الأنشطة المبينة في هذا البيان.

٢ – تتعهد اليونسكو بموافاة جامعة آلبورغ ومملكة الدنمارك، في أقرب وقت ممكن، بتقرير عن أي تقييم تجريه.

٣ – يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في إنهاء هذا البيان أو طلب تعديل مضمونه على ضوء نتائج أي تقييم يتم إجراؤه، وذلك طبقاً لما تنص عليه المادتين ٩ و١٠ من "الاتفاق بين اليونسكو ومملكة الدنمارك بشأن مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة الذي يعمل تحت رعاية اليونسكو".

المادة ١٠ – استخدام اسم اليونسكو وشعارها

١ – يجوز لمركز آلبورغ أن يشير إلى علاقته مع اليونسكو. ويمكنه من ثم أن يتبع اسمه بعبارة "يعمل تحت رعاية اليونسكو".

٢ – يُرخص لمركز آلبورغ بأن يستخدم شعار اليونسكو أو صيغة منه كعلامة مميزة في أوراقه ووثائقه، بما فيها الوثائق الإلكترونية وصفحات الويب، وفقاً للشروط التي حددتها الهيئتان الإداريتان لليونسكو.

المادة ١١ – تسوية الخلافات

يسوى أي خلاف ينشأ في ما يتصل ببيان النوايا المشترك هذا عن طريق التفاهم المتبادل. وأي خلاف أو نزاع أو مطالبة تنشأ عن أو تتصل ببيان النوايا المشترك هذا أو أي خرق له، يسوى، إلا إذا سوي بطريقة ودية، عن طريق التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المعمول بها بتاريخ دخول هذا البيان حيز النفاذ.

المادة ١٢ – متفرقات

تطبق المواد ٧ و٨ و٩ و١٠ من "الاتفاق بين اليونسكو ومملكة الدنمارك بشأن مركز آلبورغ للتعلّم القائم على معالجة المشكلات في مجال العلوم الهندسية والاستدامة الذي يعمل تحت رعاية اليونسكو" وفقاً لنية الطرفين في هذا البيان.

وأي إشعار أو تبليغ من أي طرف للطرف الآخر يتعين أن يجري خطياً. ويُعتبر أنه قد سُلم بالفعل إذا سُلم باليد مع الإشعار باستلامه، أو بواسطة الفاكس أو البريد المضمون مع وجوب إعادة الإشعار بالاستلام.

ويُستخدم العنوانان التاليان لإيصال الإشعارات بموجب هذا البيان:

بالنيابة عن اليونسكو:

بالنيابة عن جامعة آلبورغ:

وإثباتاً لما تقدم، وقع ممثلا الطرفين هذا البيان.

حُرِّر في [ ] نسخة باللغة [.....]، بتاريخ [.....]

....

عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن جامعة آلبورغ

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/14 Part IX

١٩١م ت/١٤ الجزء التاسع

باريس، ٢٠١٣/٣/٤
الأصل: إنجليزي

البند **١٤** من جدول الأعمال المؤقت

المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الجزء التاسع

اقتراح إنشاء مركز دولي لأمن المياه والإدارة المستدامة للموارد المائية في معهد "كاي واتر" بدايجون، في جمهورية كوريا

الملخص

بعد أن قدمت جمهورية كوريا اقتراحاً بشأن إنشاء "مركز دولي لأمن المياه والإدارة المستدامة للموارد المائية" بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو في معهد "كاي واتر" بدايجون، في جمهورية كوريا، أيد هذا الاقتراح مكتب برنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي في دورته السابعة والأربعين. كما أن المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي اعتمد قراراً (IHP/IC-XX-6) في دورته العشرين أيد فيه إنشاء هذا المركز. وبناء على طلب من حكومة جمهورية كوريا، وبالتنسيق مع معهد "كاي واتر" في وزارة شؤون الأراضي والنقل والبحار، أوفدت بعثة فنية إلى جمهورية كوريا في إطار تقييم جدوى إنشاء المركز الآنف الذكر. وجرى خلال البعثة استشارة اللجنة الوطنية لليونسكو، واللجنة الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في جمهورية كوريا.

وتستعرض هذه الوثيقة النتائج الرئيسية لدراسة الجدوى التي أجريت طبقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة (الوثيقة ٣٥م/٢٢) التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (القرار ٣٥م/١٠٣). وقد تم إعداد مشروع اتفاق بين اليونسكو وحكومة جمهورية كوريا من خلال مشاورات جرت بين حكومة جمهورية كوريا وأمانة اليونسكو وفقاً للاتفاق النموذجي المشار إليه في الوثيقة ٣٥م/٢٢، وهو متاح على الموقع التالي:
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/SC/pdf/draft_agreement_iWSSM_rep_of_korea_190213.pdf

وتتناول الفقرتان ٧ و٨ الآثار المالية والإدارية لهذا الاقتراح.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٤.

المقدمة

١ – قدمت جمهورية كوريا اقتراحاً بشأن إنشاء مركز دولي لأمن المياه والإدارة المستدامة للموارد المائية في معهد "كاي واتر" بدايجون، في جمهورية كوريا، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وأيد هذا الاقتراح مكتب برنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي في دورته السابعة والأربعين (في ١ حزيران/يونيو ٢٠١٢). كما أن المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي اعتمد في دورته العشرين (٤–٧ حزيران/يونيو ٢٠١٢) القرار IHP/IC-XX-6 الذي أيد فيه إنشاء هذا المركز.

٢ – وأبلغ سفير جمهورية كوريا لدى اليونسكو مساعد المديرة العامة للعلوم الطبيعية وأمين المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي، مدير قسم علوم المياه، برغبة حكومة بلده في استكمال دراسة الجدوى في أقرب وقت ممكن بحلول صيف عام ٢٠١٢. وبعد ذلك، أبلغت وزارة شؤون الأراضي والنقل والبحار اليونسكو، عن طريق معهد "كاي واتر"، (ومن خلال أمين المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي ومدير قسم علوم المياه) أن الفترة الممتدة من ١٧ إلى ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٢ هي أفضل وقت مناسب لاستقبال البعثة الفنية.

٣ – وقام قسم علوم المياه التابع لليونسكو، بالتعاون مع معهد "كاي واتر" ووفد جمهورية كوريا الدائم لدى اليونسكو، بتنظيم بعثة تقنية لتقييم جدوى إنشاء المركز الآنف الذكر في الفترة الممتدة من ١٧ إلى ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٢. وشملت مهمة البعثة زيارات ميدانية واسعة النطاق لمعهد "كاي واتر" ولأكاديمية "كاي واتر"، بما في ذلك مراكز البحوث والتدريب، ومرافق أماكن إقامة الطلاب الدوليين. كما تضمنت المهمة عروضاً قدمتها "كاي واتر" واجتماعات مع المدير العام لسياسة إدارة الموارد المائية ومدير قسم إدارة الأنهار في وزارة شؤون الأراضي والنقل والبحار. كما عقد مؤتمر صحفي مشترك مع ممثلين عن اللجنة الوطنية لليونسكو واللجنة الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في جمهورية كوريا. وقد أجريت دراسة الجدوى طبقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة (الوثيقة ٣٥م/٢٢) التي اعتمدها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (القرار ٣٥م/١٠٣). وقد تم إعداد مشروع اتفاق بين اليونسكو وحكومة جمهورية كوريا من خلال المشاورات التي جرت بين الحكومة وأمانة برنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي وفقاً للاتفاق النموذجي المشار إليه في الوثيقة ٣٥م/٢٢.

النظر في جدوى إنشاء المركز المقترح

لمحة عامة عن الاقتراح

٤ – استهدف الاقتراح الذي قدمته حكومة جمهورية كوريا تلبية تفاصيل المتطلبات المحددة في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب.

٥ – ويتمثل أحد الدوافع الرئيسية لإنشاء المركز الآنف الذكر في الرغبة في تبادل النتائج المحرزة والخبرات المكتسبة، على الصعيد المحلي، ومن خلال التعاون الدولي، وعن طريق التواصل عبر الشبكات، وذلك باستغلال فترة النمو الاقتصادي التي تشهدها جمهورية كوريا. ويشمل ذلك نتائج المراحل المتعاقبة لرسم سياسة البلد فيما يخص الموارد المائية والعلوم والتكنولوجيا ومختلف مشاريع البنى الأساسية للمياه التي من شأنها الحفاظ على ازدهار الأراضي الخضراء، وذلك بهدف التكيف بفعالية مع تغير المناخ في المستقبل، وتحقيق نمو منخفض الكربون. وبناء عليه، فقد اقترحت جمهورية كوريا إنشاء المركز داخل معهد "كاي واتر" بوصفه مركزاً عالمياً مكرساً للبحوث المتكاملة والتدريب العملي وإقامة شبكات المعلومات. وسيقوم المركز بالتركيز على التطوير التعاوني لإدارة المياه واستخدام استراتيجيات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، مع التركيز على المساهمة في حل مشكلات الإجهاد المائي (على سبيل المثال التوزيع غير المتوازن للموارد المائية في العالم وشح المياه على الصعيد العالمي) وعلى السعي إلى تحقيق التكيف الفعال مع تغير المناخ. وسيقوم المركز المقترح على وجه الخصوص بتركيز اهتمامه على ما يلزم من بحوث عملية وتعليم عملي لتطوير قدرات البلدان النامية على حل مشكلاتها الخاصة بالمياه، ووضع استراتيجيات لأمن المياه، وتحقيق التكيف الناجح مع تغير المناخ والتنمية المستدامة. وسيقوم المركز بالتركيز في مراحله الأولى على البلدان النامية في آسيا وأفريقيا، وسيتعاون تعاوناً تاماً مع شبكة المراكز المعنية بالمياه التي تعمل تحت رعاية اليونسكو في جميع أنحاء العالم من أجل تحقيق رسالته.

٦ – الأهداف والمهام

(أ) أهداف المركز الرئيسية هي:

(١) بناء نظام متكامل للبحث قائم على حل المشكلات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية، ولا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية؛

(٢) تنفيذ برامج تعليمية وتدريبية قائمة على دراسات حالات وموجهة نحو الواقع الميداني، استناداً إلى احتياجات البلدان المشاركة؛

(٣) إنشاء مركز قائم على شبكة عالمية لتبادل المعلومات الخاصة بالمياه، وبالتالي تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي على الصعيد العالمي في مواجهة التحديات المتعلقة بأمن المياه.

(ب) تندرج أهم أنشطة المركز المقترح في ثلاث فئات رئيسية، وهي:

أنشطة تهدف إلى دعم البلدان النامية في إدارة مواردها المائية:

(١) المجالات التي ستعود بالفائدة على البلدان النامية في تحقيقها للنمو الاقتصادي في ظل العولمة؛

(٢) المجالات التي سوف تسهم في تنفيذ جداول الأعمال والمبادرات الدولية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المقبلة للتنمية المستدامة؛

(٣) المجالات التي تحتاج فيها مشكلات المياه إلى حلول استناداً إلى نهوج متكاملة ومتعددة التخصصات؛

(٤) المجالات الأخرى المتعلقة بمشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية التابعة لجمهورية كوريا و/أو مشاريع التنمية الدولية؛

الأنشطة المتعلقة بالبحوث:

(٥) استحداث تكنولوجيات لمواكبة التكيف الفعال مع تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة؛

(٦) استحداث تكنولوجيات لتأمين الإدارة المستدامة للموارد المائية وتحقيق أمن المياه؛

(٧) استحداث تكنولوجيات لدعم عملية تشغيل المياه ومياه الصرف الصحي وإدارتها؛

(٨) استحداث تكنولوجيات لإنتاج الطاقة الكهرمائية وتشغيل وإدارة البنى الأساسية المرتبطة بها؛

(٩) استحداث تكنولوجيات متعلقة بالهيدرولوجيا البيئية وبنوعية المياه وبالنمو الأخضر؛

الأنشطة التعليمية وأنشطة بناء القدرات:

(١٠) تكنولوجيات للإدارة المتكاملة للمياه تشمل أنظمة السدود والأنهار؛

(١١) تكنولوجيات بناء وتشغيل البنى الأساسية للمياه؛

(١٢) تكنولوجيات لإنتاج الطاقة الخضراء عن طريق استخدام المياه، وتشغيل وإدارة البنى الأساسية المرتبطة بها؛

(١٣) سياسات إدارية تهدف إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتطوير صناعات المياه؛

(١٤) دراسات مفاهيمية ودراسات حالات في مجال التعليم المتعلق بالتنمية المستدامة لقطاعات المياه.

الهيكل والوضع القانوني

٧ – سيعمل المركز المقترح، الذي سيتم إنشاؤه داخل معهد "كاي واتر"، بوصفه هيئة مستقلة. ويضم هيكل الإدارة والرقابة مجلس إدارة يتفق مع ما تنص عليه الوثيقة ٣٥م/٢٢ كما يضم أمانة. ويعمل مجلس الإدارة بصفته الهيئة العامة لاتخاذ القرارات، أما الأمانة فستكون مسؤولة عن تشغيل أقسام التخطيط والبحوث والتعليم في المركز ودعمها وإدارتها وفقاً للقرارات التي يتخذها مجلس الإدارة.

الشؤون المالية

٨ – الشؤون المالية: توفر الحكومة الموارد المالية اللازمة للإدارة ولحسن سير العمل في وزارة شؤون الأراضي والنقل والبحار، وبالمقدار اللازم لتنفيذ الأنشطة المقترحة للمركز. وثمة معلومات تفيد بوجود خطط لإشراك وكالات أخرى في توفير الموارد المالية المستدامة للمركز، ومنها وزارة الشؤون الخارجية والتجارة، ووزارة التربية والعلوم والتكنولوجيا.

مساهمات اليونسكو

٩ – وفقاً لما ينص عليه مشروع الاتفاق، يمكن أن تقدم اليونسكو، عند الاقتضاء، مساعدة تقنية إسهاماً في أنشطة برنامج المركز، بما يتفق مع الأغراض والأهداف الاستراتيجية لليونسكو. وقد يشمل ذلك تقديم مساعدة خبرائها في مجالات تخصص المركز، والانخراط في عمليات تبادل مؤقت للموظفين على أن يبقى الموظفون المعنيون مدرجين في كشوف مرتبات المنظمات التي أوفدتهم، وإعارة بعض موظفيها بصورة مؤقتة وفقا لما تقرره المديرة العامة لليونسكو بصفة استثنائية، إذا سوّغ تلك الإعارة تنفيذ نشاط/مشروع مشترك يتعلق بأحد المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية في البرنامج، وتقديم الدعم التقني، لا سيما لتنفيذ الرسالة العامة لليونسكو فيما يخص المعاهد والمراكز المعنية بالمياه. ولا توفر اليونسكو هذه المساعدة إلا في إطار ما ينص عليه برنامج المنظمة وميزانيتها (الوثيقة م/٥)، وتقدم اليونسكو إلى الدول الأعضاء بياناً بشأن استخدام موظفيها والتكاليف المتصلة بذلك.

مجالات التعاون مع اليونسكو

١٠– يهدف المركز المقترح إلى توفير مساهمة قيمة لتحقيق أهداف المرحلة السابعة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي الجاري تنفيذها حالياً (المرحلة السابعة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي، ٢٠٠٨–٢٠١٣)، مع عدم إغفال أهداف المرحلة الثامنة المقبلة والاستجابة إليها (المرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي، ٢٠١٤–٢٠٢١). وسوف يستهدف المركز على وجه التحديد مجالات التركيز المتعلقة بآثار التغيرات العالمية على أحواض الأنهار وأمن المياه، والتي تمثل أيضاً مجالات اهتمام رئيسية في الخطة الاستراتيجية التي أقرت مؤخراً لتنفيذ المرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي. كما يهدف المركز إلى المساهمة في عملية التعليم في مجال المياه (الموضوع الخامس من المرحلة السابعة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي، والموضوع السادس من المرحلة الثامنة منه) من خلال العنصر المتعلق ببناء القدرات، كما يتوقع منه تقديم مساهمات كبيرة في مبادرات وبرامج رئيسية مندرجة في البرنامج الهيدرولوجي الدولي، مثل المبادرة الدولية المعنية بالفيضانات، ومبادرة الترسب الدولية، وبرنامج إدارة الموارد المائية في المناطق الحضرية، ومبادرة البرنامج الهيدرولوجي الدولي التي أنشئت حديثاً والتي تعنى بنوعية المياه. ومن المحتمل أن يسهم المركز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الأهداف ١ و٧ و٨ وأن يطبق عدداً من نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المتعلقة بالمياه وبالنمو الأخضر المستدام. وتتفق أهداف المركز ووظائفه مع استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل (٢٠٠٨–٢٠١٣) المبينة في الوثيقة ٣٤م/٤ في إطار الهدف الشامل الثاني: "تسخير المعارف والسياسة العلمية لأغراض التنمية المستدامة". ويشمل ذلك

الهدف الاستراتيجي الثالث للبرنامج وهو "تسخير المعارف العلمية لصالح البيئة وإدارة الموارد الطبيعية"، والهدف الاستراتيجي الخامس للبرنامج وهو: "الإسهام في الاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها". ويُذكر أن المركز سوف يسعى إلى مواءمة الأنشطة التي يقوم بها مع استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل المقبلة، التي سيبت فيها المؤتمر العام لليونسكو في دورته السابعة والثلاثين.

التغطية الجغرافية وآثار المركز المحتملة

١١- سوف يقوم المركز بتركيز أنشطته في البداية على البلدان النامية في آسيا وأفريقيا. بيد أن التواصل في المركز عبر الشبكات سوف يتحقق على الصعيد العالمي ويشمل التعاون مع غيره من مراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو، ومع معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، فضلاً عن المؤسسات الأكاديمية، ووكالات التنمية، والمنظمات العلمية. أما الآثار المحتملة الناجمة عن عمل المركز، فتتمثل في زيادة قدرات البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وتعزيزها بقدر كبير، لكي تتمكن من تطوير خيارات للنمو الأخضر المستدام فيما يخص إدارة الموارد المائية التي تركز على تحقيق التكامل في السياسات والبنى الأساسية والتكنولوجيا وتحقيق الاستدامة الذاتية للقدرات التدريبية والتعليمية.

ملخص النتائج المستخلصة من دراسة الجدوى

١٢- بناء على الأدلة التي تم عرضها، خلصت دراسة الجدوى إلى ما يلي:

(أ) تتفق الأنشطة التي يقوم بها المركز المقترح مع الأهداف الاستراتيجية لليونسكو. كما أنها متفقة مع أولويات البرامج الاستراتيجية لمرحلتي البرنامج الهيدرولوجي الدولي على حد سواء: المرحلة السابعة (٢٠٠٨-٢٠١٣) والمرحلة الثامنة (٢٠١٤-٢٠٢١)، وسوف تسهم في تحقيق هذه الأولويات.

(ب) وإن معهد "كاي واتر" وأكاديمية "كاي واتر" على استعداد جيد لتوفير ما يلزم من موظفين تقنيين لتنفيذ الأنشطة الأساسية للمركز المقترح.

(ج) وتعد مرافق البحث والتدريب، والمرافق الخاصة بسكن الطلاب الدوليين، المتاحة في الحرم الجامعي الذي سيستضاف فيه المركز المقترح من أكثر المرافق تطوراً، وبذلك فإن المركز سيحظى بما يلزمه من رأس مال مادي وفكري لضمان تسيير أعماله.

(د) والمركز المقترح قادر على أن يسهم إسهاماً كبيراً في تقديم المشورة الخاصة بالسياسات، من خلال إدارته المتكاملة للموارد المائية، وبرنامجه التعليمي المتعلق بسياسات المياه، وبرنامجه المتعلق بتكنولوجيا البنى الأساسية، ومن خلال دوره الفعال في دعم مبادرات البرنامج الهيدرولوجي الدولي القائمة والمتعلقة بالسياسات.

(هـ) وتتقاطع المجالات المندرجة في النطاق الذي يغطيه المركز المقترح مع مجالات عدد من مراكز الفئة ٢ القائمة المعنية بالمياه بحيث تتكامل فيما بينها. وإن قدرة المركز على التواصل عبر الشبكات وأهدافه ووظائفه ستتيح له تيسير المزيد من التعاون مع المراكز الأخرى، وعلى وجه الخصوص في آسيا وأفريقيا، فضلاً عن التعاون مع معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه.

(و) ويشكل إنشاء المركز المقترح حداً أدنى من الخطر – بل لا يشكل خطراً البتة – على قدرة الأمانة على التنسيق معه ومع غيره من مراكز الفئة ٢ المعنية بالمياه.

(ز) وقد أثبتت حكومة جمهورية كوريا عزمها على تزويد المركز بالدعم المالي والإداري والتقني الكافي ليتسنى له القيام بأداء مهامه.

(ح) ويتفق الهيكل التنظيمي للمركز المقترح، بما فيه آليات الإدارة والحوكمة، مع المبادئ التوجيهية المعتمدة والواردة في الوثيقة ٣٥م/٢٢، وكذلك مع استراتيجية البرنامج الهيدرولوجي الدولي المحدّثة المتعلقة بمراكز المياه.

(ي) وهناك أدلة عديدة على أن المركز المقترح سيكون موضع ترحيب وسيمثل إضافة قوية لشبكة المراكز المعنية بالمياه.

١٣- وترحب المديرة العامة بإنشاء المركز الدولي المقترح لأمن المياه والإدارة المستدامة للموارد المائية في جمهورية كوريا. وتقر بأن وزارة شؤون الأراضي والنقل والبحار قادرة، من خلال معهد "كاي واتر" بدايجون، على تزويد المركز المقترح بالمرافق اللازمة للتدريب وإجراء البحوث، وبأن المركز سيعود بفوائد كبيرة على الدول الأعضاء وعلى المؤسسات والمهنيين العاملين في مجال إدارة الموارد المائية والتكيّف مع التغيّر العالمي. وفضلاً عن ذلك، يتماشى إنشاء هذا المركز مع الاستراتيجية الخاصة بإنشاء المعاهد والمراكز التي تعمل تحت رعاية اليونسكو كما ورد بيانها في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب ووافق عليهما المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣.

القرار المقترح

١٤- بناءً على ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في النظر في قرار يصاغ نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – إذ يذكّر بالاستراتيجية المتكاملة والشاملة لمعاهد ومراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو، التي وافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣،

٢ – ويحيط علماً بالقرار IHP/IC-XX-6 الذي اعتمده المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي في دورته العشرين في حزيران/يونيو ٢٠١٢،

٣– وقد درس الوثيقة ١٩١م ت/١٤ الجزء التاسع التي تتضمن التقرير الخاص بدراسة الجدوى المتعلقة باقتراح إنشاء المركز الدولي لأمن المياه والإدارة المستدامة للموارد المائية بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، في معهد "كاي واتر"، وملاحق هذه الوثيقة،

٤ – وإذ يرحب بالاقتراح الذي قدمته حكومة جمهورية كوريا لإنشاء المركز الدولي لأمن المياه والإدارة المستدامة للموارد المائية، في أراضيها، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو،

٥ – ويرى أن الاعتبارات والاقتراحات الواردة في الوثيقة ١٩١م ت/١٤ الجزء التاسع تفي بالمتطلبات اللازمة لكي تمنح اليونسكو رعايتها للمركز الإقليمي،

٦ – يوصي بأن يوافق المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين على اقتراح إنشاء المركز الدولي لأمن المياه والإدارة المستدامة للموارد المائية، في جمهورية كوريا، وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/14 Part X

١٩١م ت/١٤ الجزء العاشر

باريس، ٢٠١٣/٣/١٥
الأصل: إنجليزي

البند **١٤** من جدول الأعمال المؤقت

معاهد ومراكز الفئة ٢

الجزء العاشر

اقتراح إنشاء مركز دولي للتعاون في مجال المياه في ستوكهولم بالسويد

الملخص

استجابة لاقتراح من حكومة السويد بإنشاء مركز دولي للتعاون في مجال المياه على أراضيها باعتباره مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، اعتمد المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو في دورته العشرين القرار IHP/IC-XX-6 في ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢، ووافق فيه على إنشاء المركز المقترح. ونسق قسم علوم المياه التابع لليونسكو ولجنة اليونسكو الوطنية بالسويد (وزارة التعليم والبحث)، في ستوكهولم، ومعهد المياه الدولي في ستوكهولم وجامعة أوبسالا وجامعة غوتنبرغ دراسة عن جدوى إنشاء المركز المقترح.

وتستعرض هذه الوثيقة الشروط المسبقة الكامنة وراء الأساس المنطقي لاقتراح حكومة السويد. وأجريت دراسة الجدوى وفقا للاستراتيجية المتكاملة والشاملة (الوثيقة ٣٥م/٢٢) التي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (القرار ٣٥م/١٠٣). وأعد مشروع اتفاق بين اليونسكو ومعهد المياه الدولي في ستوكهولم وحكومة السويد من خلال عملية تشاورية بين حكومة السويد وأمانة اليونسكو. وتشمل هذه الوثيقة ملحقاً يتضمن أحكام مشروع الاتفاق المقترح التي تحيد عن نص الاتفاق النموذجي (انظر الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب).

وتتناول الفقرة ١٠ الآثار المالية والإدارية لهذا الاقتراح.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ١٢.

المقدمة

١ – استجابة لاقتراح من حكومة السويد بإنشاء مركز دولي للتعاون في مجال المياه على أراضيها باعتباره مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، اعتمد المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو في دورته العشرين القرار IHP/IC-XX-6 في ٦ حزيران/يونيو ٢٠١٢ ووافق فيه على إنشاء المركز المقترح.

٢ – وحصلت اليونسكو على تأكيد من اللجنة الوطنية السويدية لليونسكو (عبر أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي ومدير قسم علوم المياه) في آذار/مارس ٢٠١٢ على عزم حكومة السويد على مساعدة معهد المياه الدولي في ستوكهولم على إنشاء المركز الدولي للتعاون في مجال المياه على الأراضي السويدية باعتباره مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وتبادل قسم علوم المياه من خلال أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابعة له، المعلومات الوجيهة والمراسلات المكثفة مع قسم علوم المياه التابع لليونسكو، واللجنة الوطنية السويدية لليونسكو (وزارة التعليم والبحث) ومعهد المياه الدولي في ستوكهولم وجامعة أوبسالا وجامعة غوتنبرغ، وذلك للتحضير للمهمة التقنية التي ستضطلع بها اليونسكو لإجراء دراسة الجدوى.

٣ – وأوفدت اليونسكو بعثة تقنية في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي) لزيارة موقع المركز المقترح. وأجرت أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي دراسة الجدوى بالتشاور مع لجنة اليونسكو الوطنية في السويد (وزارة التعليم والبحث) ومعهد المياه الدولي في ستوكهولم وجامعة أوبسالا وجامعة غوتنبرغ وجهات أخرى سويدية معنية، وفقاً للاستراتيجية المتكاملة والشاملة (الوثيقة ٣٥م/٢٢) التي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين (القرار ٣٥م/١٠٣). وأعد مشروع اقتراح بين اليونسكو وحكومة السويد ومعهد المياه الدولي في ستوكهولم من خلال عملية تشاورية بين حكومة السويد ومعهد المياه الدولي في ستوكهولم وأمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو استنادا إلى نموذج الاتفاق المعياري المشار إليه في الوثيقة ٣٥م/٢٢، لكن الاقتراح يتضمن بعض الأحكام التي تحيد عن هذا الاتفاق النموذجي.

٤ – ومن شأن إنشاء المركز الدولي للتعاون في مجال المياه أن يعود بقيمة مضافة على ما تبذله اليونسكو من جهود لتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة المشاركين في إدارة المياه، ولتعزيز التعاون بينهم. ولما كان النمو الاقتصادي والسكاني والتغير المناخي الهائل يفرض ضغطاً متزايداً على نظم الموارد الطبيعية فإن التنافس لا يفتأ يزداد على هذه الموارد الطبيعية. وسيتناول المركز مسألة التعاون في مجال المياه بمعناه الأعم مع التركيز أولاً على *المياه من أجل السلام والتنمية الإقليمية*. ويجدر التشديد على أن المركز سيستند إلى أعمال اليونسكو وشبكتها الواسعة من المؤسسات الشريكة. وسيوسع المركز في الواقع نطاق الأنشطة والإجراءات المتعلقة بمبادرة "من احتمالات النزاع إلى إمكانيات التعاون" (برنامج شريك للبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية[١] والبرنامج الهيدرولوجي الدولي في مجال المياه والتعاون). وبالتعاون الوثيق مع البرنامج

[١] برنامج الأمم المتحدة العالمي لتقييم المياه.

الهيدرولوجي الدولي والبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية ومبادرة "من احتمالات النزاع إلى إمكانيات التعاون" والجهات الرئيسية الشريكة لها، واستناداً إلى ما اكتسبته هذه الهيئات من معارف، سيواصل المركز المضي قدما بالبحث وبالتالي سيحسن فهمنا لآليات التعاون في مجال المياه. وعليه سياسهم المركز في تحقيق أهداف اليونسكو من قبيل هدف اليونسكو العام *"تسخير المعارف العلمية من أجل التنمية المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية"* الوارد في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وفضلاً عن ذلك سيساهم المركز مباشرة في عدة مواضيع من المرحلة الثامنة للبرنامج الهيدرولوجي الدولي (ابتداء من عام ٢٠١٢، وهي الآن في شكل مشروع) التي تركز على "الأمن المائي: التصدي للتحديات المحلية والعالمية". وسيكون المركز بمثابة الذراع التنفيذي لمبادرة "من احتمالات النزاع إلى إمكانيات التعاون". وستشكل أهداف اليونسكو مدمجة مع الأهداف الاستراتيجية لمعهد المياه الدولي في ستوكهولم الأساس للإطار القائم على النتائج للمركز الدولي المقترح للتعاون في مجال المياه من الفئة ٢.

٥ – ولطالما اهتمت حكومة السويد اهتماماً كبيراً بمسألة إدارة المياه وتصريف شؤونها فيما بين الدول. واستناداً إلى خبرتها الواسعة على الصعيدين الفردي والمؤسسي، التزمت بإجراء وتعزيز وتطوير الحوار بشأن مجالات السياسية العامة في ميدان المياه، وذلك على وجه التحديد من خلال دعمها الدائم لأسبوع المياه العالمي الذي ينظمه معهد المياه الدولي في ستوكهولم سنوياً. وتدعم حكومة السويد إنشاء المركز موضوعياً ومالياً. وفضلاً عن ذلك ونظراً لاقتراب موعد "سنة الأمم المتحدة الدولية للتعاون في مجال المياه" التي ستنظم في عام ٢٠١٣ فإن تركيز المركز يأتي في موعده وسيساهم في أعمال اليونسكو في هذا الصدد نظراً لأنها الوكالة الرائدة من بين وكالات الأمم المتحدة لهذا العام.

٦ – وسيكون المكتب الرئيسي للمركز في ستوكهولم. وسينشئ معهد المياه الدولي في ستوكهولم المركز ويستضيفه، وسيكون له مكاتب ملحقة وأماكن للتعليم في جامعتي مدينتي أوبسالا وغوتنبرغ الشريكتين على التوالي.

ثانياً – النظر في جدوى المركز المقترح

يمكن تلخيص الاقتراح الذي قدمته السويد على النحو التالي:

٧ – أهداف ووظائف المركز المقترح

تتماشى جميع الأهداف والوظائف المقترحة للمركز مع أعمال اليونسكو وخاصة برامجها في مجال المياه. وكما اتضح أعلاه ينظر إلى عمل المركز على أنه يستند إلى المعارف الحاسمة المكتسبة في برنامج "من احتمالات النزاع إلى إمكانيات التعاون"، وبالتالي سيواصل المضي قدما بالعارف الحاسمة المكتسبة في ميدان التعاون في مجال المياه المشتركة بين الدول. وسيواصل المركز أيضاً التعاون مع اليونسكو في مجال المياه الجوفية المشتركة بين الدول (المبادرة الدولية المعنية بإدارة موارد طبقات المياه الجوفية المشتركة بين الدول). وللمركز القدرة على استهلال التعاون مع سائر برامج اليونسكو من قبيل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية وغيرهما.

وأهداف المركز هي:

(أ) تطوير المعارف المتعلقة بالإدارة المستدامة للمياه المشتركة بين الدول ودور هذه الموارد كدافع للتعاون بين البلدان التي تتقاسمها

بالتعاون الوثيق مع البرنامج الهيدرولوجي الدولي/البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية ومبادرة من احتمالات النزاع إلى إمكانيات التعاون وجهات شريكة أخرى (أنظر أدناه)، سييسر المركز المقترح البحوث في الصلات بين إدارة المياه المشتركة بين الدول والسلام والاستقرار وسيشرع في إجرائها. ويتمتع المجمع المقترح بالقوة في البحث في مجال المياه والتعاون. وبرهنت الجهود التي بذلت فيما قبل والتي ركزت على المياه باعتبارها مصدراً للنزاع أو للتعاون أن إدارة المياه المشتركة بين الدول مصدر للتعاون وسبب فيه أكثر مما هي مصدر للنزاعات أو سبب فيها. وفي حين أن هذا الأمر مثبت حالياً من الناحية العلمية، تطرح أسئلة جديدة هامة بالنسبة إلى الدول والمجتمع الدولي عموماً. ومن هذه الأسئلة ما يلي: (١) ما نوع التعاون الذي نشهده الآن في مجال المياه المشتركة بين الدول؟ وما نوعية هذا التعاون القائم؟ (٢) وكيف سيسير التعاون بالنظر إلى التحديات والضغوط المستجدة (مثل تغير المناخ وزيادة السكان في حوض معين وما إلى ذلك)؟ وهل آليات التعاون الحالية قوية ومصممة جيداً أو هل يوجد نطاق لتحسينها بالنظر إلى التحديات العالمية الجديدة؟

(ب) إعلام الجمهور المستهدف وتعزيز قدراته على أساس البحث المنجز، من خلال تطوير المنتجات المعرفية من قبيل الكتب والمقالات والاقتراحات في مجال السياسيات وبرامج التدريب

بالتزامن مع تطوير البحث الجديد، ستبذل جهود كبيرة لمعرفة كيفية استخدام راسمي السياسات وصانعي القرارات لنتائج البحث على نحو ملموس. وعليه فإن البحث الذي سيطور سيكون "بحثاً من أجل التطبيق". وما سيتيح النجاح في هذا المضمار هو العماد الأكاديمي المتين للمركز (من خلال الجامعات) إضافة إلى هيكل معهد المياه الدولي في ستوكهولم الموجه أكثر إلى الفكر/السياسات (الذي يشمل أيضاً خدمات استشارية موجهة إلى زبائن مثل منظومة الأمم المتحدة والحكومات الوطنية). وستقدم شبكة شركاء المركز أيضاً مدخلات مفيدة لهذه الغاية. وفضلا عن ذلك فإن برنامج معهد المياه الدولي في ستوكهولم الشهير لبناء القدرات في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية وإدارة المياه المشتركة بين الدول في أقاليم مثل حوض دجلة والفرات وشرق أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمد المركز بمجموعات من البحوث التطبيقية المطورة وبردود مباشرة عن طريقة تحسين هذا البرنامج في المستقبل.

وسيجري المركز البحث؛ وسينشر نتائجه؛ وسيعزز القدرات من خلال برامج التدريب المخصصة. والجهات الرئيسية المستهدفة من هذه النتائج هي راسمو السياسات وصانعو القرارات، لكن المدخلات ستعزز أيضاً المعارف العلمية من منظور أعم في مجال المياه والتعاون. وستحسن الآثار العملية الأخرى للفوائد العائدة على المجتمع عن طريق التعاون في

مجال المياه، وبالتالي سينعم سكان أحواض الأنهار بقلة النزاعات والضغوط وبالآثار الإيجابية على التنمية الاقتصادية والنمو على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٨- الوضع القانوني

الشكل القانوني المقترح للمركز سيكون جمعية لا تسعى للربح. وهو شكل شائع في السويد، بحيث تتضافر قوى المنظمات القائمة للعمل على تحقيق هدف مشترك. ونظرا لأن المركز المقترح هو جوهرياً عبارة عن تعاون بين ثلاث مؤسسات قائمة، فإن هذا الشكل القانوني هو الأنسب.

ويجب أن يكون المركز مستقلاً عن اليونسكو. ويجب أن تضمن حكومة السويد ومعهد المياه الدولي في ستوكهولم أن يتمتع المركز في أراضيها بالاستقلال في العمل الضروري لتنفيذ أنشطة تشمل: (١) التعاقد، (٢) واتخاذ الإجراءات القانونية، (٣) واقتناء الممتلكات الثابتة والمنقولة والتصرف فيها.

٩ – مجلس الإدارة

سيكون للمركز مجلس إدارة يتألف من:

١ – المدير التنفيذي لمعهد المياه الدولي في ستوكهولم (رئيس مجلس الإدارة).

٢ – ممثل للمدير العام لليونسكو.

٣ – ممثل لحكومة السويد أو لممثله أو ممثلها.

٤ – ما لا يزيد عن ثلاثة ممثلين عن سائر الدول الأعضاء التي ترسل إلى المركز إخطاراً بالعضوية، وتعرب عن اهتمامها بأن تكون ممثلة في مجلس الإدارة وتبدي رغبتها في المساهمة في أنشطة المركز.

١٠– المسائل المالية

(أ) مساهمة حكومة السويد

بشرط أن المركز

(١) يكون ممتثلاً لمبادئ اليونسكو التوجيهية لمعاهد الفئة ٢،

(٢) ويسعى إلى تحقيق الغرض الوارد في طلب معهد المياه الدولي في ستوكهولم بإنشاء معاهد من الفئة ٢،

(٣) ويبقى من معاهد الفئة ٢.

ستساهم السويد مالياً في إنشاء وتسيير المركز بمبلغ دعم سنوي يبلغ مليوني كرونا سويدية في كل عام لمدة ٦ أعوام.

وتبلغ الميزانية الإجمالية للمركز ٠٠٠ ٧٥٠ ٤ كرونا سويدية أي بمبلغ قدره ٠٠٠ ٧٥٠ دولار أمريكي في كل عام مقسم على النحو التالي:

المساهمات المالية من حكومة السويد:

ستساهم حكومة السويد سنوياً بمبلغ مليوني كرونا سويدية (زهاء ٠٠٠ ٣١٥ دولار أمريكي) لدعم أنشطة المركز وبرامجه. وستتاح هذه الأموال من الحكومة إلى المركز من خلال معهد المياه الدولي في ستوكهولم.

مساهمات أخرى **في الميزانية**

سيساهم معهد المياه الدولي في ستوكهولم بما يلي:

- مرافقه في مكتب معهد المياه الدولي في ستوكهولم، بما في ذلك دعم لمكتب المركز وإدارته المالية (بمبلغ يقدر بزهاء ٠٠٠ ٣٠٠ كرونا سويدية)
- موظف مهني واحد على الأقل (بمبلغ يقدر بزهاء ٠٠٠ ٣٠٠ كرونا سويدية)

ستساهم جامعة غوتنبرغ بما يلي:

- ٢٥٪ من وقت أستاذ جامعي واحد على الأقل (بمبلغ يقدر بزهاء ٠٠٠ ٢٧٥ كرونا سويدية)
- منصب باحث واحد بدوام كامل على الأقل (بتكلفة تقدر بزهاء ٠٠٠ ٦٠٠ كرونا سويدية)
- مكاتب (يقدر مبلغها بزهاء ٠٠ ٤٠٠ كرونا سويدية)

ستساهم جامعة أوبسالا بما يلي:

- ٢٥٪ من وقت أستاذ جامعي واحد على الأقل كبداية (بمبلغ يقدر بزهاء ٠٠٠ ٢٧٥ كرونا سويدية)
- منصب باحث واحد بنصف دوام على الأقل (بتكلفة تقدر بزهاء ٠٠٠ ٣٠٠ كرونا سويدية)
- مكاتب (يقدر مبلغها بزهاء ٠٠٠ ٤٠٠ كرونا سويدية)

وستتألف الأمانة من مدير المركز والموظفين الضروريين للاضطلاع بأنشطة المركز وبرامجه. ويعين المدير من رئيس مجلس الإدارة (المدير التنفيذي لمعهد المياه الدولي في ستوكهولم) بالتشاور مع أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي. وسيعين مدير المركز الموظفين.

(ب) الآثار المالية والإدارية بالنسبة إلى اليونسكو

لن تقدم اليونسكو أي دعم مالي لأغراض إدارية أو مؤسسية. بيد أنه يجوز لليونسكو أن تقدم مساهمات لتمويل أنشطة ومشروعات محددة للمركز إذا اعتبرتها متوافقة مع أولويات برنامج اليونسكو وإذا كانت مدرجة في الميزانية التي أقرتها الهيئتان الرئاسيتان لليونسكو.

١١– مساهمة اليونسكو

يجوز لليونسكو أن تقدم، عند الاقتضاء، مساعدة تقنية إسهاماً في أنشطة برنامج المركز، بما يتفق مع الأغراض والأهداف الاستراتيجية لليونسكو، وذلك عن طريق تقديم مساعدة خبرائها في مجالات تخصص المركز، والانخراط عند الاقتضاء في عمليات تبادل مؤقت للموظفين على أن يبقى الموظفون المعنيون مدرجين في كشوف مرتبات المنظمات التي أوفدتهم، وإعارة بعض موظفيها بصورة مؤقتة وفقا لما تقرره المديرة العامة لليونسكو بصفة استثنائية، إذا سوّغ تلك الإعارة تنفيذ نشاط/مشروع مشترك يتعلق بأحد المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية في البرنامج. في جميع الحالات المذكورة أعلاه، لا تقدم هذه المساهمة إلا في إطار ما ينص عليه برنامج اليونسكو وميزانيتها، وتقدم اليونسكو إلى الدول الأعضاء بياناً بشأن استخدام موظفيها والتكاليف المتصلة بذلك.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها

١٢– بناءً على ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في النظر في قرار يجري نصه على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ – إذ يذكّر بالاستراتيجية المتكاملة والشاملة لمعاهد ومراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو، التي وافق عليها المؤتمر العام في القرار ٣٥م/١٠٣،

٢ – ويحيط علماً بالقرار IHP/IC-XX-6 الذي اعتمده المجلس الدولي الحكومي لبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي في دورته العشرين في حزيران/يونيو ٢٠١٢،

٣– وقد درس الوثيقة ١٩١م ت/١٤ الجزء العاشر، وملحقها، التي تشمل دراسة جدوى بشأن اقتراح إنشاء مركز دولي للتعاون في مجال المياه في ستوكهولم بالسويد، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو،

٤– وإذ يرحب باقتراح حكومة السويد بإنشاء مركز دولي للتعاون في مجال المياه على أراضيها بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو،

٥- وإذ يحيط علماً بأحكام مشروع الاتفاق بين اليونسكو وحكومة السويد ومعهد المياه الدولي في ستوكهولم التي تحيد عن الاتفاق النموذجي لمراكز الفئة ٢ التي وافق عليها المؤتمر العام في القرار ٣٥م/١٠٣، على النحو الموضح في ملحق الوثيقة ١٩١ م ت/١٤ الجزء العاشر

٦- يوصي المؤتمر العام بأن يوافق في دورته السابعة والثلاثين على إنشاء مركز للتعاون الدولي في مجال المياه في السويد وأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض.

الملحق

أحكام الاتفاق المتقرح التي تحيد عن الاتفاق النموذجي

١ – وافق المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين على المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢. وفي الوقت ذاته "طلب من المدير العام أن يطبق الاستراتيجية الشاملة الجديدة على جميع المقترحات الجديدة المتعلقة بإنشاء المعاهد والمراكز من الفئة ٢، وكذلك على أي تجديد للاتفاقات القائمة" (القرار ٣٥م/١٠٣). ويحيد الاتفاق الخاص بإنشاء المركز عن استراتيجية اليونسكو المتكاملة والشاملة للمعاهد والمراكز من الفئة ٢ (القرار ٣٥م/٢٢). ونظراً للقوانين واللوائح الوطنية السويدية يحتوي الاتفاق المقترح على خمسة أحكام تحيد عن الاتفاق النموذجي وهي موضحة فيما يلي لإحاطة المجلس التنفيذي علما بها كي ينظر فيما إذا كان سينشئ المركز تحت رعاية اليونسكو ويجيز أوجه التباين إذا ما قرر ذلك.

٢ – ووُضِع الاتفاق النموذجي لكي توقعه اليونسكو مع الحكومة الوطنية وسينشأ بموجبه المركز. وينص مشروع الاتفاق على توقيع اليونسكو وحكومة السويد ومعهد المياه الدولي في ستوكهولم. وهو اتفاق ثلاثي. والسبب في أن هذا الاتفاق ثلاثي هو أن المركز سينشئه معهد المياه الدولي في ستوكهولم وليس حكومة السويد. وبعض أحكام الاتفاق النموذجي تنسب إلى الهيئة التي ستنشئ المركز (في حالة معهد المياه الدولي في ستوكهولم). ولا يمكن للحكومة أن تضمن هذه الأحكام، ومن ثم مشاركة معهد المياه الدولي في ستوكهولم على هذا الاتفاق كطرف موقع.

٣ – وتنص المادة ٢ من الاتفاق النموذجي على أن تنشئ الحكومة المركز. وفي هذه الحالة، وكما ذكر في الفقرة السابقة، فإن معهد المياه الدولي في ستوكهولم هو الذي سينشئ المركز وليس الحكومة. وتلتزم الحكومة بمساعدة معهد المياه الدولي في ستوكهولم على إنشاء المركز.

٤ – وتنص المادة ٥ من الاتفاق النموذجي على أن تضمن الحكومة محتوى الميثاق التأسيسي للمركز. ونظراً لأن الحكومة لن تنشئ المركز، لكن معهد المياه الدولي في ستوكهولم هو الذي سينشئه، لا يمكن للحكومة أن تقدم ضمانات بشأن محتوى الميثاق التأسيسي للمركز. وطبقاً للاتفاق سيقدم معهد المياه الدولي في ستوكهولم هذه الضمانات إلى اليونسكو.

٥ – وتنص المادة ٦ من الاتفاق النموذجي على أن تضمن الحكومة مهام وأهداف المركز. ونظرا لأن الحكومة لن تنشئ المركز، لكن معهد المياه الدولي في ستوكهولم هو الذي سينشئه، لا يمكن للحكومة أن تقدم ضمانات بشأن مهام وأغراض المركز. وطبقاً للاتفاق سيقدم معهد المياه الدولي في ستوكهولم هذه الضمانات إلى اليونسكو.

٦ – وتنص المادة ٧ من الاتفاق النموذجي على أن تضمن الحكومة إنشاء مجلس إدارة المركز وسيره. ونظرا لأن الحكومة لن تنشئ المركز، لكن معهد المياه الدولي في ستوكهولم هو الذي سينشئه، لا يمكن للحكومة أن تقدم ضمانات

بشأن إنشاء مجلس إدارة المركز وسيره. وطبقا للاتفاق سيقدم معهد المياه الدولي في ستوكهولم هذه الضمانات إلى اليونسكو.

٧ – وتنص المادة ٩ من الاتفاق النموذجي على أن تلتزم الحكومة بتقديم جميع الموارد المالية الضرورية لسير المركز على خير وجه. ونظرا لأن الحكومة لن تنشئ المركز، لكنها ستدعم إنشاءه، ستقدم الحكومة جزءا من الموارد المالية الضرورية لسير المركز. وطبقا للاتفاق، ستقدم الحكومة مليوني كرونا سويدية من أصل ميزانية المركز الإجمالية وقدرها ٤ ٧٥٠ ٠٠٠ كرونا سويدية.

منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الحادية والتسعون بعد المائة

191 EX/14
Part XI

١٩١م ت/١٤
الجزء الحادي العاشر

باريس، ٢٠١٣/٤/٢
الأصل: إنجليزي

البند **١٤** من جدول الأعمال المؤقت

معاهد ومراكز الفئة ٢

الجزء الحادي العاشر

تقييم وتجديد المعاهد والمراكز من الفئة ٢

الملخص

عملاً بالاتفاقات المبرمَة مع الحكومات لإنشاء مراكز من الفئة ٢ تعمل تحت رعاية اليونسكو، جرى تقييم المراكز التالية:

- المركز التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي – مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (IHP – HELP) الذي يُعنى بالقانون والسياسات والعلوم في مجال المياه، بجامعة داندي في المملكة المتحدة
- المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM)، في تسوكوبا باليابان
- المركز الدولي المعني بالقنوات والبنى الهيدرولية التاريخية (ICQHS)، في يزد بجمهورية إيران الإسلامية
- المركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES)، في بيجين بالصين
- المركز الإقليمي للبيوتكنولوجيا، في نيودلهي بالهند.

واستعرضت عمليات التقييم بوجه خاص ما إذا كانت المراكز تسهم إسهاماً ملموساً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليونسكو، وما إذا كانت الأنشطة المنفَّذة في كل منها تتماشى مع الاتفاقات المبرمة معها. وتتضمن هذه الوثيقة النتائج الرئيسية لعمليات التقييم.

ووفقاً للمبادئ والخطوط التوجيهية المتصلة بإنشاء وتشغيل المعاهد والمراكز من الفئة ٢ تحت رعاية اليونسكو، التي وافق عليها المؤتمر العام في قراره ٣٥م/١٠٣، يُقترح الاستمرار في منح صفة مركز من الفئة ٢ للمراكز المذكورة أعلاه. ويمكن الاطلاع على مشاريع الاتفاقات المقترَحة على شبكة الإنترنت، وترد في نهاية هذه الوثيقة الملاحق التي تُبيِّن أحكام الاتفاقات المقترحة التي تحيد عن نص الاتفاق النموذجي الوارد في الوثيقتين ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب.

ويرد القرار المقترَح في الفقرة ٤٢.

المقدمة

أولاً – استعراض المركز التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي – مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (IHR-HELP) الذي يُعنى بالقانون والسياسات والعلوم في مجال المياه، بجامعة داندي في المملكة المتحدة

١ – اعتمد المجلس الحكومي الدولي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته السادسة عشرة القرار XVI-5 الذي يؤيد إنشاء المركز التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي – مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (IHP-HELP) الذي يُعنى بالقانون والسياسات والعلوم في مجال المياه، بجامعة داندي في المملكة المتحدة. وأوصى المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته الثانية والسبعين بعد المائة (القرار ١٧٢م ت/١٤) بأن يوافق المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين على إنشاء المركز المذكور وبأن يأذن للمديرة العامة بتوقيع اتفاق مع حكومة المملكة المتحدة بشأن إنشاء المركز تحت رعاية اليونسكو. ووافق المؤتمر العام، خلال دورته الثالثة والثلاثين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، على إنشاء المركز (القرار ٣٣م/٣١).

٢ – وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وُقِّع الاتفاق المبرَم بين اليونسكو وجامعة داندي فيما يخص النظام الداخلي للمركز. وبناء على هذا الاتفاق، أنشئ المركز من أجل ترويج نهج فريد جامع للتخصصات لمعالجة القضايا العالمية للمياه، وتوفير الريادة الفكرية اللازمة لتطبيق هذا النهج، ونقل الخبرة القانونية المتخصصة بشأن القضايا العالمية المتعلقة بالمياه من خلال برنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي – مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (IHP-HELP)، والعمل كوحدة تنسيقية إقليمية للأحواض الأوروبية لمبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (HELP)، والتفاعل الاستباقي مع وحدات التنسيق الإقليمية الأخرى.

٣ – وقام فريق دولي مؤلّف من خبيرين عيّنهما أمين البرنامج الهيدرولوجي الدولي بتقييم عمل المركز خلال الفترة ٢٠٠٨–٢٠١١، وذلك بالتنسيق مع مرفق الإشراف الداخلي. وتولى المركز إدارة عملية التقييم بالتشاور مع البرنامج الهيدرولوجي الدولي. وتمثل هدف الاستعراض في تقييم إسهامات المركز في تنفيذ مهام اليونسكو وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامجها، وفي توفير عناصر تتيح تقرير ما إذا كان يتعيّن تجديد الاتفاق مع المركز. وتحمّل المركز تكاليف عملية التقييم كاملةً.

٤ – وتمثّلت عملية التقييم في إجراء زيارة للموقع، ومقابلات فردية وجماعية، ودراسة مكتبية، وفي استعراض وثائق المعلومات الأساسية، وفي إحالة استبيانات إلى عدد من الشركاء المؤسسيين عن طريق البريد الإلكتروني، وفي تنظيم حوار متعمق بين أعضاء فريق التقييم. وقُدِّم التقرير الختامي للتقييم، الذي يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني لقطاع العلوم الطبيعية، في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٥ – ووجد فريق التقييم، بوجه عام، أن المركز كيان راسخ وأنه أجرى ترشيداً لأنشطته بغية الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليونسكو وللبرنامج الهيدرولوجي الدولي. كما وجد أن المركز يؤدي عمله أداءً جيداً منذ إنشائه، ويحصل على المساهمات المالية والعينية الملائمة، عن طريق جامعة داندي، لتنفيذ عملياته. وخلُص فريق التقييم إلى أن المركز مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمرافق الأخرى التابعة للجامعة، الأمر الذي يتيح له اعتماد نهج فريد جامع للتخصصات لمعالجة القضايا العالمية للمياه، وتوفير الريادة الفكرية في عدد من مجالات الخبرة ذات الصلة بهذا المجال. ويوفّر المركز أيضاً الخبرة القانونية المتخصصة بشأن القضايا العالمية للمياه من خلال برنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي – مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (IHP-HELP)، وينفذ أنشطة تتماشى مع اضطلاعه بدور الوحدة التنسيقية الإقليمية للأحواض الأوروبية لمبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (HELP). ويقر شركاء عدة أيضاً بإنجازات المركز وبإمكانياته المستقبلية. ووجد الفريق أنه يتعين إدخال تحسينات على بعض المجالات، وأشار إلى ذلك في التوصيات التي قدَّمها إلى المركز وحكومة المملكة المتحدة واليونسكو. ويشمل التقرير الختامي للتقييم التوصيات المفصلة المقدَّمة إلى المركز.

٦ – وركّزت التوصيات التي قدمها فريق التقييم إلى اليونسكو على المسائل التالية:

مواصلة منح المركز صفة المركز من الفئة ٢ : يوصي فريق التقييم بأن يُجدَّد الاتفاق مع المركز بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. فقد أثبت المركز قوته التي أعاد شركاؤه المؤسسيون تأكيدها. ويتعيّن أن يفضي تنفيذ التوصيات المقدَّمة إلى المركز والمذكورة أعلاه إلى تعزيز عمله تعزيزاً بالغاً.

الملاحظات الموجهة إلى للمركز: يتعين على اليونسكو أن تبذل جهوداً أكبر في مسألة تقديم ملاحظات وتوجيهات استراتيجية واضحة إلى المركز. ولما كانت شبكة مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (HELP) تتطور أو تُدمج ضمن آليات أخرى لليونسكو، فمن الضروري إبقاء المركز على علم دائم بهذه التغييرات وبتأثيرها المحتمل في الآمال التي تعقدها اليونسكو على المراكز من الفئة ٢.

توجيهات متصلة بدور وحدة التنسيق الإقليمية وبالآمال المعقودة عليها: يتعين على اليونسكو أن تزوّد المركز بتوجيهات واضحة ومفصلة بشأن كيفية ربطه بوحدة التنسيق الإقليمية وبشأن أجدى الأنشطة التي يمكن تنفيذها في سياق إقامة الشبكات على الصعيد الأوروبي.

٧ – وقد أُعِدَّ مشروع اتفاق لهذا الغرض يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني لقطاع العلوم الطبيعية. وترد في الملحق ١ أحكام مشروع الاتفاق المقترَح التي تحيد عن الاتفاق النموذجي (الوثيقتان ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب).

ثانياً – استعراض المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM)، في اليابان

٨ – اعتمد المجلس الحكومي الدولي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته السادسة عشرة القرار XVI-4 الذي يؤيد إنشاء المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM)، بحيث يكون جزءاً من معهد بحوث الأشغال العامة (PWRI) في اليابان. ورحب المجلس التنفيذي في دورته الحادية والسبعين بعد المائة باقتراح حكومة اليابان إنشاء المركز، وأوصى بأن يوافق المؤتمر العام في دورته الثالثة والثلاثين على إنشاء المركز تحت رعاية اليونسكو (القرار ١٧١م ت/١٢). ومنحت الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام المركزَ الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHRM) صفة مركز دولي يعمل تحت رعاية اليونسكو (القرار ٣٣م/٢٨).

٩ – واستناداً إلى الاتفاق المبرَم بين اليونسكو وحكومة اليابان في آذارا/مارس ٢٠٠٦، أنشئ المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM)، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يتمثّل هدفه الأساسي في الاضطلاع بأنشطة للبحوث وبناء القدرات وإقامة شبكات المعلومات في مجال إدارة شؤون المخاطر والأخطار المتعلقة بالمياه، على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، من أجل درء هذه المخاطر أو تخفيف آثارها، والتوصل بذلك إلى تحقيق إدارة مستدامة ومتكاملة لأحواض الأنهار.

١٠– وبموجب الاتفاق، أُجرِي تقييم للمركز بهدف التحقق مما إذا كان قد اضطلع بدور فاعل وهام بالتعاون مع اليونسكو في مجال علوم المياه، واستعراض إسهاماته في تحقيق أهداف اليونسكو والبرنامج الهيدرولوجي الدولي خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١١، والتوصية بما إذا كان يتعيّن تجديد الاتفاق المبرم بين اليونسكو وحكومة اليابان.

١١– وقام فريق دولي مؤلّف من خبيرين عيّنهما أمين البرنامج الهيدرولوجي الدولي بإجراء التقييم الذي تولى إدارته المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM) بالتشاور مع البرنامج الهيدرولوجي الدولي. وتشاور البرنامج الهيدرولوجي الدولي مع مرفق الإشراف الداخلي في اليونسكو للحصول على التوجيه الفني خلال عملية التقييم. واجتمع فريق التقييم في المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM)، في تسوكوبا في ١٣ و١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتمثّل التقييم في تنظيم اجتماعات وإجراء مقابلات مع مدير المركز والموظفين الأساسيين فيه، ودراسة المواد التي جمعها المركز، وقيام فريق التقييم بالتحليل المواضيعي، وتحليل البيانات المتعلقة بالميزانية والتوظيف، واستعراض الموقع الإلكتروني للمركز والمواد التي تنقلها الجهات المعنية فيما يخص المركز، وتحليل مواطن القوة والضعف والفرص والأخطار المحدقة بالمركز. وتحمّل المركز تكاليف عملية التقييم. وقُدِّم التقرير الختامي للتقييم في أيار/مايو ٢٠١١، ويمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني لقطاع العلوم الطبيعية.

١٢– وخلص التقييم، بوجه عام، إلى أن المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM) مركز راسخ وأنه أجرى ترشيداً لأنشطته بغية الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليونسكو. وهو مركز دولي معترف به بوصفه الجهة التي تستضيف المبادرة الدولية المعنية بالفيضانات (IFI)، وله علاقات دولية بوصفه مركزاً من الفئة ٢ مكلفاً بمهام واضحة.

وقد اضطلع المركز بعمل ذي جودة ملحوظة ضمن الموارد المالية المتاحة له (حوالى ٤٠٠ مليون ين ياباني سنوياً) للإسهام في تحقيق أهداف اليونسكو بموجب الاتفاق المبرم مع المنظمة.

١٣- وأوصى فريق التقييم بأن ينظر المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM) في توسيع نطاق عمله ليشمل الإدارة المتكاملة للفيضانات والجفاف، فضلاً عن التحليل الإيكولوجي والاقتصادي للأخطار الهيدرولوجية على صعيد مستجمعات المياه وعلى المستوى القطري. وشملت التوصيات التي قُدِّمت إلى المركز، من بين أمور أخرى، توسيع قاعدة الموظفين، وتعزيز الروابط مع الأقسام الأخرى التابعة لمعهد بحوث الأشغال العامة (PWRI) والهيئات الأخرى التابعة للوزارة المضيفة للمركز، ومواصلة تعزيز المجال الذي يتميز به من خلال تنظيم برامج تدريبية قصيرة الأجل وذات جودة عالية تركز على مسائل أوسع نطاقاً. وترد التوصيات التي قُدِّمت إلى المركز وحكومة اليابان على نحو أكثر تفصيلاً في التقرير الكامل للتقييم.

١٤- ومن بين التوصيات التي قدمها فريق الاستعراض إلى اليونسكو والتي تتعلق بتجديد الاتفاق، يُذكر ما يلي (للحصول على التوصيات كاملة، يرجى الرجوع إلى التقرير الكامل):

- مواصلة تشغيل المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM)، بالنظر إلى إنجازاته الممتازة، بوصفه مركزاً رئيسياً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو،
- ضمان المزيد من التآزر بين استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل- ومنها المرحلة الثامنة المقبلة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي – والخطط الاستراتيجية التي يعتمدها المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM) لإدارة الأخطار الهيدرولوجية؛
- وضع برامج لتبادل المعارف من أجل تيسير انتفاع الدول الأعضاء بمنتجات المركز؛
- وتوصيات أخرى تتصل بالحاجة إلى دعم المركز وتعزيز التعاون بين المراكز من الفئة ٢.

١٥- وقد أُعِدَّ مشروع اتفاق بين اليونسكو وحكومة اليابان بهذا الصدد يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني لقطاع العلوم الطبيعية. وترد في الملحق ٢ أحكام مشروع الاتفاق المقترح التي تحيد عن نص الاتفاق النموذجي (الوثيقتان ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب).

ثالثاً – استعراض المركز الدولي المعني بالقنوات والبنى الهيدرولية التاريخية (ICQHS) في يزد بجمهورية إيران الإسلامية

١٦- اعتمد المجلس الدولي الحكومي للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في دورته الخامسة عشرة القرار XV-1 الذي يؤيد اقتراح حكومة جمهورية إيران الإسلامية إنشاء مركز دولي معني بالقنوات والبنى الهيدرولية التاريخية **(ICQHS)** في يزد بجمهورية إيران الإسلامية، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو. وأوصى المجلس التنفيذي لليونسكو في دورته

السابعة والستين بعد المائة (القرار ١٦٧م ت/٣,٤,٤) بأن يوافق المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين على إنشاء المركز ويأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاق المعد لهذا الغرض (القرار ٣٢م/١٩).

١٧- وبناء على الاتفاق الموقَّع بين اليونسكو وحكومة جمهورية إيران الإسلامية في آذار/مارس ٢٠٠٥، أنشئ المركز الدولي للقنوات والمنشآت المائية التاريخية (ICQHS)، وحُدِّدت له الأهداف التالية:

(أ) الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات، والبحوث، وتبادل المعارف والمحافظة على التراث الثقافي المتمثل في القنوات ونظم الموارد المائية التقليدية والبنى الهيدرولية التاريخية؛

(ب) تعزيز التعاون بين المؤسسات التي تُعنى بهذه الموضوعات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

ويتعين أن يحقق المركز أهدافه من خلال ما ينظمه من ندوات تعليمية وتدريبية وبحثية وعلمية، وما ينفذه من أنشطة التواصل وابتكار المعارف ونشرها.

١٨- وعملاً بالاتفاق الآنف الذكر، قام فريق دولي مؤلف من خبيرين عيّنهما أمين البرنامج الهيدرولوجي الدولي بإجراء تقييم لأداء المركز خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١. وتولى المركز إدارة التقييم بالتشاور الوثيق مع أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي ومكتب اليونسكو الجامع في طهران. وتشاور البرنامج الهيدرولوجي الدولي مع مرفق الإشراف الداخلي في اليونسكو للحصول على التوجيه التقني خلال عملية التقييم. وتحمّل المركز تكاليف عملية التقييم كاملةً. وأما الهدف من التقييم، فقد تمثل في التحقق مما إذا كان المركز قد اضطلع بدور فاعل بالتعاون مع اليونسكو في مجال علوم المياه، وأسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليونسكو وللبرنامج الهيدرولوجي الدولي.

١٩- واجتمع فريق التقييم في المركز الدولي المعني بالقنوات والبنى الهيدرولية التاريخية (ICQHS)، في يزد، بمناسبة المؤتمر الدولي بشأن المعارف التقليدية لإدارة الموارد المائية الذي عُقِدَ في الفترة الممتدة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. وتمثل التقييم في تنظيم اجتماعات وإجراء مقابلات مع مدير المركز والموظفين الأساسيين فيه، ومراقبة أداء المركز عن كثب في إطار تنظيم المؤتمر الدولي بشأن المعارف التقليدية لإدارة الموارد المائية، وإجراء دراسة مكتبية، ودراسة المواد التي جمعها المركز، وقيام فريق التقييم بالتحليل المواضيعي، وتحليل البيانات المتعلقة بالميزانية والتوظيف، واستعراض الموقع الإلكتروني للمركز والمواد التي تنقلها الجهات المعنية فيما يخص المركز. وثمة نسخة من التقرير الختامي لعملية الاستعراض متاحة على الموقع الإلكتروني لقطاع العلوم الطبيعية.

٢٠- وخَلص التقييم، بوجه عام، إلى أن المركز الدولي المعني بالقنوات والبنى الهيدرولية التاريخية (ICQHS) قد اضطلع بدور ريادي في المحافظة على القنوات والمنشآت المائية التاريخية. وكان لأنشطة المركز إسهامات في مجالات تركيز عدة ضمن المرحلتين السادسة والسابعة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي، وحقق المركز إنجازات بارزة على صعيد التأثير في المسائل المتصلة بالسياسات، بما في ذلك المناهج التربوية، والنهج الابتكارية المتعلقة باستخدام التكنولوجيات الحديثة لتلبية

الاحتياجات الحالية المتصلة بتوفير المياه عبر المنشآت التقليدية مثل القنوات. ورأى الفريق أن المركز مستعد للإسهام في المرحلة الثامنة المقبلة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي (٢٠١٤-٢٠٢١). وقد تمكّن المركز من الحصول على ميزانية سنوية من الحكومة ومن جمع الأموال لكل حالة على حدة من مصادر أخرى (بمعدل ٠٠٠ ٢٥٠ دولار أمريكي في السنة)، ونسق تنسيقاً جيداً مع مكتب اليونسكو في طهران، ومع أمانة البرنامج الهيدرولوجي الدولي، ومع الكيانات الدولية المعنية الأخرى، بما في ذلك المراكز الأخرى المندرجة في الفئة ٢.

٢١- وفي حين سلط الاستعراض الضوء على إنجازات المركز الدولي المعني بالقنوات والبنى الهيدرولية التاريخية (ICQHS)، أوصى بتعزيز التوازن بين المسائل المتعلقة بالقنوات وتلك المتعلقة بالمنشآت المائية التاريخية الأخرى ليتسنى للمركز أداء مهامه كاملة واستهلال برنامج تدريب المدربين. وترد توصيات أخرى في التقرير الكامل للتقييم.

٢٢- وأوصى الفريق المعني بالاستعراض بأن تُجدِّد اليونسكو الاتفاق مع جمهورية إيران الإسلامية لمواصلة تشغيل المركز بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو، وشجع اليونسكو على توفير دعم أكبر للمركز لوضع برامج وحلقات عمل تدريبية ابتكارية وعرضها وتقديمها. وأشار الفريق إلى أن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال تنمية قدرات الموظفين الأساسيين في المركز على نحو ملائم. وأشار أيضاً إلى أنه يمكن لاتحاد المركز مع معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه أن يكون مفيداً في هذا المجال.

٢٣- وفي ضوء النتائج المرضية التي تمخضت عن التقييم، قررت المديرة العامة إعادة منح المركز الدولي المعني بالقنوات والبنى الهيدرولية التاريخية (ICQHS) صفة مركز من الفئة ٢. وقد أُعِدَّ مشروع اتفاق بين اليونسكو وحكومة جمهورية إيران الإسلامية، بما يتماشى مع القرار ٣٥م/١٠٣. ولما كانت أحكام مشروع الاتفاق لا تحيد عن نص الاتفاق النموذجي، ستقوم المديرة العامة بتوقيع الاتفاق الذي يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني لقطاع العلوم الطبيعية.

رابعاً – استعراض المركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES) في الصين

٢٤- وافق المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثانية والعشرين على إنشاء المركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES) في الصين (القرار ٢٢م/١٠,٣). وبالتالي، تشاركت حكومة الصين واليونسكو في إنشاء المركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES) في ٢١ تموز/يوليو ١٩٨٤ في بيجين، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يُعنى بالمياه. وقام المركز منذ إنشائه بتوجيه أنشطته في مجال البحث والتدريب نحو حل المشكلات العلمية والهندسية المتصلة بالتحات والترسّب. وخلال السنوات الست الأخيرة الماضية، عمل المركز على تعميم المعارف والاستنتاجات في هذا المجال من خلال نشر عدد كبير من المقالات الصحفية، وأوراق الاجتماعات، وتقارير البحث وتقارير المشاريع المتصلة بمشكلات التحات والترسّب باللغتين الصينية والإنجليزية. وأنشأ المركز قواعد بيانات تتعلق بالتحات والنقل والترسّب، ويسعى حالياً إلى المحافظة عليها وتحديثها وإتاحتها على موقعه الإلكتروني. وفي عام ٢٠٠٤، قامت اليونسكو باستعراض أداء المركز. وبناء على التوصيات الإيجابية التي تمخضت عنها عملية الاستعراض هذه، جرى

تحديد العقد المبرم بين اليونسكو وحكومة الصين في عام ٢٠٠٥ (ويستضيف المركز أيضاً أمانة مبادرة الترسّب الدولية المرتبطة بالبرنامج الهيدرولوجي الدولي).

٢٥- وعملاً باتفاق عام ٢٠٠٥، أجرى فريق دولي مؤلف من خبيرين عيّنهما أمين البرنامج الهيدرولوجي الدولي تقييماً ثانياً للمركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES) في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتولى المركز إدارة التقييم بالتشاور الوثيق مع البرنامج الهيدرولوجي الدولي الذي استشار بدوره مرفق الإشراف الداخلي في اليونسكو. وتحمّل المركز تكاليف عملية التقييم كاملةً.

٢٦- وتمثّل الهدف من التقييم في توفير تقييم موضوعي لأنشطة المركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES) يتيح اتخاذ قرار مستند إلى معلومات متينة بشأن ما إذا كان يتعين تجديد الاتفاق القائم مع المركز. وتمثل التقييم في تنظيم اجتماعات وإجراء مقابلات مع مدير المركز والموظفين الأساسيين فيه، ودراسة المواد التي جمعها المركز، والقيام بالتحليل المواضيعي، واستعراض الموقع الإلكتروني للمركز والمواد التي تنقلها الجهات المعنية والمنظمات الأخرى فيما يخص المركز، والتفاعل المباشر مع الطلاب الذين كانوا ملتحقين بالدورة التدريبية خلال الفترة التي أُجري فيها التقييم. وشارك مكتب اليونسكو في بيجين في عملية التقييم بصفة مراقب.

٢٧- وأقر التقييم بوجه عام بأن المركز يشكل حالياً جهة فاعلة أساسية في مجال البحوث والتدريب بشأن الترسّب، على الصعيدين الإقليمي والدولي. واستمر المركز، طيلة فترة أداء مهامه، في إنتاج وتعزيز البحوث بشأن التحات والترسّب وفي تطبيق الاستنتاجات العلمية على سلسلة واسعة من المواد الأساسية والتطبيقية. ومرافق المركز المخبرية وقدراته على العمل في الميدان لافتة للنظر. ويضطلع المركز بدور مركز امتياز وخبرات إقليمي ودولي، ويوفّر منبراً لتبادل الأفكار والحلول العلمية والتقنية في إطار البحوث بشأن التحات والترسّب بين العلماء والأخصائيين. ويقوم موظفو المركز بدعم الهيئات الحكومية في الصين وفي غيرها من البلدان لوضع سياسات وأنظمة واستثمارات متعلقة بإدارة الترسّب ويساعدونهم على المحافظة عليها. وخَلص التقييم إلى أن المركز قد أسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لليونسكو، وفي تنفيذ الخطتين الاستراتيجيتين للبرنامج الهيدرولوجي الدولي في مرحلتية السادسة والسابعة.

٢٨- وأوصى الفريق المعني بالاستعراض بأنه على المركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES) مواصلة تعزيز استخدام التكنولوجيات المتقدمة المتصلة بالتحات والترسّب، مثل مكافحة تحات التربة، ومكافحة التحات والترسّب في مجاري الأنهار، فضلاً عن إدارة خزانات الترسّب، في أشد المناطق فقراً. وشجع الاستعراض أيضاً المركز على تحسين قدرته على جمع الأموال على الصعيد الدولي للقيام بالمزيد من البحوث والمشاريع التدريبية والاستشارية على الصعيد الدولي من خلال تمتين الروابط وتوثيق التعاون مع الهيئات الدولية، وعلى السعي إلى الحصول على موارد مالية إضافية لتوفير برنامج عمل أوسع نطاقاً من خلال عملية جمع أموال هادفة تُنظّم بالتعاون مع أسرة اليونسكو. وترد في التقرير الكامل للتقييم توصيات أخرى موجهة إلى المركز، فضلاً عن التوصيات الموجهة إلى حكومة الصين.

٢٩- وأوصى فريق التقييم اليونسكو، بجملة أمور منها أن تولي اهتماماً خاصاً للإنجازات البارزة التي حققها المركز في السنوات الـ ٢٧ التي عمل خلالها كمركز من الفئة ٢، على صعيد تعزيز نشر وتطوير المعرفة المتعلقة بالترسّب عبر البحوث والتدريب والتعاون والتواصل. وأوصى التقييم أيضاً بدعم المركز للحصول على موارد مالية بهدف تنفيذ برنامج اليونسكو في البلدان النامية التي تواجه مشكلات لا تنفك تتزايد على صعيد المياه والترسّب، وفي أقل البلدان نمواً في أفريقيا وأمريكا الجنوبية ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، التي تواجه مشكلات كبرى على صعيد الترسّب. أما المساعدة التقنية التي توفرها اليونسكو للمشاريع، فينبغي أن توفَّر بالتعاون مع البلد المعني من خلال الاستخدام الكامل للقدرات المثبتة التي يتمتع بها المركز.

٣٠- وخَلص التقييم إلى أنه يتعين على اليونسكو أن تواصل تشغيل المركز، بالنظر إلى إنجازاته الممتازة، بوصفه مركزاً رئيسياً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو.

٣١- وقد أُعِدَّ مشروع اتفاق لهذا الغرض يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني لقطاع العلوم الطبيعية. وترد في الملحق ٣ أحكام مشروع الاتفاق المقترَح التي تحيد عن الاتفاق النموذجي (الوثيقتان ٣٥م/٢٢ و٣٥م/٢٢ تصويب).

خامساً – استعراض المركز الإقليمي للتدريب والتعليم في مجال البيوتكنولوجيا في الهند

٣٢- تمثل هدف هذا التقرير في تزويد الدورة الحادية والتسعين بعد المائة بتقييم للمركز الإقليمي للتدريب والتعليم في مجال البيوتكنولوجيا في الهند، بوصفه مركزاً من الفئة ٢ أُنشئ بتاريخ ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٦، عملاً بالقرارين ١٧١م ت/١٠ و٣٣م/٢٧، وبموجب اتفاق مبرم بين اليونسكو وحكومة الهند وقابل للتجديد لمدة خمس سنوات إضافية. ولذلك فإن نطاق هذا التقييم يشمل تقييم برنامج عمل المركز وأنشطته، وأهمية المركز بالنسبة إلى اليونسكو وعلاقته بها ومواءمته في سياق وثيقتي البرنامج والميزانية ٣٦ م/٥ و٣٧ م/٤، وخططه المستقبلية واستدامته المحتملة.

٣٣- وقاد المركز بنفسه عملية التقييم، بناء على طلب من اللجنة الدائمة المعنية بالعلم والتكنولوجيا التابعة للبرلمان الهندي. وتولت جهة مستقلة تدقيق هذا التقييم، وجرى تأكيد الاستنتاجات التي تمخض عنها من خلال استعراض موضعي أجراه مكتب اليونسكو في نيودلهي، فوفر بالتالي معلومات أساسية لهذه الوثيقة.

٣٤- وفي أعقاب إنشاء المركز، أجرى مجلس إدارته مناقشات عدة تطرقت إلى الحاجة إلى أن يعكس اسم المركز على نحو ملائم الارتباط الوثيق بين البيوتكنولوجيا والبحوث الابتكارية في مجالي العلوم الأساسية والتطبيقية الذي يفضي إلى تطور على الصعيدين المؤسسي والصناعي. وبالتالي، قدم المركز اقتراحاً خلال الاجتماع الاستثنائي الثالث لمجلس إدارته في حزيران/يونيو ٢٠١٠ يقضي بإضافة مكون "البحث" وبتغيير اسم المركز ليصبح "المركز الإقليمي للبيوتكنولوجيا – معهد للتعليم والتدريب والبحوث في الهند". ورفع المدير التنفيذي للمركز كتاباً إلى المديرة العامة لليونسكو في هذا الصدد يمكن الاطلاع عليه في قسم الملاحق.

٣٥- وبدأ المركز الإقليمي للتدريب والتعليم في مجال البيوتكنولوجيا بأداء عمله بشكل أساسي بعد أن حصل على موافقة مجلس الوزراء في الهند برئاسة رئيس مجلس الوزراء (الدكتور مانموهان سينغ) بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وبعد أن جرى تعيين مدير تنفيذي له في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ (انظر كتاب التعيين المرفق)، وبعد أن نُقلت في ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٠ مهمة الإشراف الإداري والمالي عليه من المعهد الدولي للمناعة في نيودلهي بالهند، إلى مرافقه الحالية المؤقتة الواقعة في العنوان التالي: 180, Udyog Vihar, Phase – 1, Gurgaon, Haryana, India وستُستخدم هذه المرافق حتى الانتهاء من تشييد المبنى الدائم للمركز في فريد أباد.

٣٦- وأقرت حكومة الهند في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ تخصيص مبلغ ٩٩,٥٥.مليون روبية هندية (٥٠ مليون دولار أمريكي) لتشييد المرافق المؤقتة للمركز وتعيين موظفيه والبدء بتنفيذ أنشطة برامجه. وإضافة إلى ذلك، اقترح وزير العلم والتكنولوجيا وعلوم الأرض في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ قانوناً على البرلمان الهندي يقضي بتحويل المركز إلى مركز تميز عبر عملية تشريعية. وسيضطلع المركز الإقليمي للتدريب والتعليم في مجال البيوتكنولوجيا بمهمة "إجراء البحوث في مجال البيوتكنولوجيا" وترد نسخة من هذا القانون في قسم الملاحق.

٣٧- وقد عُقدت حتى هذا التاريخ خمسة اجتماعات لمجلس الإدارة وخمسة اجتماعات للجنة التنفيذية. وأحال مدير مكتب اليونسكو في نيودلهي المسائل البارزة التي تمخضت عنها هذه الاجتماعات إلى المديرة العامة لليونسكو عبر مكتب المديرة العامة، وهي واردة في ملحق هذه الوثيقة.

٣٨- والعمل جار في المركز لوضع برامج ودورات جامعة للتخصصات تفضي إلى نيل شهادتي الدكتوراه والماجستير، ويشارك فيها طلاب من المنطقة الأوسع نطاقاً. والمركز الإقليمي للتدريب والتعليم في مجال البيوتكنولوجيا يُجري حالياً مفاوضات مع عدد من الجامعات في الهند لتوقيع مذكرات تفاهم تهدف إلى تسيير برامج دراسات عليا (درجة الماجستير) في البيوتكنولوجيا وقبول طلبة من المنطقة فيها. وإضافة إلى ذلك، ينفّذ المركز عدداً من المبادرات منذ أواخر عام ٢٠١١، مثل البرامج الخاصة بهذا المجال التي صُممت لحَملَة الشهادات الجامعية في التكنولوجيا النانومترية، والزراعات والأجهزة، وتطوير اللقاحات وبيولوجيا الخلايا الجذعية، بهدف تشكيل مجموعة من العلماء المتخصصين الرفيعي المستوى لتطوير التكنولوجيا في هذه المجالات. وسيشكل وضع النظم، وتطوير المنتجات، والارتقاء بها، والعلوم الصناعية وإدارة الأعمال في مجال البيولوجيا، محاور تركيز هامة في إطار بناء الخبرات. والمركز في طور تعيين موظفين لتوفير هذا التدريب؛ وقد أُنشئت جائزة للباحثين الشباب يتمثل هدفها في دعوة العلماء الشباب في المنطقة، الذين هم دون الخامسة والثلاثين من العمر، إلى العمل، على سبيل المثال لا الحصر، في المجالات المتصلة بالبيولوجيا البنيوية، وبيولوجيا النظم، والبيولوجيا التركيبية، وهندسة الأنسجة، وتحليل الأمراض المعقدة، ووضع استراتيجيات قائمة على المعرفة لاكتشاف الأدوية، وذلك تحت إشراف كبار أعضاء هيئة التدريس في المركز الإقليمي للتدريب والتعليم في مجال البيوتكنولوجيا. والطلاب الذين يتوقع أن يستكملوا برنامج الدكتوراه بعد فترة ثلاثة أشهر مؤهلون أيضاً لتقديم طلبات المشاركة في الجائزة. وتُمنح الجائزة

لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات. ويحصل الفائزون بالجائزة على أجر موحد تبلغ قيمته ٠٠٠ ٤٠ روبية في الشهر (أي ما يعادل ٩٠٠ دولار أمريكي).

٣٩- وقد خُصِّصَت الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ أساساً لإنشاء المختبرات والبنى الأساسية الضرورية لتنفيذ أنشطة البحث والتعليم. وفي حين تجري محاولات لوضع سلسلة واسعة من المواد تشمل علوم البيولوجيا الطبية، والهندسة البيولوجية، وعلوم الكيمياء الحيوية والفيزياء الحيوية، وعلم المناخ، والزراعة والبيئة، والشؤون التنظيمية للبيوتكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية والسياسات، خطت علوم البيولوجيا الطبية على وجه التحديد خطوة صغيرة إلى الأمام، إذ جرى خلال السنتين الماضيتين تعيين أعضاء هيئة التدريس المعنيين بهذا المجال.

٤٠- ويمثل ربطُ المركز بمعاهد أخرى أمراً هاماً. فقد أدت اليونسكو دوراً فاعلاً في ربط المركز بشبكة آسيا – المحيط الهادي الدولية للبيولوجيا الجزيئية، والمركز الدولي للهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا، والاتحاد الدولي للكيمياء الحيوية والبيولوجيا الجزيئية. ويمكن لهذه الشبكات والمراكز أن تؤدي دوراً في غاية الأهمية في تحقيق التوافق بين السياسات المعتمدة في مجال التكنولوجيا البيولوجية، بخاصة في جنوب آسيا وأفريقيا، حيث تبرز الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في الدور الذي يمكن للبيوتكنولوجيا أن تضطلع به في التنمية المستدامة والحد من الفقر. وينسجم هذا الإسهام انسجاماً تاماً مع استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل المبينة في الوثيقة ٣٧م/٤.

٤١- وفي ضوء النتائج المرضية التي تمخض عنها هذا التقييم، قررت المديرة العامة إعادة منح المركز الإقليمي للتدريب والتعليم في مجال البيوتكنولوجيا صفة مركز من الفئة ٢. وقد أُعِدَّ مشروع اتفاق لهذا الغرض بين اليونسكو وحكومة الهند، بما يتماشى مع القرار ٣٥م/١٠٣. ولما كانت أحكام مشروع الاتفاق لا تحيد عن نص الاتفاق النموذجي الملحق بالوثيقة ٣٥م/٢٢، ستقوم المديرة العامة بتوقيع الاتفاق الذي يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني لقطاع العلوم الطبيعية.

القرار المقترح

٤٢- في ضوء ما تَقدم، قد يود المجلس التنفيذي النظر في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يُذكِّر بالقرارات ١٦٧م ت/٣,٤,٤، و١٧١م ت/١٠، و١٧١م ت/١٢، و١٧٢م ت/١٤، و٢٢م/١٠,٣، و٣٢م/١٩، و٣٣ م/٢٧، و٣٣م/٢٨، و٣٣ م/٣١،

٢ - ويضع في اعتباره الوثيقتين ٣٣م/٤٣ و٣٥م/١٠٣،

٣ - وقد درس الوثيقة ١٩١م ت/١٤ الجزء الحادي عشر وملاحقها،

٤ – يؤكد أن جميع المراكز المذكورة في الوثيقة ١٩١م ت/١٤ الجزء الحادي عشر وملاحقها، والمبينة أدناه، قد أدت المهام المنوطة بها على نحو مرض بوصفها مراكز من الفئة ٢ تعمل تحت رعاية اليونسكو:

- المركز التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي – مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (IHP–HELP) الذي يُعنى بالقانون والسياسات والعلوم في مجال المياه، بجامعة داندي في المملكة المتحدة
- المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM)، في تسوكوبا باليابان
- المركز الدولي المعني بالقنوات والبنى الهيدرولية التاريخية (ICQHS)، في يزد بجمهورية إيران الإسلامية
- المركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES)، في بيجين بالصين
- المركز الإقليمي للبيوتكنولوجيا، في نيودلهي بالهند.

٥ – ويحيط علماً بقرار المديرة العامة القاضي بإعادة منح صفة مركز من الفئة ٢ للمركز الدولي المعني بالقنوات والبنى الهيدرولية التاريخية (ICQHS)، (جمهورية إيران الإسلامية)، والمركز الإقليمي للبيوتكنولوجيا (الهند)، وبالمضي قدماً في توقيع الاتفاقين المعدين لهذا الغرض مع حكومتي البلدين المضيفين؛

٦ – ويحيط علماً بالأحكام التي تحيد عن نص الاتفاق النموذجي لمراكز الفئة ٢ الذي وافق عليه المؤتمر العام في قراره ٣٥ م/١٠٣، والتي تضمها مشاريع الاتفاقات بين اليونسكو وحكومة كل بلد من البلدان المضيفة المعنية فيما يخص المركز التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي – مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (IHP-HELP) (المملكة المتحدة)، والمركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM) (اليابان)، والمركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES) (الصين)، والتي ترد في ملاحق الوثيقة ١٩١م ت/١٤ الجزء الحادي عشر؛

٧ – ويقرِّر إعادة منح صفة مركز من الفئة ٢ للمركز التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي – مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (IHP-HELP)، وللمركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة المياه (ICHARM)، وللمركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES)؛

٨ – ويأذن للمديرة العامة بتوقيع الاتفاقات المعدة لهذا الغرض مع المركز التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي – مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (IHP-HELP)، والمركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM)، والمركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES).

الملحق ١

الأحكام التي تحيد عن نص الاتفاق النموذجي في مشروع الاتفاق المقترح لتجديد المركز التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي – مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (IHP-HELP) الذي يُعنى بالقانون والسياسات والعلوم في مجال المياه، بجامعة داندي

١ – وافق المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين على المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢. وفي الوقت ذاته، "طلب من المدير العام أن يطبق الاستراتيجية المتكاملة والشاملة على جميع المقترحات الجديدة التي تُقدم بشأن إنشاء معاهد ومراكز من الفئة ٢، وكذلك عند أي تجديد للاتفاقات القائمة" (القرار ٣٥م/١٠٣). وتحيد أحكام الاتفاق المقترح لتجديد المركز التابع للبرنامج الهيدرولوجي الدولي – مبادرة تسخير الهيدرولوجيا لخدمة البيئة والحياة ووضع السياسات (IHP-HELP) الذي يُعنى بالقانون والسياسات والعلوم في مجال المياه عن نص الاتفاق النموذجي (الوثيقة ٣٥م/٢٢ الملحق ٢)، بفعل الترتيب القائم بين المركز والجامعة التي تستضيفه. وأوجه التباين الجوهرية بين النصين موضحة فيما يلي لإحاطة المجلس التنفيذي علماً بها كي ينظر فيما إذا كان سيُجدد الاتفاق مع المركز الذي يعمل تحت رعاية اليونسكو، ويجيز أوجه التباين إذا ما قرر ذلك.

٢ – وتنص المادة ٤ من الاتفاق النموذجي على أن الحكومة تكفل أن يتمتع المركز في أراضيها بالاستقلالية الوظيفية اللازمة لتمكينه من تنفيذ أنشطته وبالأهلية القانونية للتعاقد، واتخاذ إجراءات قانونية، واقتناء الممتلكات المنقولة والممتلكات العقارية والتصرف فيها.

٣ – وينص هذا الاتفاق على أن المركز يتمتع "من خلال جامعة داندي" بالاستقلالية الوظيفية اللازمة لتمكينه من تنفيذ أنشطته وبالأهلية القانونية للتعاقد، واتخاذ إجراءات قانونية، واقتناء الممتلكات المنقولة والممتلكات العقارية والتصرف فيها.

٤ – وليس المركز في الواقع مستقلاً عن جامعة داندي من الناحية القانونية. إلا أنه يتمتع، من خلال جامعة داندي وبموجب ميثاقها والممارسة المعتمدة فيها، بالاستقلالية الوظيفية التي مكّنته من تأدية مهامه بنجاح منذ نشأته في عام ٢٠٠٨. وبفضل هذا الترتيب، تمكن المركز من تحقيق أهدافه على نحو مرض للغاية خلال هذه الفترة، وفق ما يظهره التقييم الذي خضع له في عام ٢٠١٢.

٥ – وتنص المادة ٥ من الاتفاق النموذجي على أنه يتعين أن يكون للمركز ميثاق تأسيسي يحدد الوضع القانوني الذي يتمتع به وبنية مجلس إدارته.

٦ – وأما هذا الاتفاق فلا يحتوي على مثل هذه المادة، الأمر الذي يعني أنه يحيد حيداً بالغاً عن نص الاتفاق النموذجي. وعندما أُنشئ مركز داندي، لم تكن المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢ قد وُضِعت بعد، فجرت بالتالي تغطية الأحكام المتصلة بالميثاق التأسيسي والوضع القانوني للمركز في إطار وثيقة أُرفقت بدراسة الجدوى وقُدِّمت إلى المجلس التنفيذي في دورته الثانية والسبعين (الوثيقة ١٧٢م ت/١٥، الملحق ٢).

٧ – وسيقوم مجلس إدارة المركز بمراجعة النظام الأساسي للمركز (الوثيقة ١٧٢م ت/١٥، الملحق ٢) خلال اجتماعه المقبل. وسيتمثل الهدف من هذه المراجعة في تحديث هذه الأحكام وضمان أن يتماشى النظام الأساسي للمركز مع نص اتفاق التجديد هذا.

الملحق ٢

أحكام تحيد عن نص الاتفاق النموذجي في مشروع الاتفاق المقترح لتجديد المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM) في اليابان

١ – وافق المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين على المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢. وفي الوقت ذاته، "طلب من المدير العام أن يطبق الاستراتيجة المتكاملة والشاملة على جميع المقترحات الجديدة التي تُقدَّم بشأن إنشاء معاهد ومراكز من الفئة ٢، وكذلك عند أي تجديد للاتفاقات القائمة" (القرار ٣٥م/١٠٣). وتحيد أحكام الاتفاق المقترَح لتجديد المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM) عن نص الاتفاق النموذجي الذي حددته استراتيجية اليونسكو المتكاملة والشاملة للمراكز والمعاهد من الفئة ٢ (الوثيقة ٣٥م/٢٢)، وذلك نظراً إلى القوانين واللوائح الوطنية السارية في اليابان وإلى الإجراءات المتصلة بالميزانية. وأوجه التباين الجوهرية بين النصين موضحة فيما يلي لإحاطة المجلس التنفيذي علماً بها كي ينظر فيما إذا كان سيُجدد الاتفاق مع المركز الذي يعمل تحت رعاية اليونسكو، ويجيز أوجه التباين إذا ما قرر ذلك.

٢ – وتنص المادة ٤,٢ من مشروع الاتفاق على أن المركز يشكل جزءاً لا يتجزأ من معهد بحوث الأشغال العامة (PWRI). ويشكل هذا الأمر حيداً عن نص الاتفاق النموذجي الذي ينص على وجوب تمتع المراكز والمعاهد من الفئة ٢ بشخصية قانونية خاصة بها وباستقلالية وظيفية بموجب ميثاقها التأسيسي. بيد أن المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM) تم إنشاؤه وتشغيله باعتباره جزءاً من الوكالة الإدارية المستقلة. ولا يمكن عملياً وضع بند خاص بالميثاق التأسيسي فيما يتعلق بهذا المركز.

٣ – وينص الاتفاق النموذجي على أنه يتعين تحديد مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة، إلا أن المادة ٦,١ من مشروع الاتفاق لا تنص على ذلك.

٤ – ولا تنص المادة ٦,٢ من مشروع الاتفاق على أنه يجوز للدول الأعضاء التي أرسلت إخطاراً إلى المركز تبدي فيه رغبتها في المشاركة في أنشطته بموجب المادة ١٠ من مشروع الاتفاق أن تصبح أعضاء في مجلس إدارته.

٥ – وتنص المادة ٦,٤ من مشروع الاتفاق على أنه يجب على برنامج المركز وخطة عمله ولوائحه الداخلية "أن تفي بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمعهد بحوث الأشغال العامة". وفي حين ينص الاتفاق النموذجي على أنه يقع على عاتق الحكومة واليونسكو تحديد القواعد الإجرائية للاجتماع الأول لمجلس الإدارة، تنص المادة ٦,٦ من مشروع الاتفاق على أن المدير التنفيذي لمعهد بحوث الأشغال العامة (PWRI) هو الذي يحدد هذه القواعد. فالنص المقترح في المادتين ٦,٤ و٦,٦ من مشروع الاتفاق يحيد عن الاتفاق النموذجي، ويبين بالتالي الوضع الراهن الذي يعمل في إطاره

المركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM) بوصفه جزءاً من معهد بحوث الأشغال العامة (PWRI) بما يتماشى مع القوانين والأنظمة الوطنية.

٦ – وتنص المادة ٦,٥ من الاتفاق النموذجي على أن مجلس الإدارة يجتمع بواقع مرة واحدة على الأقل في كل سنة. ويحيد مشروع الاتفاق عن نص الاتفاق النموذجي فيما يتصل بتواتر الدورات العادية لمجلس الإدارة، كما هي محددة في المادة ٦,٥، فيحددها بمرة كل سنتين، الأمر الذي يبين الممارسة التي كانت مُعتمدة في السابق في هذا المجال والتي كان يُدار المركز بموجبها إدارة جيدة.

٧ – وتنص المادة ٩ من مشروع الاتفاق على أن تتخذ الحكومة "[... الإجراءات الملائمة التي قد تلزم لتمكين المركز من الحصول على اعتمادات مالية كافية]" وأن "[تتكون موارد المركز من المبالغ التي يخصصها له معهد بحوث الأشغال العامة (PWRI)...]". ويحيد هذا البند عن نص الاتفاق النموذجي الذي ينص على أن تضطلع الحكومة بمسؤولية توفير جميع الموارد المالية الضرورية لإدارة وتشغيل المركز. والنصوص المقترحة في المادتين ٩,١ و٩,٢ من مشروع الاتفاق تبين الوضع الفعلي للمركز الدولي لإدارة شؤون المخاطر المتعلقة بالمياه (ICHARM) الذي تتكون موارده المالية من المبالغ التي يخصصها له معهد بحوث الأشغال العامة (PWRI) بموجب النظام القانوني والإداري الوطني.

٨ – ولا تتماشى المادة ١٨ من مشروع الاتفاق مع المادة ١٨ من الاتفاق النموذجي التي تنص على أن أي خلاف ينشأ يُعرَض، في حال تعذر حله عن طريق التفاوض أو أي وسيلة ملائمة يتفق عليها الطرفان، على هيئة تحكيم. فترى الحكومة اليابانية أن أي خلاف قد ينشأ بين حكومة اليابان واليونسكو بشأن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق يتعين أن يُحل عبر التشاور والتفاوض بين الطرفين بروح من التعاون، إذ إنه يرجح ألا يتطور مثل هذا الخلاف إلى نزاع دولي يفرض تدخل محكمة دولية، وأن مشروع الاتفاق المقترح ينص على نظام لتسوية الخلافات عبر التفاوض بين الأطراف للوقوف على طرائق ملائمة يمكن الاتفاق عليها. ويقتبس مشروع الاتفاق هذا النص من الاتفاق المتعلق بإنشاء المركز الدولي لإدارة الموارد المائية المتكاملة في الجيش الأمريكي بوصفة مركزاً من الفئة ٢ (القرار ١٨٢م ت/٢٠ الجزء الرابع، الملحق ٢). وتعتبر حكومة اليابان هذا الاتفاق نوعاً من الترتيب الإداري الذي يُنفذ في إطار القوانين والأنظمة والميزانية الوطنية.

الملحق ٣

أحكام تحيد عن نص الاتفاق النموذجي في مشروع الاتفاق المقتَرح لتجديد المركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES) في الصين

١ – وافق المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين على المبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالمعاهد والمراكز من الفئة ٢. وفي الوقت ذاته، "طلب من المدير العام أن يطبق الاستراتيجة المتكاملة والشاملة على جميع المقترحات الجديدة التي تُقدَّم بشأن إنشاء معاهد ومراكز من الفئة ٢، وكذلك عند أي تجديد للاتفاقات القائمة" (القرار ٣٥م/١٠٣). وتحيد أحكام الاتفاق المقترح لتجديد المركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES) عن نص الاتفاق النموذجي (الوثيقة ٣٥م/٢٢ الملحق ٢)، نظراً إلى الإجراءات واللوائح السارية وإلى إجراءات التمويل المعتمدة في وزارة الموارد المائية التي توفر من خلالها حكومة الصين الدعم للمركز. وأوجه التباين الجوهرية بين النصين موضحة فيما يلي لإحاطة المجلس التنفيذي علماً بها كي ينظر فيما إذا كان سيُجدد الاتفاق مع المركز الذي يعمل تحت رعاية اليونسكو، ويجيز أوجه التباين إذا ما قرر ذلك.

٢ – وتنص المادة ٦,٢ من الاتفاق النموذجي على أن الهيئات الإدارية للمراكز من الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو تقوم بجملة أمور منها اعتماد القواعد والنظم وبتحديد الإجراءات المالية والإدارية والإجراءات المتصلة بإدارة الموظفين الخاصة بالمعهد/المركز بما يتماشى مع القوانين السارية في البلد.

٣ – ومشروع الاتفاق الخاص بتجديد المركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES) لا يراعي المادة ٦,٢ (د)، الأمر الذي يشكل حيداً عن الاتفاق النموذجي.

٤ – وترى وزارة الموارد المائية في جمهورية الصين الشعبية أنه يتعين على المركز، بوصفه معهداً مستقلاً من الناحية القانونية ومسجلاً في الصين، أن يتقيد بالنظم والقوانين السارية في هذا البلد. ويعني ذلك أنه يتعين أن تقوم الجهة التي تستضيف المركز، بالتعاون مع السلطة المختصة (أي وزارة الموارد المائية)، بتحديد وإقرار النظم والإجراءات الإدارية والإجراءات المتعلقة بإدارة الموظفين، بما يتماشى مع مجال اختصاصها. ويشكل هذا الأمر شرطاً أساسياً مسبقاً لتوفير الدعم المالي للمركز الدولي للبحوث والتدريب بشأن التحات والترسّب (IRTCES).

٥ – وإضافة إلى ذلك، بات المركز الذي أُنشئ في عام ١٩٨٤ يشكل اليوم مؤسسة تتمتع بخبرة عمرها حوالي ٣٠ سنة ولها تقاليدها الراسخة. ولهذا السبب، فقد جرى تحديد الإجراءات المالية والإدارية والإجراءات المتصلة بإدارة الموظفين منذ زمن بعيد وأُقرت "بما يتماشى مع القوانين السارية في البلد". وترى الحكومة أن ما من حاجة ليقوم مجلس إدارة المركز بإعادة إقرار هذه الإجراءات.